

Document: EB 2019/128/R.14
Agenda: 7(c)(i)(a)
Date: 30 October 2019
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

جمهورية أفريقيا الوسطى
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
2024-2020

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Lisandro Martin

المدير الإقليمي
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: +39 06 5459 2388
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

Emime Ndiokubwayo

المديرة القطرية
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: +237 659 17 38 84
البريد الإلكتروني: e.ndiokubwayo@ifad.org

John Hurley

الخبير الاقتصادي الإقليمي الرئيسي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2971
البريد الإلكتروني: j.hurley@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2019

للاستعراض

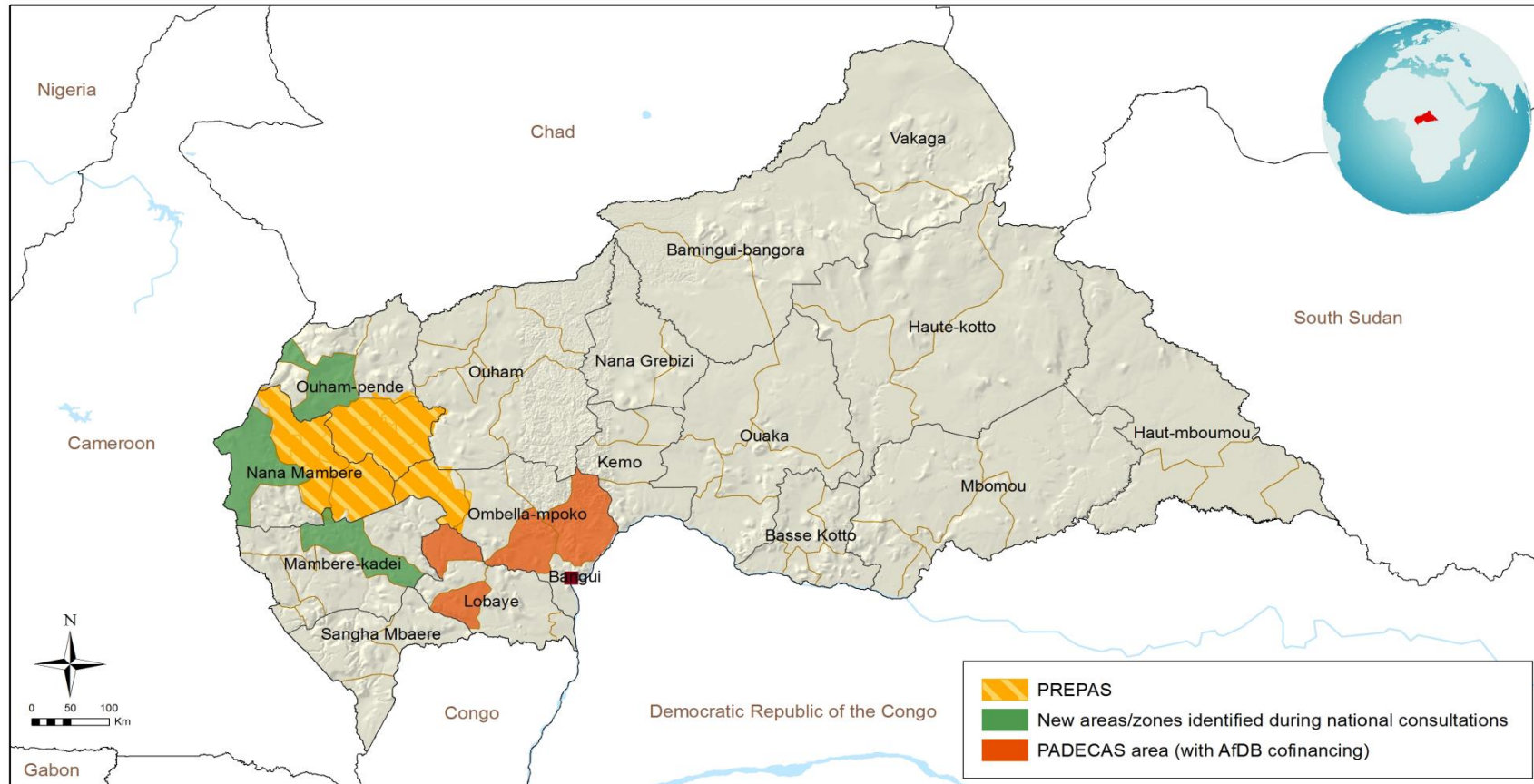
المحتويات

ii	خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في البلاد
iii	موجز تنفيذي
1	أولاً - السياق القطري وجدول أعمال القطاع الريفي: التحديات والفرص الرئيسية
3	ثانياً - الإطار السياساتي والمؤسسي للحكومة
4	ثالثاً - انخراط الصندوق: الدروس المستفادة
5	رابعاً - الاستراتيجية القطرية
5	ألف - الميزة النسبية
6	باء - المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف
7	جيم - الغاية الشاملة والأهداف الاستراتيجية
9	دال - قائمة تدخلات الصندوق
10	خامساً - الابتكار وتوسيع النطاق لتحقيق النتائج المستدامة
10	سادساً - تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
10	ألف - المظروف المالي وأهداف التمويل المشترك
11	باء - الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية
12	جيم - الشراكات الاستراتيجية الرئيسية والتنسيق الإنمائي
12	دال - انخراط المستفيدين والشفافية
13	هاء - ترتيبات إدارة البرنامج
13	واو - الرصد والتقييم
14	سابعاً - إدارة المخاطر

فريق إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

Lisandro Martin	المدير الإقليمي:
Emime Ndiokubwayo	المديرة القطرية:
John Hurley	الخبير الاقتصادي الإقليمي:
Jean-Philippe Audinet	الأخصائي التقني:
Ilaria Firmian	أخصائية المناخ والبيئة:
Radu Damianov	الموظف المسؤول عن المالية:
Elisabeth Brunat Boulet	الموظفة القانونية:

خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في البلاد



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2019-06-14

موجز تنفيذي

- 1- ازداد الفقر سوءاً في جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب الأزمة التي استندت بالبلد خلال العقد الأخير ليصل إلى 65 في المائة من إجمالي السكان و75 في المائة من سكان المناطق الريفية حيث 77 في المائة من النساء فقيرات. وصُنِّفَ البلد في المرتبة الثامنة والثمانين بعد المائة بين 189 بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2017، ويعاني حوالي 45 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويمر البلد بأوضاع هشة، فهو عرضة للاضطرابات والقتال السياسية والنزاعات المسلحة المتكررة، ويعاني انعداماً مزمناً في الأمن الغذائي والتغذية والفقر. وباتت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مكوناً ثابتاً هناك منذ تسعينات القرن الماضي في مسعى منها لإرساء شكل ما من أشكال الاستقرار. وتُمثل هشاشة البلد إلى جانب ضعف مؤسساته مخاطر رئيسية تحول دون تنفيذ البرامج الممولة من الصندوق بفعالية وكفاءة.
- 2- وعلى الرغم من ذلك فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تتمتع بإمكانات هائلة للتنمية، لا سيما في قطاع الزراعة. ويمتلك البلد حوالي 15 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و20 مليون هكتار من المراعي الدائمة، إلى جانب ما يسوده من ظروف مناخية مواتية. ومما يؤسف له أن البلد في حاجة إلى التغلب على معوقات متعددة من أجل تحقيق هذه الإمكانيات: (1) ضيق سبل الوصول إلى الموارد المالية؛ (2) الافتقار إلى المدخلات الزراعية الجيدة النوعية؛ (3) عدم كفاية البنية الأساسية وتكنولوجيا الإنتاج، وإدارة ما بعد الحصاد، والتجهيز، والاستغلال التجاري، والتسويق؛ (4) القدرات المحدودة لدى المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المنتجين؛ (5) عدم وجود إطار لحوار السياسات والتشاور.
- 3- وفي إطار إعادة تنشيط القطاع الزراعي وتعزيز الخيارات الاستراتيجية السليمة، أعدت الحكومة عدداً من الوثائق المرجعية، مثل الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وورقة السياسة الزراعية الوطنية. ويجري دعم تنفيذ هذه الوثائق من خلال شركاء البلد التقنيين والماليين، بمن فيهم الصندوق. ويدخل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2020-2024 - الذي يلي مذكرة الاستراتيجية القطرية 2017-2019 - في إطار هذا الدعم.
- 4- وسيسهم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بدور مستدام في الحد من الفقر وتحقيق تحسينات في الأمن الغذائي والتغذوي للأسر الريفية الفقيرة، والتكثيف مع تغيّر المناخ، ودمج الشباب والنساء في المسار الاقتصادي. وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية: الهدف الاستراتيجي 1: زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين وبناء القدرة على الصمود بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ الهدف الاستراتيجي 2: زيادة دخل المنتجين بصورة مستدامة من خلال إضافة القيمة إلى الإنتاج والوصول إلى الأسواق؛ الهدف الاستراتيجي 3: بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجالات التنسيق والرصد والتقييم، وحوار السياسات، وتحقيق منافع أكبر من الاستثمارات في القطاع. وسيركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على مشروعين أو ثلاثة مشروعات، أحدها هو مشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا. وستركز المشروعات الأخرى على البنية الأساسية الريفية وزيادة المشروعات بين الشباب وتمكينهم من أجل زيادة الاتصال داخل البلد ومع البلدان الأخرى في الإقليم، والمساهمة في إحلال السلام بين المجتمعات المحلية. وتتألف الشريحة السكانية المستهدفة من الفقراء والفئات المهمشة الأخرى الذين سيجري دعمهم أيضاً من أجل تشجيعهم على المشاركة في حوار السياسات مع الحكومة والشركاء الآخرين.

5- ولضمان سلاسة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ستتخذ تدابير لتخفيف وإدارة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالهشاشة، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وتأثيرات تغير المناخ.

جمهورية أفريقيا الوسطى

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولاً - السياق القطري وجدول أعمال القطاع الريفي: التحديات والفرص الرئيسية

- 1- يُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية أفريقيا الوسطى من بين أدنى المعدلات في العالم، إذ يقل عن نصف ما كان عليه عند الاستقلال في عام 1960. وتركت الأزمة آثاراً مدمرة على بلد يمتلك صناعة تعددين هائلة، وزراعة، وغابات، وثروة حيوانية، وموارد مائية. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37 في المائة في عام 2013 بسبب الأزمة، وبحلول عام 2014، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياته التي كان عليها في عام 1990، وهي 600 دولار أمريكي. وشهد البلد انتقالاً ديمقراطياً للسلطة في عام 2016 وهو ثاني انتقال من هذا القبيل في تاريخ هذا البلد.
- 2- وتُصنّف جمهورية أفريقيا الوسطى كخامس أكثر بلدان العالم هشاشة، وهي بلد غير ساحلي منخفض الكثافة السكانية. ولا تمتلك الحكومة والمؤسسات سوى قدرات محدودة. ويفتقر المواطنون إلى التعليم الجيد، ويعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، وتآكل النسيج الاجتماعي للبلد جراء النزاع وانعدام الأمن. ولا تفرض الدولة سيطرتها إلا على جزء من أراضيها في ظل وجود عدد كبير من جماعات مسلحة متشرذمة باستمرار لا تزال تعمل بنشاط خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وفي ظل غياب سلطة حكومية فعالة، تُغير الجماعات المسلحة على المجتمعات المحلية وتتنافس على السيطرة على الأراضي والموارد، وتعيق توصيل المعونة إلى المحتاجين إليها، وتديم العنف الجنسي والجنساني. ويؤدي ذلك أيضاً إلى عرقلة الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تحد من الفقر، بما يشمل الزراعة والترحال وراء المرعى، والتجارة. ويعاني البلد من عجز شديد في البنية الأساسية مما يجعل من الصعب تقديم الخدمات.
- 3- ويغلب الشباب على السكان، إذ تقل أعمار 49.4 في المائة منهم عن 18 عاماً¹. ويمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان الريفيين العاطلين عن العمل الذين تبلغ نسبتهم 23.4 في المائة². ويهاجر الشباب الريفيون العاطلون عن العمل إلى المدن فراراً من القرى التي لا يجدون فيها سوى فرص عمل محدودة، ولا تزال محركات العمل الرئيسية هي زراعة المحاصيل وتربية الماشية (37 في المائة) والتجارة (35.7 في المائة)³.
- 4- وأحدثت الأزمة تأثيرات عميقة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وفي النسيج الاجتماعي. وفرّ حوالي 25 في المائة من السكان من منازلهم وتركوا أنشطتهم الاقتصادية. وتزداد مخاطر العنف الجنسي والجنساني بسبب النزاع. ويوثق مرصد حقوق الإنسان⁴ تفاصيل ارتكاب محاربي السيليكا والبالاكا أعمال العنف الجنسي الوحشية، وأبلغ عن ممارسة الرق الجنسي والاعتصاب المصحوبين بالعنف البدني والأعمال المهينة. وازداد الفقر سوءاً، إذ ارتفع إلى

¹ وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، 2003.

² وزارة العمل، 2015.

³ التحليل التشاركي الوطني لاحتياجات وطموحات المراهقين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و35 عاماً 23 فبراير/شباط 2017.

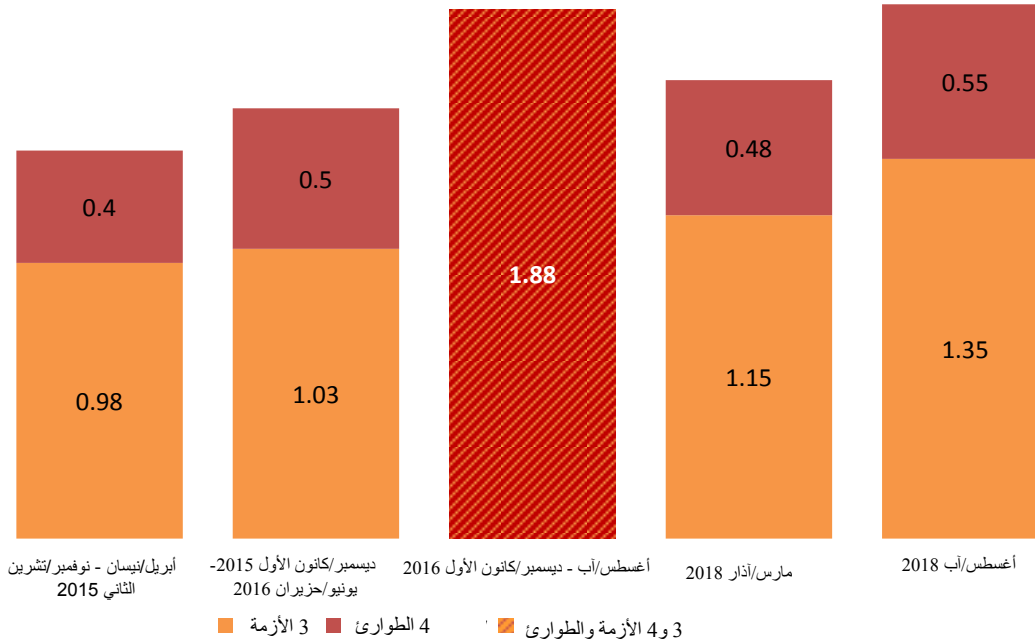
⁴ مرصد حقوق الإنسان، 2017. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/car1017_web.pdf

75 في المائة⁵ من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، الذين تشكل النساء 77 في المائة منهم. وصُنّف البلد في المرتبة الثامنة والثمانين بعد المائة بين 189 بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2017⁶.

5- ونتيجة للأزمة فإن نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلد (45 في المائة) تدخل ضمن أعلى المعدلات في العالم⁷. وتبلغ معدلات انعدام الأمن الغذائي الشديد والمعتدل 10 و35 في المائة على التوالي في الأسر. وتبعث مؤشرات سوء التغذية على القلق، إذ بلغت 40.8 في المائة بالنسبة لسوء التغذية المزمن، و20.3 في المائة للتفرم، و6.6 في المائة لسوء التغذية. وتتمثل الأسباب الرئيسية لسوء التغذية في رداءة ممارسات تغذية الأطفال الرضع والعبء الكبير الناشئ عن المرض وضيق سبل الحصول على الأغذية المغذية. ويمثل انعدام الأمن - الذي يعيق الإنتاج الزراعي - عاملاً هيكلياً رئيسياً يُفسّر ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد.

الشكل 1

جمهورية أفريقيا الوسطى: عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالملايين (2015-2018)



المصدر: جمهورية أفريقيا الوسطى، الفريق العامل التقني المعني بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي

6- وتحمل القطاع الريفي وطأة النزاع المسلح وعدم الاستقرار. ويواجه المنتجون مشكلات تشمل: (1) ضيق سبل الوصول إلى الموارد المالية؛ (2) الافتقار إلى المدخلات الزراعية ذات النوعية الجيدة (البذور المحسنة، والأسمدة والأدوات)؛ (3) عدم كفاية البنية الأساسية وتكنولوجيا الإنتاج، وإدارة ما بعد الحصاد، والتجهيز، والإنتاج التجاري، والوصول إلى الأسواق؛ (4) ضعف القدرات في المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المنتجين؛ (5) عدم وجود إطار لحوار السياسات والتشاور.

⁵ UNISAT, 2015.

⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

⁷ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، 2016.

7- وتوحي الدروس المستفادة من البلدان المماثلة المتأثرة بالنزاع أن الإنعاش يتطلب رؤية قوية من منظور الهشاشة من أجل تجنب إلحاق أضرار. ويعني ذلك "التفكير سياسياً" وفهم التسويات السياسية وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وفرص الاتفاقات والوعي بالحالة الأمنية من أجل تجنب عدم واقعية البرامج. ويعني ذلك أيضاً اختيار النهج التي تناسب واقع البلد، حتى في الأوقات التي تتطلب فيها المجازفة والتفكير خارج الصندوق. ويساعد وجود بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام على زيادة القدرة الحكومية تدريجياً وإرساء الشرعية، وتحسين تقديم الخدمات وتقليص فرص اقتناص الربح من خلال العنف.

8- وسيسعى الصندوق والحكومة إلى تحويل المشكلات إلى فرص للاستثمار من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر والحد من الفقر. وسيسهم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في حل القضايا التي تواجه الزراعة الأسرية عن طريق توفير الدعم من أجل ما يلي: (1) تحسين الإطار المؤسسي للقطاع؛ (2) تعزيز الزراعة القادرة على الصمود في مواجهة المناخ من أجل دفع عجلة الإنتاج والإنتاجية؛ (3) تخفيف عبء العمل الواقع على المرأة؛ (4) تنمية المشروعات الريفية الصغيرة؛ (5) الإسهام في تهيئة فرص العمل؛ (6) تعزيز دمج النساء والشباب في الأنشطة الاقتصادية.

9- ومن هذا المنطلق، وضعت ثلاثة سيناريوهات للانتقال. وتم اختيار السيناريو الأساسي باعتباره السيناريو الأرجح، حيث سيزداد فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما متوسطه 5 في المائة سنوياً فيما بين عامي 2020 و2024 (انظر الذيل الثاني). وسيكون ذلك ممكناً إذا حافظت الحكومة على ضبط الميزانية وإذا قامت بتعبئة التمويل العام والخاص الضروري، وإذا تم الحفاظ على السلام. وبالنظر إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى بلد منخفض الدخل فإنه مؤهل للتمويل من الصندوق بأكثر الشروط تيسيراً وفقاً لإطار القدرة على تحمل الديون.

ثانياً – الإطار السياسي والمؤسسي للحكومة

10- في أعقاب العودة إلى النظام الدستوري في مارس/آذار 2016، أعدت الحكومة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام ووثائق استراتيجية أخرى لتنفيذ تلك الخطة. وتستند الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام إلى ثلاث ركائز: (1) دعم السلام والأمن والمصالحة الوطنية؛ (2) تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب؛ (3) تحقيق إنعاش اقتصادي وإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية.

11- وتدعو الركيزة الثالثة التي تستند إليها الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام إلى تحسين ظروف معيشة السكان الذين يشكلون تقليدياً الفئات المستهدفة من الصندوق. ويتطلب العمل من أجل تحقيق هذا الهدف ما يلي: (1) تحسين سبل الوصول إلى مدخلات الزراعة الرعوية والصيد؛ (2) تطوير أساليب البحث ونشرها؛ (3) تعزيز الإنتاج الزراعي؛ (4) زيادة الإنتاج الحيواني وتنمية سلاسل القيمة ذات الصلة؛ (5) زيادة إنتاج الأسماك؛ (6) تحسين الحوكمة وتنظيم قطاع الزراعة الرعوية.

12- وتكمل استراتيجية التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وتتمثل رؤيتها في تحقيق زراعة منتجة ومرحة ومرعية للبيئة، وتهيئة فرص للعمل وتوليد الثروة.

- 13- ويجري حالياً إعداد ورقة السياسة الزراعية الوطنية. ومن المتوقع أن تتضمن تلك الورقة خمسة عناصر أساسية: (1) إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي وتكثيفه؛ (2) تعزيز الابتكار الزراعي؛ (3) تنمية البنية الأساسية الريفية، بما يشمل النقل؛ (4) تعزيز وتنظيم منظمات المنتجين؛ (5) تعزيز حوكمة القطاع.
- 14- **الإطار المؤسسي للقطاع.** تعتمد الهيكلية المؤسسية للقطاع الريفي على ثماني وزارات تتقاسم وظائف مرتبطة بالأهداف الشاملة للخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي التي تسهم بدور كبير في تحقيق ما يلي: تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والحد من الفقر وتضييق التفاوتات بين الفئات السكانية.
- 15- وتخطط الحكومة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بما لا يقل عن 5 في المائة و25 في المائة بحلول عامي 2030 و2050 على التوالي. وبحلول عام 2050، ويفضل الدعم الدولي، ستخفض الانبعاثات عن مستوى خط الأساس للانبعاثات السنوية بمقدار 33 076.1 كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتشمل المساهمة الحالية المحددة وطنياً في إطار اتفاق باريس عدداً من الخطط الخاصة بقطاع الزراعة، لا سيما بشأن التكيف.

ثالثاً – انخراط الصندوق: الدروس المستفادة

- 16- يعود انخراط الصندوق في البلد إلى عام 1979 حيث قام بتمويل ثماني عمليات. وبعد غياب دام 10 سنوات فيما بين عامي 2000 و2010، أعاد الصندوق مشاركته في صياغة عملية جديدة، وهي مشروع إنعاش إنتاج المحاصيل الغذائية والإنتاج الحيواني على نطاق ضيق في مناطق السافانا. وتعطل تنفيذ المشروع بعد البدء فيه بسبب أزمة أخرى اندلعت في الفترة من عام 2012 إلى عام 2015. وبدلاً من التخلي عن البلد مثلما فعلت جهات مانحة أخرى عديدة، واصل الصندوق دعمه، متخذاً في ذلك نهجاً مرناً وتدابير تشغيلية تناسب حالة الأزمة (التخطيط الفصلي، والإشراف من الكاميرون، واستخدام المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات أو كشركاء في التنفيذ).
- 17- وعلى الرغم من الظروف الصعبة، سجل مشروع إنعاش إنتاج المحاصيل الغذائية والإنتاج الحيواني على نطاق ضيق في مناطق السافانا إنجازات كبيرة، بما في ذلك ما يلي: (1) بناء قدرات منظمات المنتجين وبالتالي تحسين تماسك النسيج الاجتماعي؛ (2) تنفيذ المشروعات المتناهية الصغر؛ (3) تحسين سبل الحصول على مياه الشرب؛ (4) بناء قدرات الوكالات الحكومية. وساهم المشروع في الحد من سوء التغذية ونقص الوزن لدى الأطفال، وساعد على تقليص مدة فترة الجوع السنوية الناشئة عن الجفاف بنحو شهرين.
- 18- وحقق المشروع المذكور عدداً من الدروس المستفادة التي سيجري تطبيقها أثناء فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية:
- **السياق القطري الهش إلى جانب ضعف قدرات إدارة المشروعات، يؤكد الحاجة إلى مشروعات بسيطة يمكن تنفيذها بسهولة وتعديلها بما يناسب التحديات والاختلالات غير المنظورة.**
 - **في ضوء جوانب الضعف التقنية التي تعترى الخدمات الحكومية وارتفاع معدل تبديل الموظفين، لا غنى عن الدعم وبناء القدرات لتمكين الموظفين من أداء الدور المنشود، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية من أجل توفير التدريب أثناء العمل.**
 - **ضعف قدرات الإدارة الانتمائية أدى إلى نفقات غير مؤهلة ومديونات متأخرة. ويتطلب ذلك رسداً مالياً أدق.**

- **عدم وجود نظام فعال لرصد وتقييم المشروعات يُقيّد التخطيط وحل المشكلات.** وسيلزم بناء قدرات مسؤولي الوزارة في التخطيط والرصد والتقييم.
 - **عدم الاستيعاب الكافي للنهج الإنمائية المجتمعية التشاركية في الوكالات الحكومية.** ويجب على المسؤولين إشراك المواطنين طوال عمر المشروعات.
 - **بناء الشراكات الاستراتيجية** يساعد على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وسيقوم الصندوق بوضع خطط عمل مشتركة مع الشركاء المختارين (الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وإطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية، والمنظمات غير الحكومية) للحد من جوانب هشاشة المجتمعات المحلية المستهدفة وسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والبرمجة الإنمائية.
 - **الإزالة الشديدة للغابات جراء الأزمة تُضخّم تأثيرات تغيّر المناخ.** ويلزم من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بناء القدرة على إدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغيّر المناخ.
- 19- **ويُطبّق مشروع تشييط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا الذي انطلق في عام 2019 هذه الدروس والمكاسب التي حققها مشروع إنعاش إنتاج المحاصيل الغذائية والإنتاج الحيواني على نطاق ضيق في مناطق السافانا من خلال التدابير التالية:**
- (1) تعزيز آليات سداد الديون بانتظام في المواعيد المقررة؛
 - (2) منع النفقات غير المؤهلة؛
 - (3) استخدام بطاقات الأداء التي تحتوي على مؤشرات لرصد المشروعات وتوفير المساعدة التقنية الإضافية، حسب اللزوم، بشأن الإدارة البرنامجية والائتمانية. وستستفيد وحدة إدارة البرنامج من الفعاليات التدريبية على سياسة الصندوق لمكافحة الفساد وآليات الشفافية، بما يشمل الإبلاغ عن إدارة الموارد العامة والخاصة.
- 20- **وفي ظل الأوضاع الشديدة الهشاشة، سيُطبّق تماماً البرنامج الخاص للبلدان ذات الأوضاع الهشة باستخدام، على سبيل المثال، تمكين المرأة وتعزيز المؤسسات المحلية والأمن الغذائي كنقطة دخول أساسية، مع تعزيز استخدام التكيف مع تغيّر المناخ وتقنيات التخفيف من آثاره.**

رابعاً - الاستراتيجية القطرية

ألف - الميزة النسبية

- 21- **بالإضافة إلى التمويل فإن الصندوق معروف بخبرته التقنية في تحليل الهشاشة الريفية في الزراعة الأسرية؛ ودعم منظمات المنتجين؛ وتفوقه في البرمجة المتكاملة للمشروعات، مع الربط بوضوح بين الحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتنمية سلاسل قيمة يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي.** وتتنظر الحكومة إلى الصندوق باعتباره شريكاً يمكن التعويل عليه في بيئة هشة، وشريك مستعد لاستخدام النهج الابتكارية التي تناسب سياق البلد.

باء - المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف

22- المجموعة المستهدفة. تماشياً مع ولاية الصندوق والوضع الهش للبلد، يستهدف البرنامج أفقر السكان وأكثرهم حرماناً داخل الفئات التالية:

- أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يزاولون زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني وصيد الأسماك على مستوى الكفاف؛
- النساء الفقيرات في الأسر الشديدة الضعف التي تتميز بضعفها الواضح أو افتقارها إلى رأس المال الإنتاجي (الأراضي الزراعية والماشية)؛ والنساء ضحايا العنف الجنسي والمحتاجات إلى دعم خاص من أجل تمكينهن اقتصادياً وإعادة تأهيلهن اجتماعياً في مجتمعاتهن المحلية؛
- الشباب الريفيون، لا سيما العاطلون عن العمل المعرضون بصفة خاصة للاستغلال من جانب الإرهابيين والجماعات المسلحة؛
- السكان الأصليون والفئات المهمشة الأخرى، مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص المصابين بإعاقات ناجمة في معظمها عن النزاع و/أو سوء التغذية؛
- الأشخاص المشردون والعائدون.

23- استراتيجية الاستهداف. سيُطبَّق في الاستهداف نهج شامل تدعمه آليات تشاركية وشفافة قادرة على ضمان المشاركة الفعالة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات المستهدفة. وسيجري تكيف البرامج من أجل تلبية احتياجات فئات محدّدة في التغلب على ما تواجهه من قيود معيَّنة وما تصبو إليه من طموحات وتمكينها من الاستفادة تماماً من الفرص التي تتيحها فرادى المشروعات. وستستخدم النهج التشاركية ونهج تحليل هشاشة الأوضاع بالشراكة مع فرادى المنظمات غير الحكومية العاملة على مستوى المجتمع المحلي.

- **فيما يتعلق بالمنظور الجنساني**، سيركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على ما يلي: (1) إعطاء الأولوية للقطاعات التي توجد فيها النساء أو التي يمكن دمجها فيها بسهولة؛ (2) تيسير وصول المرأة إلى منافع التدخلات (الوصول إلى الأراضي وعوامل الإنتاج الأخرى، والتدريب، وما إلى ذلك) والعمل في الوقت نفسه على إدخال تكنولوجيات محسّنة تُقلِّص من مشاق مهام المرأة؛ (3) استهداف المنظمات النسائية لبناء قدرتها المؤسسية وتعزيز القيادة النسائية.
- **فيما يتعلق بالشباب**، يهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتحقيق هدفين: (1) تعزيز القدرة الإنتاجية والاقتصادية للشباب الذين يعملون في القطاع الزراعي عن طريق تيسير سبل حصولهم على المدخلات والتكنولوجيات المحسّنة والوصول إلى الأسواق؛ (2) جعل الأنشطة الزراعية جذابة للشباب العاطلين عن العمل عن طريق تيسير إدماجهم في مختلف روابط سلاسل القيمة.
- وستكون استراتيجية الاستهداف شاملة بهدف دعم الأشخاص ذوي الإعاقة (بسبب النزاعات) والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن طريق توفير أنشطة إنتاجية على مستوى القواعد الشعبية لتمكينهم من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم.

24- وسيركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على الأقاليم التالية: (1) منطقة مشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا (مناطق يالوكي، وياورو، وبارو، وبوسيمبيلي، وبوزوم)؛ (2) منطقة مشروع دعم تنمية سلاسل القيمة الزراعية في مناطق السافانا (مناطق دامارا، وبوالي، وبوسيمبيلي، وبوغانوغوني، وبودا)؛ (3) ومناطق بابوا، وكارنوت، وبارانغا. وحددت هذه المناطق أثناء المشاورات الوطنية للمتكمين من تحقيق الاستمرارية مع منطقة البرنامج الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل هذه المناطق الفرعية أكثر المناطق تضرراً من الفقر وتدخل حالياً ضمن أكثر أنحاء البلد أماناً. ويستهدف المستفيدون في هذه المناطق على أساس تقديرات الهشاشة والفقر المستمدة من البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي يجمعها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك من الإحصاءات الوطنية.

جيم - الغاية الشاملة والأهداف الاستراتيجية

25- يقترح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2020-2024 دعم جهود الحكومة عن طريق الإسهام بصورة مستدامة في الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأسر الريفية الفقيرة، والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب. ويتواءم هذا الهدف مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية وكذلك مع إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2021، والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025. وسيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1، و2، و5، و8، و10، و13.

26- ويهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية:

- **الهدف الاستراتيجي 1: زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين وبناء القدرة على الصمود لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.** وسيحقق هذا الهدف عن طريق تحسين سبل وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المدخلات الجيدة ووسائل الإنتاج الأخرى، وبناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في سلاسل القيمة المختارة، وذلك من خلال ما يلي: (1) إكساب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الحرفية في سلاسل القيمة الرئيسية المهمة لهم؛ (2) تعزيز تقنيات الإنتاج الذكية مناخياً والقدرة على الصمود في مواجهة المناخ؛ (3) التحسين في البنية الأساسية الزراعية والحيوانية الريفية لأغراض الإنتاج والوصول إلى الأسواق.
- **الهدف الاستراتيجي 2: زيادة دخل المنتجين بصورة مستدامة من إضافة القيمة إلى الإنتاج والوصول إلى الأسواق.** وسيحقق هذا الهدف من خلال تحسين قدرة المنتجين الزراعية على المنافسة وتعزيز سبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية. وسيجري تحقيق ذلك عن طريق ما يلي: (1) إدخال تقنيات ما بعد الحصاد التي تضيف قيمة إلى المنتجات؛ (2) بناء البنية الأساسية الضرورية للتخزين والتجهيز والأسواق؛ (3) بناء قدرة الشباب والنساء في قيادة المشروعات المتصلة بالزراعة.
- **الهدف الاستراتيجي 3: بناء قدرات الجهات الفاعلة في التنسيق، والرصد والتقييم، وحوار السياسات، من أجل الحصول على مزيد من المنافع من الاستثمارات القطاعية.** وسيحقق هذا الهدف عن طريق تعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة في مجال حوار السياسات، والتنسيق بين القطاعات، والمساءلة. ويشمل السعي إلى تحقيق هذا الهدف بناء قدرات المنتجين في مجال تحليل السياسات والمشاركة فيها، بالإضافة إلى توسيع برامج محو الأمية التي وضعت في إطار مشروع إنعاش إنتاج المحاصيل الغذائية والإنتاج الحيواني

على نطاق ضيق في مناطق السافانا لتزويد المزارعين بالمعارف الأساسية ولتمكين النساء من الإلمام بآليات منع العنف الجنسي والجنساني والإبلاغ عنه.

27- ويشكل هذا الهدف تحدياً كبيراً نظراً للسياق الشديد الهشاشة الذي لا تخضع فيه أنحاء كبيرة من البلد لسيطرة الحكومة. ومع ذلك، قد يكون من الممكن تحقيق نهج يستفيد من الفرص عند ظهورها في ضوء هشاشة البلد، لا سيما من خلال العمل مع "جزر الفعالية" الحالية وإنشاء جزر أخرى. وسيقوم الصندوق، من خلال استخدام نهج مقيّد بدرجة كبيرة في تحسين القدرة على التنفيذ، بتحديد العناصر وبناء قدرتهم وتعزيز القدرات الموجّهة نحو تحقيق النتائج، بما يشمل من خلال دوره الرائد في مجموعة التنسيق القطاعية المشتركة بين الحكومة والمانحين.

28- **نظرية التغيير.** في إطار السياق الهش للبلد وفي ضوء استمرار انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، سيؤدي الأخذ بأفضل الممارسات الزراعية - المواد الوراثية المحسّنة، والبنية الأساسية الريفية المطورة، وبناء القدرات المناسبة للمزارعين، والمؤسسات البحثية، والقطاع الخاص الوليد- إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، والقدرة على الصمود في مواجهة تغيير المناخ، وتعزيز قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات إلى المزارعين والفئات الأشد ضعفاً. وسيكون تحسين الاتصال من خلال البنية الأساسية المطورة حاسماً لتمكين المنتجات الزراعية من الوصول إلى الأسواق في الوقت المناسب. ولا تكفي البنية الأساسية وحدها لتنشيط الاقتصاد. وهذا هو ما يُفسّر تركيز الهدف الاستراتيجي 1 على تعزيز سلاسل القيمة التي كانت منتجة في الماضي، مثل سلاسل قيمة القطن والبن و/أو الكاكاو. وستسهم هذه الأنشطة أيضاً في تحقيق الاستقرار للشباب عن طريق تزويدهم بفرص تساعد على منعهم من الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وسيحسّن بناء القدرات المشاركة الشاملة من جانب المواطنين في نقاشات السياسات وسيؤدي - من خلال تحسين نظام الرصد والتقييم - إلى تحسين مواءمة السياسات الحكومية مع الاستراتيجيات والخطط التشغيلية. وستولّد الأنشطة معاً فرص عمل أكثر استقراراً، ودخلاً أعلى، وتغذية أفضل، وسبل معيشة محسّنة، ومزيداً من التمكين للشباب والنساء للمشاركة في الأنشطة التجارية وأنشطة الانخراط في السياسات، لا سيما الأنشطة ذات الصلة باحتياجاتهم وبالإنعاش الاجتماعي والاقتصادي لبلدهم.

مواضيع التعميم

29- **في مجال تغيير المناخ.** وفقاً للمساهمة المحددة وطنياً، ترمع جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء تدخلات شاملة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة إمكانات عزل الكربون. وسيُعزز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، لا سيما الأنشطة المحددة في إطار الهدف الاستراتيجي 1، الزراعة الصامدة في مواجهة المناخ، مثل أصناف البذور القادرة على الصمود، وتقنيات مكافحة التعرية، وتحسين إدارة المياه والموارد الطبيعية، وكفاءة مكافحة الآفات والأمراض - وفي نفس الوقت مواصلة استخدام الممارسات والتقنيات الزراعية المراعية للبيئة التي أدخلها مشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا.

30- **التغذية.** في إطار معالجة سوء التغذية المزمن في البلد، سيدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إنتاج الأغذية المغذية وتعزيز الأنماط الغذائية الملائمة ونهج المياه والصرف الصحي التي تستهدف الفئات الأشد ضعفاً، لا سيما النساء والأطفال. وسيجري تحقيق ذلك بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمات الأخرى العاملة في مناطق المشروعات. وستراعي الاستراتيجيات التقنية قضايا التغذية عن طريق إدماجها في سبل كسب العيش والواقع والسياقات داخل مناطق التدخلات.

31- **الشباب والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية** ستستهدفهم أنشطة تناسب التحديات التي يواجهونها. وتشمل تلك الأنشطة برامج لمحو الأمية والتدريب، وتوفير رأس المال والدعم المالي للإنتاج وتنمية سلاسل القيمة، والانخراط والمشاركة في صنع القرار داخل التعاونيات والرابطات ومن خلال أنشطة حوار السياسات.

دال - قائمة تدخلات الصندوق

32- سيتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية مجموعة من الأدوات المالية، والانخراط في السياسات، واستراتيجيات من أجل بناء القدرات وإدارة المعرفة. وفي ضوء هشاشة البلد، سينصب تركيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في البداية على تنفيذ مشروع واحد، هو مشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا الذي يستفيد من جزء من الموارد المخصصة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وبافتراض فعالية تنفيذ هذا المشروع، من المتوقع استخدام الرصيد المتبقي من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لتمويل مشروع من أجل البنية التحتية الريفية بتمويل مشترك من مصرف التنمية الأفريقي. وسيستخدم التمويل المقدم ضمن دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لأغراض متسقة مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ونتائج استعراض منتصف المدة.

33- وستكون المرونة رائدة تسترشد به جميع تدخلات الصندوق نظراً للهشاشة الشديدة والضعف الكبير الذي يعاني منه البلد. وفي إطار مشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا، على سبيل المثال، روعيت المرونة في الآتي: (1) إسهامات المستفيدين، وهي أساساً إسهامات عينية وليست نقدية؛ (2) نموذج وحدة إدارة المشروع الذي وضع خصيصاً لهذا الغرض؛ (3) إنشاء وحدة إدارة المشروع في بانغوي. وبالإضافة إلى ذلك، سترصد عوامل الهشاشة عن كثب على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للتأكد من أن تدخلات الصندوق ملائمة على الوجه الكافي للاحتياجات المتغيرة والقيود التي يواجهها السكان الريفيون.

34- **حوار السياسات.** وفقاً لما يجسده الهدف الاستراتيجي 3، سيشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أنشطة تهدف إلى تحسين بيئات السياسات والحكومة السليمة من خلال مجموعة متنوعة من المنصات. والأهم من ذلك أن الصندوق سيقوم بدور رائد في إنعاش المجموعات العاملة في القطاع الزراعي التي تقيم نتائج أداء القطاع الريفي وتحدد إجراءات السياسات من أجل زيادة الأثر. وتشمل المواضيع الرئيسية التي سيجري تناولها ما يلي: (1) وصول الأفراد والكيانات الخاصة إلى الأراضي وامتلاكهم لها، بما يشمل حقوق الفئات الضعيفة في الأراضي (النساء، والشباب، والشعوب الأصلية)؛ (2) اعتماد وتنفيذ ورقة السياسة الزراعية الوطنية؛ (3) وضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين في الزراعة؛ (4) حالة الأمن الغذائي والتغذوي؛ (5) تعزيز الزراعة الأسرية كقوة محرّكة للأمن الغذائي والتحول الريفي والتنمية المستدامة.

35- وفي ضوء هشاشة البلد وضعف قدراته المؤسسية، سيركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تعزيز قدرات الوزارات المسؤولة عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني وكذلك الوزارات المعنية بأنشطة تخطيط التحول الريفي، والرصد والتقييم، وإدارة الاستثمار. وسيجري تعزيز الأداء والقدرات التشغيلية لدى شركاء التنفيذ المحليين، بينما ستستفيد منظمات المنتجين من الدعم في مجال حرفية سلاسل القيمة وتنظيمها. وسيجري دعم وحدات إدارة المشروع من خلال المساعدة التقنية الملائمة في مجالات إدارة البرامج، والرصد والتقييم، والإدارة الائتمانية.

- 36- وسيوفر البرنامج مساعدة تقنية في مجال الرسملة وإدارة المعرفة في إطار إنشاء وتنفيذ إطار تنسيقي رسمي للقطاع الزراعي. وسيجري إنشاء نظام آلي للرصد والتقييم من أجل تحسين تحديث الإحصاءات الزراعية المطلوبة لإثراء إجراءات السياسات على الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة واستخدام تلك الإحصاءات.
- 37- وسيجري دعم تمويل البرنامج القطري من خلال فرص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيستفيد داخل الإقليم من تجارب البلدان الأخرى، وبصفة خاصة الكاميرون، في إطار مشروع دعم سلاسل القيمة السلعية وبرنامج الترويج لمبادرات الشباب الزراعية الرعوية، وسان تومي وبرينسيبي في إطار المرحلتين الأولى والثانية لمشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك في مجالات زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسيقدم تدريب مهني وتقني بالتعاون مع بلدان مثل الهند والصين.
- 38- وتحققاً لمزيد من التواصل والظهور على الساحة، سيهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى وضع استراتيجية اتصالات مصحوبة بأدوات لإدارة المعرفة، بما يشمل استخدام منصات الاتصالات، مثل وسائط التواصل الاجتماعي، وتبادل الزيارات، ومنتديات السياسات. وستُنشر وثائق المشروعات ودراسات الحالة وستجرى فعاليات لزيادة تسليط الضوء على الصندوق.

خامسا - الابتكار وتوسيع النطاق لتحقيق النتائج المستدامة

- 39- تشمل الابتكارات التي حققها مشروع إنعاش إنتاج المحاصيل الغذائية والإنتاج الحيواني على نطاق ضيق في مناطق السافانا ما يلي: (1) تنظيم المنتجين في مجموعات؛ (2) إنشاء شبكة من المجموعات لإنتاج المواد النباتية؛ (3) إدخال نهج المندوبين التقنيين الذي يشمل النساء من أجل تقديم خدمات الدعم الاستشاري؛ (4) إعادة بناء القدرة الرأسمالية للأسر الضعيفة في سياق إعادة إدماج الأشخاص المتأثرين بالنزاع؛ (5) تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي من خلال التدريب في مجال محو الأمية ودمج الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال تعزيز المجموعات المختلطة (من حيث الجنس والطائفة الدينية). وسيستفيد من هذه الابتكارات في العمليات المقبلة.
- 40- وسيعزز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ما تحقق من مكاسب في مشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا وسيوسعها في عملياته المقبلة من خلال إدراج قرى ومجموعات جديدة تدريجياً لتوسيع أثر البرنامج القطري. وسيعطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية اهتماماً خاصاً لتوسيع التجارب الناجحة التي حققها النهج التعاوني في تنمية ريادة الأعمال الريفية التي يزداد عليها الطلب، لا سيما من أجل الشباب.

سادسا - تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

ألف - المظروف المالي وأهداف التمويل المشترك

- 41- سيُعطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية دورتين من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتبلغ الموارد المخصصة ضمن دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019-2021) 35.3 مليون دولار أمريكي ولأغراض التخطيط، يفترض تخصيص مبلغ مماثل في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024). ويتضمن الجدول 1 أدناه معلومات عن البرنامج الإقراضي (يشمل المبلغ المخصص لمشروع تنشيط الإنتاج الزراعي الرعوي في السافانا مبالغ معتمدة أثناء فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق بالإضافة إلى تمويل معتمد في إطار التجديد الحادي عشر). وبالنظر إلى انخفاض دخل جمهورية أفريقيا الوسطى وهشاشة أوضاعها فإنها تتمتع

بشروط إقراضية فائقة التيسير. ويشمل التمويل المشترك 11.9 مليون دولار أمريكي من مصرف التنمية الأفريقي خُصصت بالفعل من خلال مشروع دعم تنمية سلاسل القيمة الزراعية في مناطق السافانا بالإضافة إلى 10 ملايين دولار أمريكي من المتوقع أن يقدمها الصندوق الأخضر للمناخ و0.3 مليون دولار أمريكي من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الجدول 1

تمويل الصندوق والتمويل المشترك الخاص بالصندوق للمشروعات الجارية والمخطط لها
(بملايين الدولارات الأمريكية)

دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

المشروع	التمويل المشترك			
	نسبة التمويل المشترك	دولي	محلي	التكاليف الصندوق
مشروعات جارية				
مشروع دعم تنمية سلاسل القيمة الزراعية في مناطق السافانا		0.2	4.4	25.0 29.6
مشروعات مزعمة				
البنية الأساسية وريادة مشروعات المرأة (المنظور الجنساني)		11.9	6.0	22.7 40.6
المجموع الفرعي	0.32	12.1	10.4	47.7 70.2
دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق				
مشروعات مزعمة				
مشروع جديد	-	-	3.5	35.0 38.5
	-	10.0 ^أ	-	-
	-	0.3 ^ب	-	-
المجموع الفرعي	0.28	10.3	3.5	35.0 48.8
المجموع	0.3	22.4	13.9	82.7 119

^أ الصندوق الأخضر للمناخ

^ب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

باء - الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية

42- ستتصب أولوية الأنشطة غير الإقراضية على ما يلي: (1) العمل مع الشركاء الآخرين في مجموعات العمل داخل القطاع الزراعي؛ (2) إجراء تحليل دوري لحالة الأمن الغذائي والتغذوي في البلد بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي؛ (3) وضع اللامسات الأخيرة على قانون الأراضي وإعداد أطر تنظيمية؛ (4) تعزيز نظام الرصد والتقييم وإدارة المعرفة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي؛ (5) تبادل الزيارات داخل سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيجري تدبير

الموارد من المشروعات الجاري تنفيذها ومن المكتب القطري التابع للصندوق بما يقدر إجمالاً بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي تستكمل بمساهمات من الشركاء.

جيم - الشراكات الاستراتيجية الرئيسية والتنسيق الإنمائي

43- تحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر من أي مكان آخر في أفريقيا إلى السعي نحو تكوين شراكات من أجل بناء تآزرات بين الدعم الإنساني والأمن والتنمية. ويفتقر الصندوق إلى القدرة المؤسسية التي تمكنه من التعامل مع العناصر الأمنية، ولا يوجد له سوى حضور ضعيف خارج بانغوي مقارنة بالجهات الفاعلة الإنسانية. وبدون تيسيرات السفر واللوجستيات المقدمة من الوكالات الإنسانية، من قبيل برنامج الأغذية العالمي، لن يكون بوسع الصندوق الوصول إلى أماكن كثيرة. وبدون الخدمات اللوجستية المقدمة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سرعان ما ستنفد المواد من معظم المشروعات.

44- وبالإضافة إلى الشراكات مع برنامج الأغذية العالمي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، سيعطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أولوية اهتمامه للشراكات مع: (1) منظمة الأغذية والزراعة في مجال حوار السياسات وبناء القدرات المؤسسية؛ (2) منظمة العمل الدولية في مجال بناء قدرات منظمات المنتجين (النساء والشباب) في ريادة المشروعات الريفية والعمل اللائق باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان؛ (3) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال دعم إدارة المشروعات؛ (4) منظمة اليونيسف لتنفيذ الجوانب المرتبطة بالمياه والصرف الصحي في منطقة البرنامج. وسيعمل الصندوق أيضاً مع مصرف التنمية الأفريقي في مشروعات البنية الأساسية.

45- وسيجري تعزيز الشراكات مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي) وسينصب عمل تلك الشراكات على إجراءات تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الريفيين الفقراء، مع العناية بصفة خاصة بما يلي: (1) دعم سياسة التنمية الزراعية وخطط الاستثمار؛ (2) دعم رصد القطاع وتقييمه؛ (3) وضع نهج مشترك لتقييم الهدفين 1 و2 للتنمية المستدامة؛ (4) الإحصاءات الزراعية كإسهام في التحليل السنوي للأمن الغذائي والتغذوي؛ (5) وضع نهج مشترك لهيكله منظمات المنتجين وبناء قدراتها بالاقتران مع إجراءات من أجل بناء قدرة المجتمع المحلية على الصمود؛ (6) الدعم المؤسسي.

دال - انخراط المستفيدين والشفافية

46- سيشمل انخراط المستفيدين العمل في تعاون وثيق مع القطاعات غير الحكومية (مثل المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني) التي تدعو إلى وضع تشريعات ولوائح تنظيمية وتؤدي دوراً رئيسياً في حوار السياسات وفي رصد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة وشركاؤها. ويشمل الانخراط أيضاً التماس التعليقات بشأن مدى الارتياح لجودة الخدمات المقدمة والإسهامات والمدخلات المباعة والموزعة على المزارعين، وكذلك جودة البنية الأساسية التي يتم إنشاؤها واستخدامها. وسترتي عمليات الصندوق أيضاً آليات انتصاف للمساعدة على ضمان الرضا عن الخدمات وتجنب سيطرة الصفة.

47- فيما يتعلق بالشفافية، سيشمل هذا البرنامج للفرص الاستراتيجية القطرية الإفصاح العلني عن تقارير المراجعين الخارجيين وتقارير الإشراف والكشف عن الموارد والنتائج المرتبطة بالبرنامج.

هاء - ترتيبات إدارة البرنامج

- 48- يُدار البرنامج القطري من المركز دون الإقليمي التابع للصندوق في ياوندي، في الكاميرون. ويعمل المركز في تعاون وثيق مع الحكومة في تصميم المشروعات والإشراف المباشر، ويجري أنشطة لحوار السياسات ويمثل الصندوق في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- 49- وستقتضي الزيادة الكبيرة في مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وطبيعة الأهداف المحددة في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تدابير أقوى للتنفيذ. وتشمل هذه التدابير ما يلي: (1) تعزيز الحضور القطري من خلال إيفاد بعثات منتظمة لمتابعة أهم قضايا الحافظة؛ (2) تعزيز حوار السياسات في البلد؛ (3) توفير الدعم والمساعدة لموظفي المشروع في مجال الرصد والتقييم والإدارة الائتمانية؛ (4) الرصد الدقيق للائتمثال الائتماني.

واو - الرصد والتقييم

- 50- سيظل إطار إدارة النتائج هو الأداة الرئيسية للرصد والتقييم وستوضع ترتيبات لجمع البيانات والمعلومات. وستثري مؤشرات النواتج والنتائج في المشروعات الفردية مؤشرات برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وستصب في النظام الشامل للصندوق من خلال نظام إدارة النتائج التشغيلية. وسيجري تنظيم استعراض لمؤشرات إدارة النتائج وسيجري تحديثها في نهاية كل سنة. وسيتيح ذلك تقييم مدى تحقيق النتائج واتخاذ ما يلزم من تدابير تصحيحية.
- 51- وتسهم ترتيبات الرصد والتقييم في إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية وتتواءم معه. وسيهم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تحديداً في النتائج الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة المذكور، والتي تركز على ما يلي: (1) استخدام الخدمات الجيدة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي بطريقة مستدامة؛ (2) تعزيز المؤسسات والبرامج من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية الحضرية والريفية على الصمود؛ (3) النمو الاقتصادي الشامل والإدارة الشفافة والمستدامة للموارد الطبيعية.
- 52- وانطلاقاً من الدروس المستفادة في الماضي، سيجري في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إدخال أدوات لتطوير نظام فعال للاستفادة من المعارف، وإدارتها، ونقاسها باستخدام فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد الصندوق من الابتكارات لرصد أثر المشروعات والبرامج، وبصفة خاصة في برنامج التدريب على الرصد وتقييم القطاع الريفي ومبادرة النهوض بالمعرفة من أجل الأثر الزراعي، ووحدة التنفيذ.
- 53- وسيجري تنظيم استعراض لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في منتصف مدته في عام 2022 لتقييم التنفيذ والوقوف على مدى إنجاز النتائج وإجراء أي تعديلات ضرورية.

سابعا - إدارة المخاطر

54- يتضمن الجدول الوارد أدناه المخاطر ذات الصلة وتدابير التخفيف منها للمساعدة على ضمان إدارة سليمة وتنفيذ فعال.

الجدول 2

المخاطر وتدابير التخفيف

المخاطر	تصنيف المخاطر	تدابير التخفيف
مخاطر سياسية/مخاطر الحوكمة	عالية	<ul style="list-style-type: none"> تجنب المناطق عالية المخاطر. اتخاذ ما يلزم من خطوات لمعالجة الحالة الأمنية. معالجة المخاطر التي تشكلها عمالة الأطفال والعنف الجنسي والجنساني.
مخاطر الاقتصاد الكلي	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الإنتاج الزراعي لمساعدة البلد على تحسين ميزانه التجاري العام.
مخاطر الاستراتيجية والسياسات القطاعية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> السعي إلى ضمان اتساق المدخلات في الميدان. وضع أطر للمشاورة بين الوكالات الإنمائية الوطنية.
مخاطر القدرات المؤسسية	كبيرة	<ul style="list-style-type: none"> توفير الدعم التقني بشأن البرامج والرصد والتقييم والإدارة الائتمانية
مخاطر الحافظة	عالية	<ul style="list-style-type: none"> التعيين القائم على الجدارة، والعقود المرتبطة بتقييم الأداء السنوي. المساعدة التقنية لوحدات الإدارة.
مخاطر ائتمانية - الإدارة المالية ⁸	عالية	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء نظام لرصد خدمة الديون. ووضع ترتيبات فعالة للمراجعة الداخلية للمشروعات. غرس ثقافة مكافحة الفساد.
مخاطر ائتمانية - التوريد	عالية	<ul style="list-style-type: none"> المساعدة التقنية والبعثات المنتظمة لدعم التوريد. رصد التدليس والمعاقبة عليه.
مخاطر بيئية ومناخية	منخفضة	<ul style="list-style-type: none"> دمج تدابير التكيف في الأنشطة.
مخاطر اجتماعية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> زيادة شمول الاستهداف الاجتماعي للمجموعات الأشد ضعفاً من خلال مختلف آليات الاستهداف والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.
مخاطر إجمالية	عالية	

⁸ يرجى الرجوع إلى الذيل العاشر - موجز قضايا الإدارة المالية.

COSOP results management framework

Alignement sur les documents de politique et stratégie du pays	Résultats liés aux ODD, et Cadre stratégique FIDA 2016-2025	Objectif général du COSOP 2020-2024 : Contribuer d'une manière durable à la réduction de la pauvreté, à l'amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des ménages pauvres en milieu rural et à l'insertion économique des femmes et des jeunes.			
		Objectifs stratégiques (OS)	Activités de prêts et hors prêts* sur 2019-2024	Indicateurs de résultats	Indicateurs d'étapes par rapport à l'atteinte des OS – produits
				<ul style="list-style-type: none"> - Outreach; 300 000 personnes ont bénéficié du Programme - 250 000 personnes bénéficiaires d'une mobilité économique - Augmentation d'au moins 40 % des populations de la zone en sécurité alimentaire 	
<p>1. RCPCA : pilier 3 : Assurer le relèvement économique et la relance des secteurs productifs avec pour objectifs :</p> <p>(i) relancer l'activité économique et augmenter les capacités de production afin de stimuler le relèvement et la croissance.</p> <p>(ii) relancer et développer de manière durable les secteurs productifs (agriculture, élevage et industrie extractive et forestière)</p>	<p><u>ODD 1 (Cibles 1.1;1.2 et 1.5).</u></p> <p><u>ODD 2 (Cibles 2.3. et 2.4)</u></p> <p><u>ODD 5 (Cible 5a)</u></p> <p><u>ODD 6 (Cible 6a)</u></p> <p><u>ODD 13 (Cible 13.3)Pilier PNUAD</u> strategic results 2.2, 3.1 and 3.2 of the UNDAF*</p>	<p>OS1 : Accroître la production, la productivité agricole et la résilience des petites exploitations agricoles, animale et halieutiques</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Dons PREPAS USD 12. 4 Millions - Prêts et Don PREPAS USD 12.6 Million - Solde SAFP 2019 – 2021 USD 22.7 Million - SAFP 2022 – 2024 USD 35 Million 		<ul style="list-style-type: none"> - Les superficies cultivées par ménage ont augmenté de 25% au moins pour 100% des personnes appuyées. - 90 % des superficies encadrées appliquent les itinéraires techniques diffusés par les services de vulgarisation. - 90 % des producteurs formés appliquent les techniques de production sensibles au climat. - 100 ha d'espaces et de terres dégradées sont récupérées - Au moins 2 campagnes de sensibilisation sont conduites dans les villages d'intervention pour la préservation de la biodiversité - Les quantités et qualités d'intrants distribués satisfont à au moins 80 % de la demande. - 400 hectares de terres cultivables aménagés pour l'irrigation. - Nombre d'agents de vulgarisation et de conseillers techniques redéployés et renforcés - 10 000 producteurs enrôlés dans les champs écoles paysans agricoles et

					<p>élevage</p> <ul style="list-style-type: none"> - 300 points d'eau fonctionnels et 150 ouvrages d'hygiène réalisés - 20 000 ménages avec pratiques d'hygiène et nutritionnelles renforcées - 10 000 Ménages avec capital bétail renforcés - 6 000 ménages bénéficiant de modules d'appui à la production agro pastorale et halieutiques - 100 Greniers de soudure pour les femmes sont mis en place
<p>2. Politique de Développement Agricole Nationale (PDAN)-Horizon 2028</p> <p><u>Vision : Relancer et Transformer l'Agriculture</u></p> <p><u>Missions :</u></p> <p>(i) Assurer durablement la sécurité alimentaire et nutritionnelle des populations;</p> <p>(ii) Contribuer à la création d'emplois et la réduction de la pauvreté;</p> <p>(iii) Améliorer les revenus et les conditions de vie des populations et : (iv) Contribuer au développement économique et social.</p>	<p>strategic results 2.2, 3.1 and 3.2 of the United Nations Development Assistance Framework (UNDAF*)</p>	<p><u>OS2 :</u> Améliorer de manière durable, les revenus des producteurs à travers une meilleure valorisation des productions et l'accès aux marchés</p>		<ul style="list-style-type: none"> - Un minimum de 50% des ménages encadrés déclarant une augmentation de revenus de 50% au moins - Taux de réduction des pertes post-récoltes au niveau des spéculations encadrées ayant baissé de 70 % au moins - Les quantités des produits commercialisés dans les marchés locaux et régionaux des cultures appuyées ont augmenté de 50% au minimum - 1000 emplois permanents bénéficiant aux femmes et aux jeunes au long des chaînes de valeur sont créés. Agriculteurs ciblés formulés par les différents comités de développement des filières ciblées sont formulés, financés et mis en œuvre en 2020. - 75 % des sites de production sont reliés à des voies de communication aménagées 	<ul style="list-style-type: none"> - Nombre de technologies post-récoltes par filière diffusés et adoptées - Nombre d'infrastructures de stockage, de transformation et de commercialisation mises en place réhabilitées et utilisées - Nombre de personnes formées en entrepreneuriat (plan d'affaires, gestion des entreprises, etc.) - Nombre de groupements jeunes/femmes appuyés dans leurs initiatives entrepreneuriales/plans d'affaires - 300 km de pistes réhabilitées ou ouvertes en construites neuves
<p><u>Programme 4 DSCE / SR:</u> Amélioration du cadre institutionnel.</p> <p><u>Axe stratégique 4 SDSR:</u> Encouragement des initiatives privées, amélioration de la</p>		<p><u>OS3 :</u> Renforcer les capacités des acteurs publics et privés en matière de</p>		<ul style="list-style-type: none"> - Un cadre de concertation sectorielle mis en place et fonctionnel au niveau national et régional - Un système de suivi-évaluation 	<ul style="list-style-type: none"> - Une plateforme centrale de dialogue politique et d'échanges entre les acteurs du secteur agricole promue ou redynamisée - Régularité des rencontres des groupes sectoriels et qualité des actions politiques y découlant.

<p>gouvernance et du dispositif institutionnel, renforcement des capacités des acteurs.</p> <p><u>Domaine thématique 4 PNIA:</u> Gouvernance et développement institutionnel (renforcement des capacités des acteurs du développement et promotion de la concertation).</p>		<p>coordination, de suivi-évaluation et de dialogue politique</p>		<p>sectoriel articulé à celui du Ministère du Plan est mis en place et fonctionnel au niveau du Ministère</p> <ul style="list-style-type: none"> - Les structures du secteur sont dotées d'outils de planification et de suivi-évaluation - Les capacités des OP à influencer les options et stratégies nationales ont été améliorées et elles intègrent les cadres de concertation - Nombre d'OP structurées en coopératives selon les normes OHADA - Le rôle des femmes dans les instances de décision des OP est accrue 	<ul style="list-style-type: none"> - Le nombre de personnes formées aux outils de formulation et de suivi des politiques a augmenté de 50% par rapport à la situation de référence - Nombre de nouvelles politiques et législations adoptées pour redynamiser le secteur - Nombre de sessions des cadres de concertation auxquelles ont participé les OP et le secteur privé. - Au moins 200 groupements de producteurs sont fonctionnels et 40 000 producteurs intégrés - 30 % de femmes et jeunes au moins dans les groupements et instances de prise de décisions et dans le système de gouvernance des groupements - 5 000 personnes alphabétisées avec au moins 30 % de femmes
---	--	---	--	--	---

Transition scenarios

1. The Central African Republic has been wracked by internal conflict and violence for the past fifteen years. The largely peaceful presidential election of 2016 and the February 2019 Accord for Peace and Reconciliation in the CAR (APPR) provide the foundation for cautious optimism that a country brimming with natural resources will turn the corner and begin to fulfil its economic promise. Despite its abundant resource base – mineral, forestry, agriculture, wildlife – the country ranks next to last on the Human Development Index. That said, real GDP has increased an estimated 4.5 per cent per annum since 2015 and, with a stable political climate, that level is expected to increase to 5 per cent or more over the COSOP period. In a statement following its most recent mission to the Central African Republic, the IMF stressed that the country's macroeconomic performance remains favourable and that the peace agreement creates the conditions for sustained and inclusive growth, poverty reduction and job creation. The country is truly at a pivotal moment in its history where it can transition from an environment of extreme fragility and instability to one of enduring peace and economic prosperity.
2. We consider three possible trajectories over the 2020-2024 period:
3. Base scenario: The base case reflects the projections in the most recent IMF World Economic Outlook. GDP growth (real) will average 5.0 per cent over the 2020-2024 period leading to an over 15 per cent increase in per capita income (in purchasing power parity terms) and a slow but steady decline in the number of people living in extreme poverty. Under this scenario, the government continues to implement the reforms that it agreed to under the 2016 Extended Credit Facility arrangement with the IMF. The external economic environment remains benign and, most importantly, domestic instability is contained.
4. High scenario: Under the high case scenario, the authorities take additional measures to improve macroeconomic stability, particularly with respect to financial sector stability, compliance with the tax law and fighting corruption, including the illicit export of diamonds. With such measures and improvements among CEMAC members more generally, economic growth could increase to as much as 7.0 per cent per annum, with even greater growth if the terms of trade improved.
5. Low scenario: A low case scenario would be marked by a rapid deterioration in the security situation in the country and diminished interest in macroeconomic and sectoral reforms. This could lead to a suspension of the program.

Table: Projections for key macro-economic and demographic variables⁹

Case	Base	High	Low
Av. Real GDP growth (2019-2024)	5.0%	7.0%	0.0%
GDP/capita (projected 2024) ppp 2011 \$	\$755	\$830	\$590
PV of Public debt (% of GDP) (projected 2024)	30.0	30.0	60.0
Debt service ratio (projected 2024)	7.5%	7.0%	15.0%

⁹ Data sources: Author's projections based on the IMF December 2018 Article IV consultation, IMF April 2019 World Economic Outlook, and World Bank Development Indicators accessed 4 June 2019.

Case	Base	High	Low
Average inflation rate (%) (2019-2024)	2.5%	3.0%	10.0%
Rural population	Current (2019): 2,740,000		
	2024 (projected): 2,880,000		
	Annual growth rate: 1.0%		
Investment Climate for rural business ¹⁰	<p>Rating: 1/6</p> <p>The investment climate is currently very difficult. The country is ranked 183 out of 189 in the World Bank Doing Business index. Infrastructure is extremely poor and the security situation is extremely fragile. There are also significant weaknesses in the judicial system and investors are confronted with a multiplicity of taxes and tax collection institutions. That said, the authorities are determined to improve the business environment and a first step was the enactment of the law on the investment charter in June 2018.</p>		
Vulnerability to shocks	<p>Rating: 6/6</p> <p>The Central African Republic is on the World Bank Harmonized List of Fragile Situations. Rule of law does not exist in many parts of the country and violent crime, such as armed robbery and aggravated battery is common. Large areas of the country are controlled by armed groups who regularly kidnap, injure, and/or kill civilians. Poor agricultural practices and illegal logging have increased vulnerability to climate shocks and almost 80 per cent live in food insecure situations, the third highest level in the world.</p>		

Implications for IFAD

Lending Terms and condition

- The Central African Republic is a low income country that benefits from the most concessional terms and conditions offered by IFAD in accordance with the Debt Sustainability Framework (EB/2007/90/r.2). Given its low level of per capita income and state of fragility, it is highly unlikely to transition to harder terms.

PBAS Allocation

- Under a high case scenario, the Central African Republic would likely see an increase in its PBAS allocation for IFAD12, though relative to its size it already receives a relatively large share of the allocation. Conversely, under the low case the government may not be in a position to fully utilize the IFAD11 or IFAD 12 allocation.

¹⁰ Sources: IFAD11 Rural Sector Performance Assessment, 2019 World Bank Doing Business Report, IMF Article IV report of December 2018.

COSOP Priorities and Products

8. The proposed priorities and products in this COSOP are unlikely to differ under the base or high case scenarios. Under the low case, the IFAD pipeline would be threatened with suspension due to the poor political environment though as in the past IFAD would make every effort to stay engaged.

Co-financing opportunities

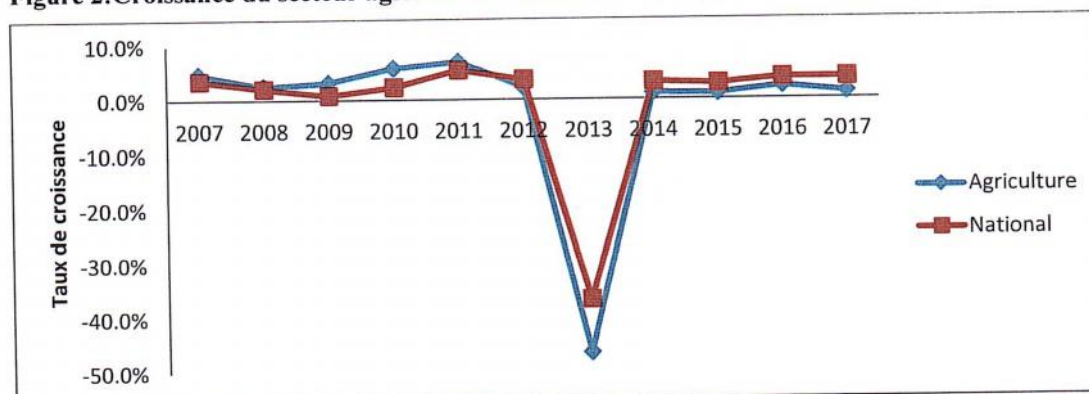
9. Under the high case there could also be increased interest in international co-financing for IFAD projects, but domestic co-financing will remain constrained due to significant fiscal constraints. Under the low case any co-financing will be challenging.

Agricultural/rural sector issues

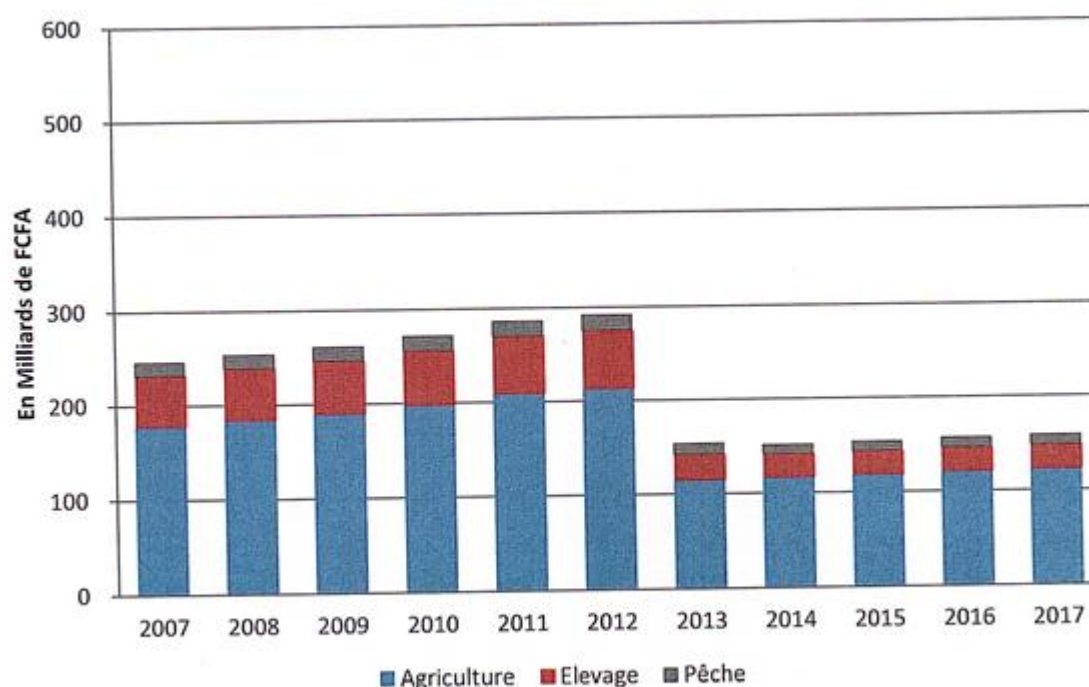
1. LA RCA est un pays vaste avec une très faible densité de population (5 millions de personnes sur 623 000 km² soit 8 habitants/km²) dont 60% de ruraux et 60% de moins de 25 ans. Le pays dispose d'un immense potentiel de développement, notamment agricole avec près de 15 millions d'hectares de terres arables et 20 millions d'hectares de pâturages permanents couplés avec un climat favorable. En matière de développement agro-pastoral, le pays compte quatre principales zones agro-écologiques : (i) la zone guinéenne ou de forêt; (ii) la zone soudano-guinéenne ou de savane dense humide; (iii) la zone soudano-sahélienne ou de savane sèche; et (iv) la zone sahélienne. Les exploitations agro-pastorales sont toutes centrées au sein de ces zones, autour de six grands bassins de production et un bassin péri-urbain.

2. Environ 74% de la population dépendent du secteur agropastoral qui compte pour 52% du PIB. La diversité des zones agro-écologiques permet potentiellement le développement d'une agriculture variée et complémentaire. Du fait la vaste étendue du pays et des faibles densités des populations, le problème foncier ne devrait pas représenter une contrainte majeure au développement du secteur. Il faut cependant noter l'existence par endroit et dans certaines zones, de compétitions intenses sur le foncier entre agriculteurs et éleveurs où des conflits récurrents affectent la cohabitation. Cette situation, ajoutée aux besoins de sécurisation foncière d'un secteur privé naissant commande la prise de textes devant régler la gestion des ressources foncières. Au sortir de la crise, en plus de cette question du foncier, le pays a entrepris de doter le pays d'un arsenal juridique dans des domaines essentiels du développement rural centrafricain. Sont ainsi en cours de finalisation et adoption la : (i) Loi portant code foncier agro-pastoral; (ii) Loi régissant les OP agricoles et rurales; (iii) Loi portant code la pêche et de l'aquaculture; (iv) Projet de décret portant approbation des statuts de l'Ordre des vétérinaires; (v) Projet de décret portant réglementation de la Pharmacie vétérinaire. Pour couronner le tout, une Loi d'orientation agricole est en cours de finalisation pour compléter et encadrer l'arsenal juridique du secteur.

3. La RCA est un pays de grandes potentialités naturelles (mines, bois, eaux, agricoles, etc.) malheureusement peu ou mal exploitées. La population à grande majorité rurale vit essentiellement de l'agriculture qui reste malheureusement, une agriculture rudimentaire et de subsistance. Mais, malgré son faible développement, le secteur agricole reste au cœur de l'économie de la RCA (figures ci-après cités par le DPAN de juin 2018) dans la mesure où il représente 45% du PIB, 70% des emplois et 75% de la consommation alimentaire. Dans ce tableau, les cultures vivrières se détachent nettement avec environ 90% des superficies totales cultivées, 61% de la production agricole et un apport de 30% au PIB représentant de fait, la principale source d'emplois et de revenus pour les ménages. A côté du vivrier, les cultures d'exportation représentent un poids de 2% du PIB et 10% des recettes d'exportation. L'élevage est quant à lui, le deuxième levier de l'économie rurale avec un poids de 15% du PIB et 45% du PIB agricole tandis que la pêche, malgré son bon potentiel ne pèse que pour 2% du PIB. Les figures ci-après montrent bien le poids du secteur dans l'économie centrafricaine.

Figure 2: Croissance du secteur agricole et croissance du PIB, 2007-2017

Source : Institut centrafricain des statistiques, des études économiques et sociales (ICASEES) et Ministère de l'économie, du plan et de la coopération internationale

Figure 3: Composition de la production agricole, 2007-2017

Source : Institut centrafricain des statistiques, des études économiques et sociales (ICASEES) et Ministère de l'économie, du plan et de la coopération internationale

4. Le pays reste pauvre et fragile particulièrement depuis l'éclatement de la série de crises socio-politique qu'il a traversées; crises ayant poussé en 2013 déjà, 25% des centrafricains à fuir leur foyer. La pauvreté, elle aussi s'est aggravée pendant ce temps se chiffrant à 67% de la population totale et à 75% dans les zones rurales. L'insécurité alimentaire quant à elle touche dans l'ensemble quasi un ménage sur deux (48%). Elle est plus ressentie en milieu rurale (56%) qu'en milieu urbain (37%). Selon les analyses de l'IPC (Integrated Phase Classification) du février 2017, un million de personnes dans le pays sont en situation d'insécurité alimentaire sévère. Les régions de l'Ouest et du Centre du pays représentent le taux de malnutrition chronique qui excèdent le seuil d'urgence de l'OMS (40%) avec le Nana Mambéré qui touche le 44,9% et l'Ombrelle M'Poko à 42,3%. Dans ce tableau, la situation des femmes est plus préoccupante dans la mesure où, 84,6 % des ménages dirigés par les femmes sont pauvres, contre 74% des

ménages dont les chefs sont des hommes. Les indicateurs sur la malnutrition sont tout aussi alarmants avec des chiffres allant de 40,8%, 20,3% et 6,6% pour la malnutrition chronique, l'insuffisance pondérale et la malnutrition aiguë globale respectivement avec des situations plus préoccupantes dans l'Ouest du pays.

5. Sur un autre plan, la production est souvent entravée par les difficultés d'accès aux ressources naturelles pour certaines catégories de producteurs (agriculteurs et éleveurs) ce qui pose de sérieuses difficultés et constitue la source de beaucoup de conflits d'ordre social. On note toutefois, une volonté politique des nouvelles autorités à résoudre le problème et à accorder une attention plus marquée au secteur de l'élevage concrétisée sur le plan institutionnel par la séparation des deux Ministères qui étaient auparavant gérés sous un unique portefeuille.

6. Un autre grand problème non moins important est celui des jeunes qui, comme résultante des conflits et des crises répétitives sont souvent désœuvrés, vulnérables et faciles à enrôler dans les milices ou vivant dans la précarité et sans capital. Cette couche, bombe à retardement mérite une attention particulière.

7. Le gouvernement a pris la mesure de ces situations alarmantes et pris des options pour une relance rapide de l'économie nationale. Il a ainsi élaboré des documents d'orientation stratégique dont les plus importants restent la RCPCA (en cours d'application), le DPAN et la Loi d'Orientation Agricole (en cours d'adoption). Ces documents élaborés en étroite concertation avec les autres ministères ont opéré des choix stratégiques qui mettent le secteur rural au centre de la relance de l'économie nationale. Le gouvernement a, pour ce faire, procédé à un diagnostic fin des contraintes à lever, formulé une vision partagée qui vise à « Relancer et transformer l'Agriculture » et qui fixe des objectifs à atteindre pour chacun des sous-secteurs.

8. Les autorités successives depuis 2016 ont défini une feuille de route spécifique à chacun des Ministères en charge de la production agricole et de l'élevage en déclinant les principales priorités à attaquer pour amorcer une relance effective des sous-secteurs. Ces feuilles de route ont été confirmées par le récent gouvernement issu des accords de paix signés avec les factions armées du pays.

9. Le diagnostic réalisé fait ressortir que le secteur agricole (agriculture, élevage, pêche et aquaculture) est confronté aux contraintes significatives suivantes : (i) le faible niveau de production et de productivité agricole; (ii) le faible niveau de commercialisation interne et externe des produits agricoles; (iii) la précarité du cadre de vie en milieu rural; (iv) le faible accès au crédit en milieu rural; (v) l'environnement institutionnel insuffisamment adapté et insuffisamment performant; (vi) la faible coordination et synergie entre les différents acteurs; (vii) la faible valorisation du rôle de la femme dans le développement rural ; (viii) la persistance d'une situation d'insécurité dans les zones rurales; (ix) la difficulté d'accès au conseil technique, aux semences améliorées et aux intrants agricoles; et (x) l'enclavement des zones de production et de commercialisation; (xi) la faiblesse présence des services techniques de l'Etat sur le terrain; et (xii) la faiblesse des capacités de maîtrise d'ouvrage par les ministères techniques (Agriculture et Élevage) doublée d'une faible collaboration intersectorielle, d'une très faible capacité de planification et de suivi-évaluation des actions de développement.

10. Le gouvernement a besoin d'un appui fort et d'un accompagnement de la communauté internationale dans la levée de ces contraintes.

11. Le FIDA contribuera à cet effort à travers les actions qui seront retenues dans son COSOP 2020-2024. Les besoins d'appui sont importants et variés et le FIDA focalisera ses interventions autour de trois axes majeurs à savoir :

- a. Appui institutionnel aux Ministères chargés de l'Agriculture et de l'Élevage en planification, suivi-évaluation, concertation intersectorielle, structuration des organisations de producteur, PPPP, etc.
- b. Amélioration de la production et de la productivité des exploitations agricoles.
- c. Développement de l'entrepreneuriat rural (amont et aval de la production) et pénétration du marché local et régional avec un accent marqué sur la création d'emplois et l'insertion des jeunes et des femmes dans le tissu économique.

SECAP background study

Sommaire

1. Le changement climatique, la dégradation de l'environnement et l'exclusion sociale sont des défis majeurs pour le développement du secteur agricole, la réduction de la pauvreté, la sécurité alimentaire et la nutrition, la création d'emplois, en particulier pour les jeunes et les femmes, la consolidation de la paix et la prévention des conflits en République centrafricaine. Une politique publique tenant compte des risques et des investissements dans l'agriculture dans le contexte du changement climatique pour concevoir un cadre de coopération solide entre le FIDA et la RCA, nécessite des preuves scientifiques, des profils et des tendances de risques environnementaux et climatiques, une analyse des institutions et du contexte permettant d'optimiser les investissements et les politiques futures réformes visant à renforcer la résilience.

Objectif

2. Les objectifs principaux du SECAP pour le COSOP axé sur les résultats sont les suivants: i) Évaluer de manière scientifique et stratégique l'impact des tendances actuelles et futures du changement climatique et de la dégradation de l'environnement sur la performance du développement agricole de la RCA afin de réduire la pauvreté rurale tout en renforçant la résilience du pays ii) Proposer une politique d'adaptation et d'atténuation des effets du changement climatique et des options stratégiques pour le COSOP efficace et efficiente et éclairer les réformes politiques possibles concernant la planification du développement national, les processus de budgétisation (plans nationaux et sectoriels; budget national, cadres d'investissement ainsi que ceux déterminés au niveau national). L'Étude préparatoire du SECAP a clairement démontré l'importance de la prise en compte de la gestion durable des ressources naturelles et du changement climatique dans les futurs investissements du FIDA dans le pays.

Contributions déterminées au niveau national (NDC)

3. La République centrafricaine aspire à réduire ses émissions de 5% et 25%, respectivement, à l'horizon 2030 et 2050 par rapport à ses émissions en BaU de référence et à accroître son potentiel de séquestration. Avec l'appui international, il émettra environ 33 076,1 kt d'équivalent CO₂ en 2050 par rapport aux émissions annuelles de référence. Le pays aspire également à réduire les émissions de polluants climatiques à courte durée de vie (SLCP), qui, selon la science, ont un potentiel de réchauffement climatique important à court terme et des effets néfastes sur la santé, l'agriculture et les écosystèmes. En 2050, la RCA émettra environ 189 271,8 ± 94 635,4 kt d'équivalent CO₂, soit 62,7% de plus qu'en 2010, avec des contributions sectorielles de 68,4% pour le changement d'utilisation des sols et la foresterie; 13,4% pour l'énergie (dont 10,7% pour le bois-énergie); 13,4% pour l'agriculture; 3,2% pour l'eau; et enfin 1,6% pour les procédés industriels et l'utilisation de solvants.

Introduction et programme pays du FIDA

4. La RCA a connu une série de crises depuis 1990 qui a eu pour conséquence l'aggravation de la pauvreté et de l'insécurité. Les causes de la pauvreté rurale sont, entre autres, la faible disponibilité et maîtrise des facteurs de production/transformation, l'enclavement du pays et spécifiquement de ses zones rurales et le manque de présence et d'efficacité des services de l'état sur le terrain. La Figure 1 souligne les effets des conflits en termes de la productivité de terre; car on note un déclin important dans le nord, épice

des conflits violents. Ceci est dû en partie à l'effet de la dépopulation, mais plus généralement (Figure 2) à l'inégalité entre les différentes zones du pays en termes d'accès aux services et aux marchés.

5. Les interventions actuelles du FIDA en Centrafrique sont concentrées dans la partie sud-ouest du Pays, tout comme la zone du COSOP 2020 – 2024. Le financement d'une nouvelle intervention du FIDA contribuera à l'atteinte d'objectifs stratégiques du COSOP. Au cours de la formulation, un co-financement vert sera recherché pour appuyer la résilience des populations face au changement climatique et partira des acquis et leçons apprises du PREVES ainsi que du PREPAS. Une approche territoriale et communautaire de développement des activités agricoles et pastorales des ménages sera mise en place en prenant en compte l'adaptation au changement climatique.

Figure 1 Déclin de la productivité des terres en RCA 2000-2018 et zones des projets FIDA

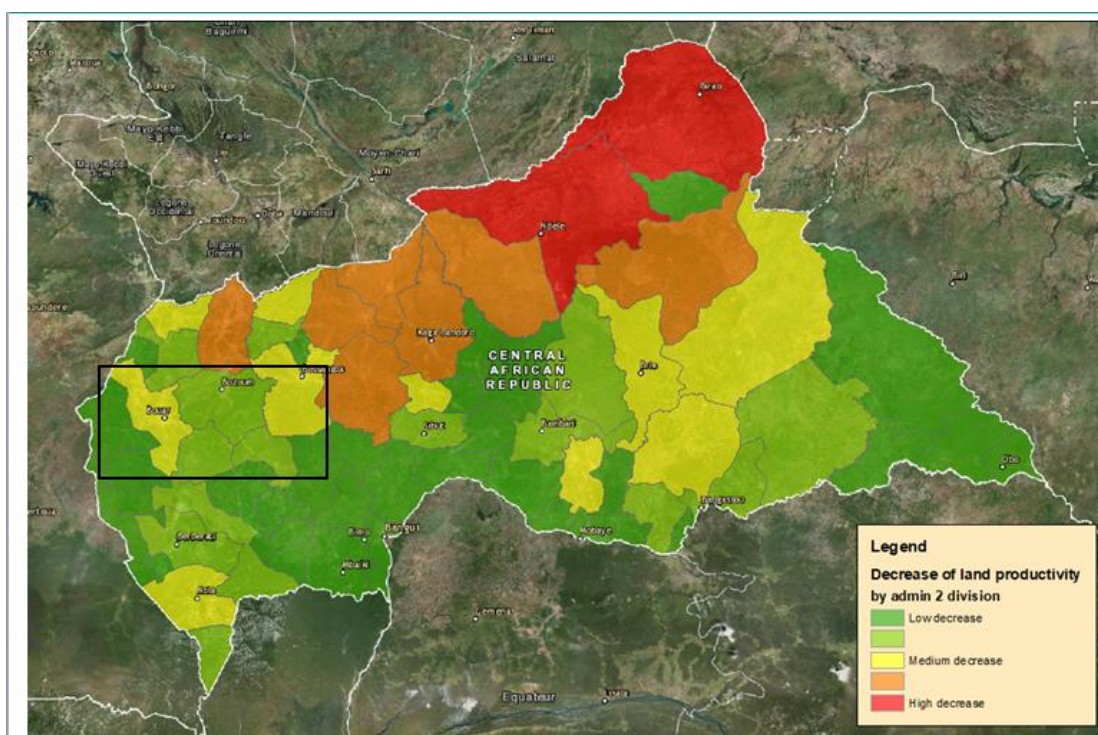
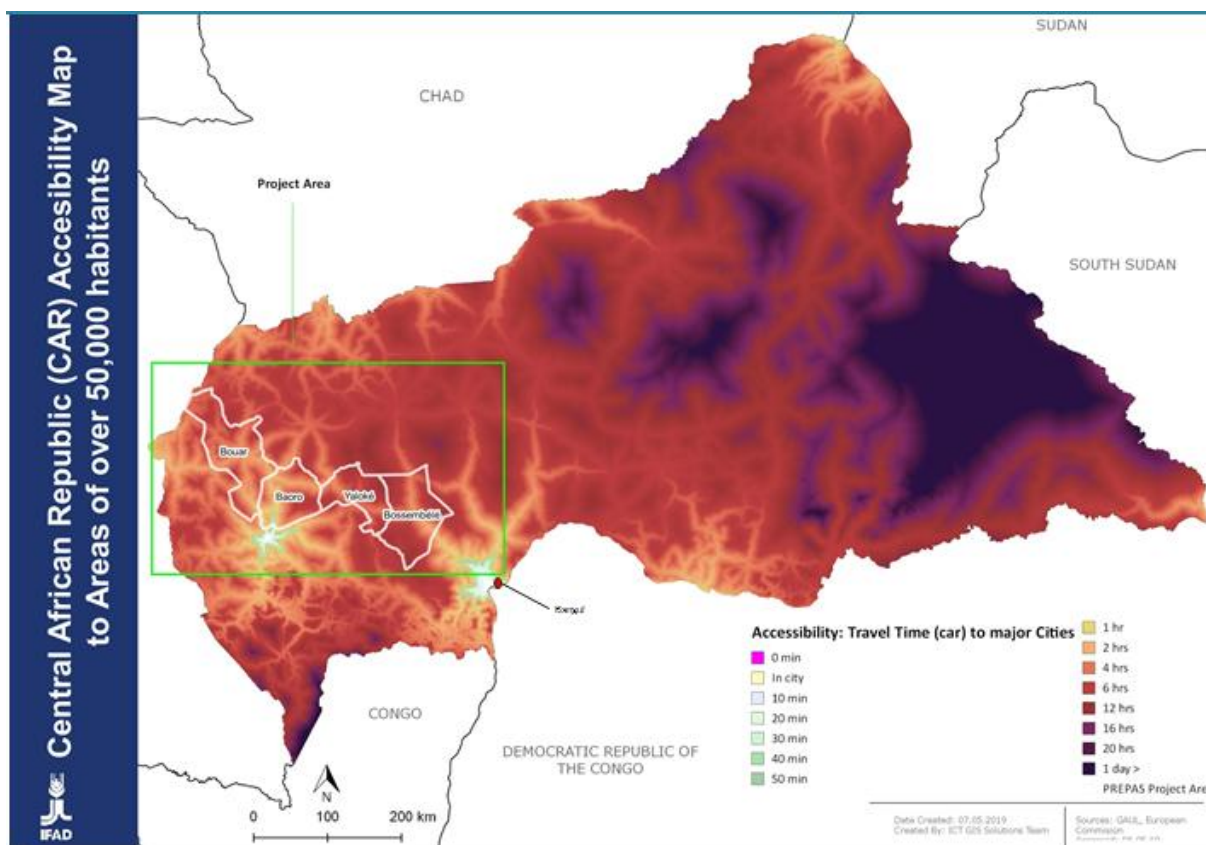


Figure 2: Access a un ville du >50,000 personne; heures par voitures

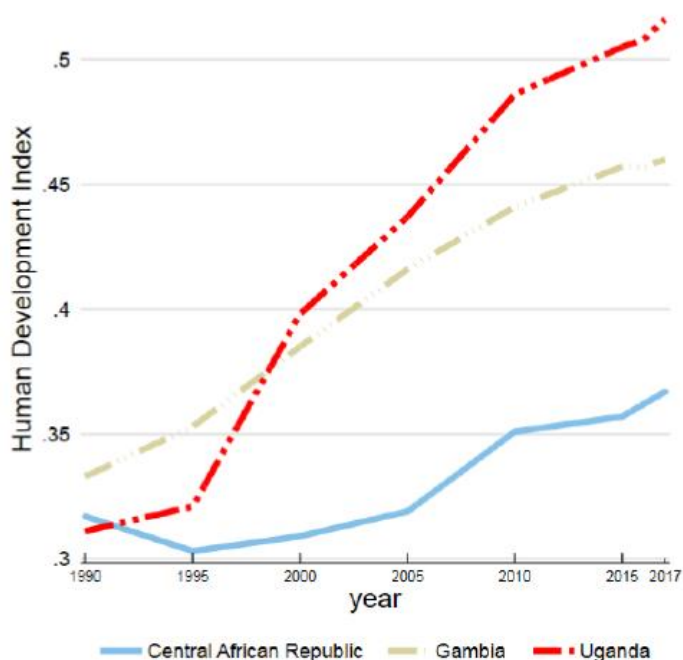


6. Malgré l'instabilité du Pays, comme le montre le tableau 1, un certain nombre d'indicateurs contribuant à l'indice de développement humain ont été progressivement améliorés depuis 1990, à la fois en termes de santé et d'éducation. Cependant, le PIB par habitant a diminué d'un tiers en valeur constante. Une comparaison entre la République centrafricaine, l'Ouganda et la Gambie sur la même période en termes d'IDH montre clairement l'amélioration relativement lente malgré une population réduite et un stock important de ressources naturelles.

Table 1: Facteurs et Changement en IHD en RCA (PNUD, 2018)

	Life expectancy at birth	Expected years of schooling	Mean years of schooling	GNI per capita (2011 PPP\$)	HDI value
1990	48.8	5.2	2.1	935	0.317
1995	46.3	4.6	2.4	899	0.303
2000	43.9	5.3	2.9	893	0.309
2005	44.5	6.0	3.3	801	0.319
2010	47.6	6.8	3.6	885	0.351
2015	51.4	7.1	4.2	624	0.357
2016	52.2	7.2	4.3	644	0.362
2017	52.9	7.2	4.3	663	0.367

Figure 3 Tendances de l'IDH pour la République centrafricaine, l'Ouganda et la Gambie (UNDP, 2018)



Partie 1 - Analyse de la situation et principaux défis

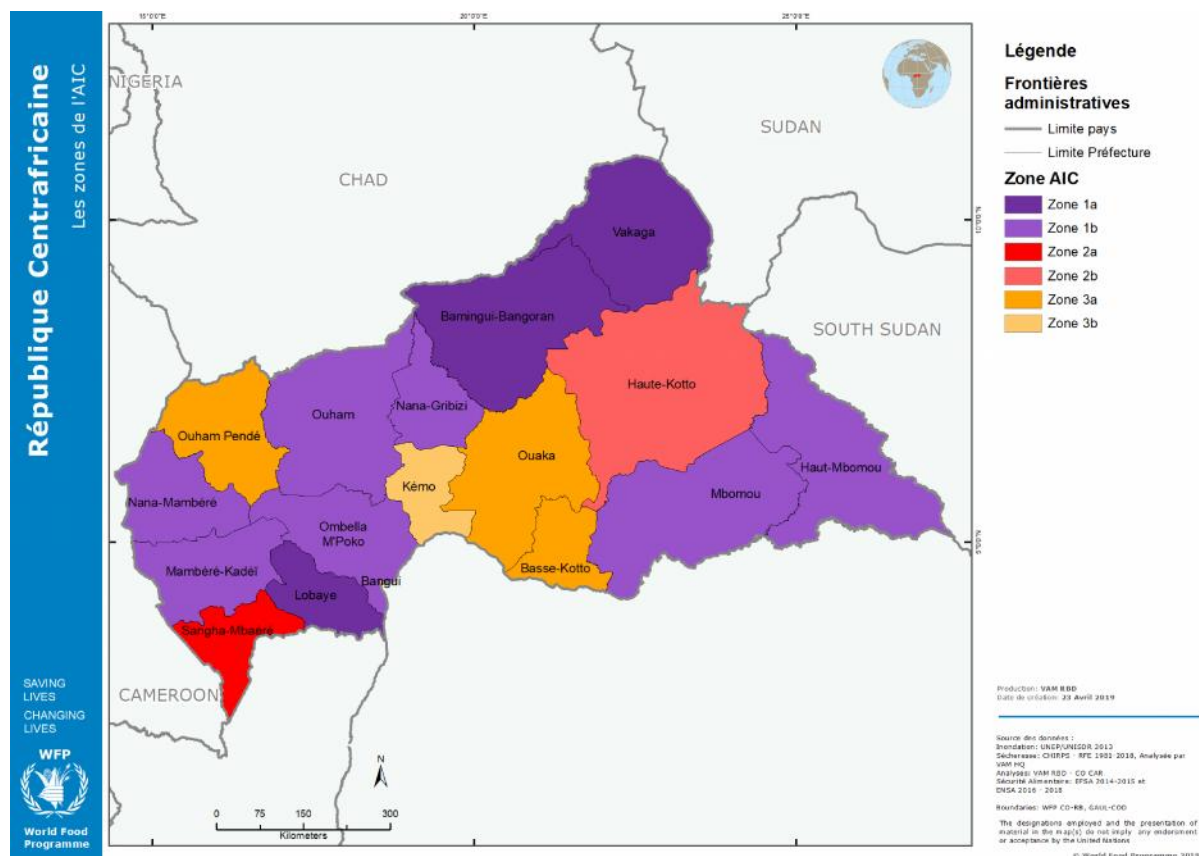
Aperçu générale – vulnérabilité et potentiel à développer

7. La République Centrafricaine (RCA) est classée comme un état fragile avec une dernière crise humanitaire et sécuritaire en 2013-2015. Les racines des crises se trouvent surtout dans le manque d'opportunités économiques et dans la faible présence de l'état sur le territoire. La récente crise politique et sécuritaire est venue aggraver la précarité que vit la population sur presque toute l'étendue du territoire centrafricain. Beaucoup ont été poussés à fuir leurs terres et d'autres n'ont plus eu accès aux intrants agricoles. Les éleveurs ont perdu leur cheptel et/ou ont migré vers le Cameroun. La gestion des ressources naturelles a également souffert de la crise avec une déforestation plus accélérée.
8. Le rang de la RCA sur l'indice de développement humain (HDI) est de 187 sur 188. La proportion de la pauvreté est estimée à 67% pour la population totale et à 72% dans les zones rurales. Presque 60% de la population réside en zone rurale et la population est très jeune (60% <25 ans). Les jeunes ont une tendance à quitter les zones rurales pour chercher des activités génératrices de revenus ainsi que les activités de loisir dans les villes. Il y a un besoin de rendre les activités du secteur rural plus attractives.
9. Néanmoins, La RCA dispose d'énormes potentialités naturelles : Selon le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, le pays dispose de (i) 15 millions d'ha de terres arables dont environ 5% seulement sont mis en culture chaque année; (ii) 16 millions d'ha de pâturage et de parcours dont 9 millions d'ha sont exploités; (iii) des conditions agro-écologiques favorables; et (iv) d'abondantes ressources en eaux avec d'importantes potentialités en matière de pêche. Quant aux infrastructures socio-économiques, elles sont dégradées notamment au niveau des routes/pistes, les bâtiments administratifs, les

installations de stockage des produits agricoles et les points d'eau qui doivent être réhabilités.

10. Le profil de vulnérabilité climatique inclut des aléas extrêmes avec des pluies diluviennes, des inondations et sécheresses. Les risques liés aux changements climatiques (mauvaise répartition des pluies, sécheresses, pluies violentes, etc.), combinés aux effets de la croissance des surfaces cultivées, vont accroître dans les années à venir la pression sur les ressources naturelles (hausse des ruissellements et du risque érosif, etc.). Les aléas et les changements climatiques ayant des conséquences sur la gestion des écosystèmes et autres ressources agricoles et naturelles renouvelables, pouvant entraver la cohésion sociale, la stabilité et le développement durable du pays. Les risques de maladies des plantes et des animaux ainsi que les chocs économiques peuvent également impacter la production nationale et par conséquent augmenter les risques de conflit.
11. La vulnérabilité, comme la résilience intègre des facteurs diverses de natures biophysique et socio-économique avec une variation dans le temps et dans l'espace. L'Analyse Intégrée du Contexte (AIC) est un processus analytique menée par le PAM en RCA plus récemment en Mai 2019 qui contribue à l'identification de grandes stratégies programmatiques nationales, y compris le renforcement de la résilience, la réduction des risques de catastrophe et la protection sociale pour les populations les plus vulnérables et les plus sujettes à l'insécurité alimentaire. Le niveau de vulnérabilité dans ce système analytique est fonction de la conjonction spatiale d'exposition au chocs naturels dans une zone et de la récurrence de l'insécurité alimentaire dans la même unité démographique-spatiale.

Figure 4 Zonage du RCA en termes des risques complexes



Exposition aux Chocs Naturels	Récurrence de l'Insécurité Alimentaire		
	FAIBLE	MOYENNE	ELEVEE
FAIBLE	Zone 5 CATEGORIE 5 En l'absence d'un point d'entrée clair centré sur l'insécurité alimentaire à long terme (notant que des poches d'insécurité alimentaire peuvent exister), les thématiques programmatiques devraient se concentrer sur la RRC à un niveau justifié par le risque. Cela peut inclure les systèmes d'alerte précoce et de préparation aux catastrophes appropriés par rapport aux risques, ainsi que l'atténuation de la dégradation des sols et d'autres mesures de réduction des risques.	Zone 3 B CATEGORIE 3 Les zones 3A sont caractérisées par une insécurité alimentaire persistante qui peut justifier des filets de sécurité. Les zones 3B sont plus probablement liées à des facteurs saisonniers où les filets de sécurité peuvent également s'appliquer, ou à des chocs nécessitant un accent sur le redressement. Alors que le risque de choc naturel est plus faible, certains contextes plus locaux pourraient bénéficier de système d'alerte précoce/ de préparation aux catastrophes pour réduire les risques.	Zone 3 A
MOYENNE	Zone 4 B CATEGORIE 4 En l'absence d'un point d'entrée clair centré sur l'insécurité alimentaire à long terme (en soulignant que des poches d'insécurité alimentaire peuvent exister), la RRC, y compris l'alerte précoce et la préparation aux catastrophes, est une priorité. En outre, l'attention devrait être accordée à la dégradation des terres, étant donné que cela pourrait aggraver les chocs futurs, ce qui pourrait avoir un impact sur la sécurité alimentaire.	Zone 2 B CATEGORIE 2 Les situations d'insécurité alimentaire intermittente peuvent être liées à des chocs (naturels ou anthropiques) ou à des facteurs saisonniers. Si la saisonnalité en est la cause, les filets de sécurité peuvent réduire l'insécurité alimentaire prévisible; si les chocs en sont la cause, un objectif de redressement peut être approprié. En même temps, le risque de choc élevé plaide pour la RRC, y compris l'alerte rapide et la préparation aux catastrophes.	Zone 1 B CATEGORIE 1 L'insécurité alimentaire persistante suggère que les filets de sécurité offrant un soutien prévisible aux populations vulnérables peuvent être appropriés, alors qu'un risque de choc élevé justifie l'inclusion de la RRC, y compris l'alerte précoce et la préparation aux catastrophes.
ELEVEE	Zone 4 A	Zone 2 A	Zone 1 A

12. Le développement et la diversification de moyens d'existence agricoles résilients et durables sont donc essentiels à la refondation du pays à travers l'amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle, la création d'emplois productifs et la consolidation de la paix.

Pauvreté, Démographie, Moyens d'existences rurales, Sécurité alimentaire

13. Près de la moitié des pauvres vivent en milieu urbain tandis qu'en milieu rural, 7 personnes sur 10 environ vivent en dessous du seuil de la pauvreté, notamment dans les ménages dirigés par les petits producteurs agricoles et les artisans. En outre, les femmes sont plus touchées par le phénomène avec 77% environ d'entre elles en proie à la pauvreté. L'ampleur de la pauvreté en RCA s'explique par le faible pouvoir d'achat lié à la répartition inégale des revenus, la dégradation des conditions sociales et humanitaires et le taux élevé de chômage en milieu urbain et rural
14. La démographie du pays est caractérisée par la faiblesse des effectifs de la population par rapport à l'étendue du territoire, son inégale répartition géographique (Figure 5) et un rythme d'accroissement démographique (Figure 6) en décalage par rapport à la croissance économique. Il faut cependant relever que l'accroissement rapide de la population est relatif et varie dans l'espace. Dans certaines zones (comme l'Est), la population est presque stagnante. Le peuplement devient de moins en moins dense quand on s'éloigne de Bangui en direction de l'Est. Cette situation est liée à la fois à des causes historiques (razzias), politiques (déséquilibre dans l'aménagement du territoire) et conjoncturelles (crises sécuritaires).
15. La République Centrafricaine (RCA) est un Etat très peu peuplé avec 4,6 millions d'habitants. La population vit à 62 % en milieu rural. Elle est caractérisée par une extrême jeunesse avec 42 % de la population ayant moins de 14 ans, 60% de moins de 25 ans et une espérance de vie à la naissance de 43,5 ans (UNISTATS, 2015)

Figure 5. La Croissance Démographique 1960 -2018 en RCA

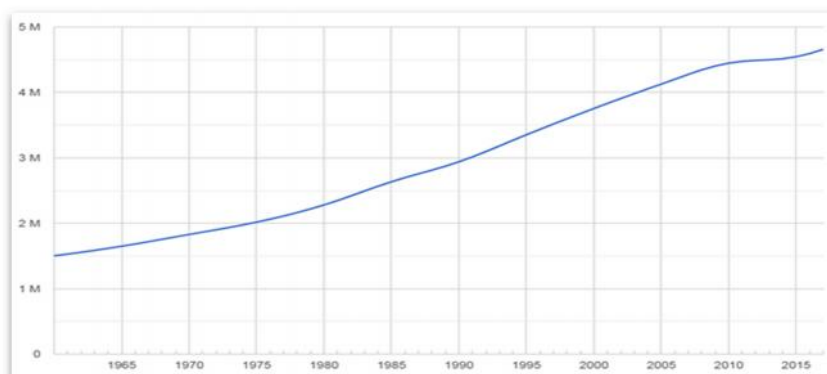
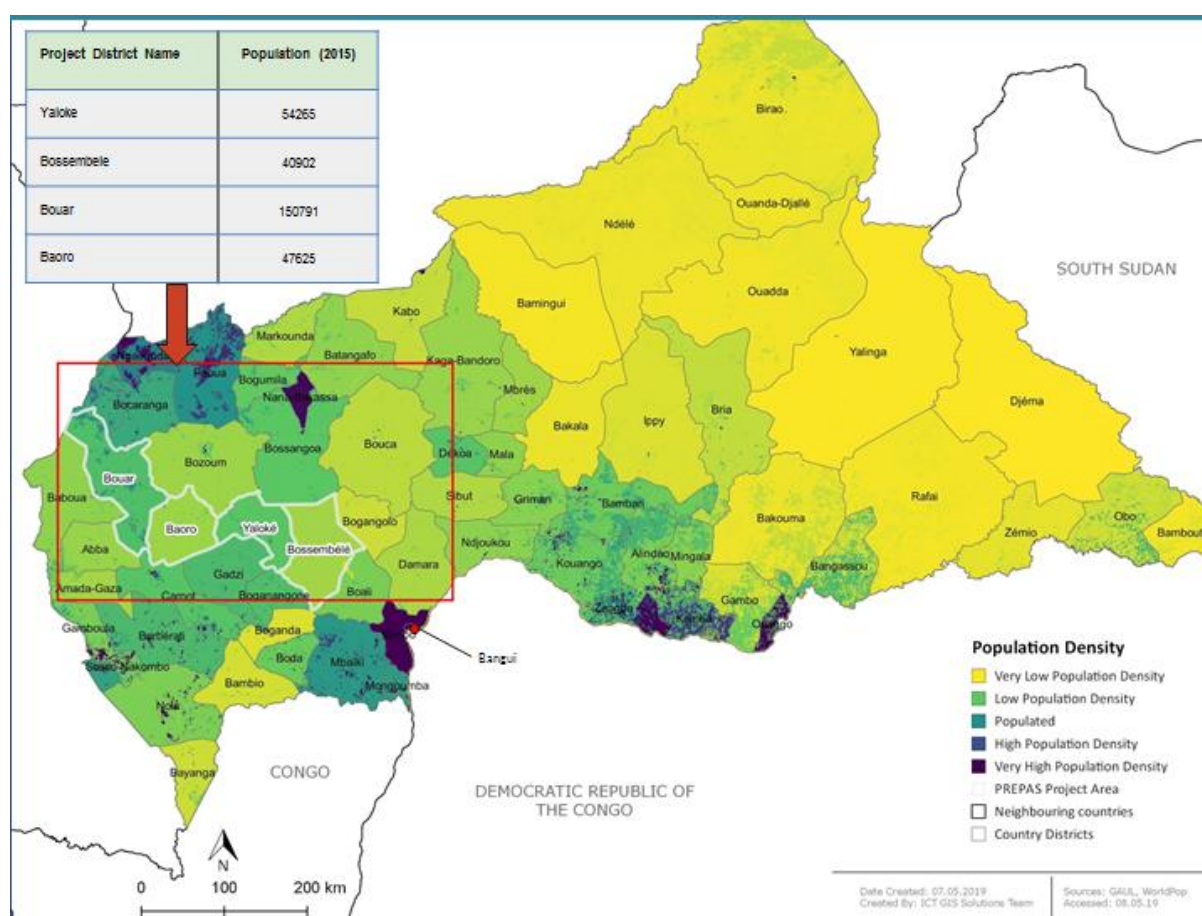


Figure 6 Répartition du densité du population (2015) et zones projets FIDA en RCA



16. En moyenne, les ménages sont composés de 4,6 personnes, et on observe un taux important de ménages monoparentaux féminins (21,8%). Les ménages dont le chef est une femme sont parmi les plus pauvres.
17. La productivité agricole est très faible. Les cultures étant principalement autoconsommées, une partie réduite est commercialisée. La prédominance du manioc dans l'assolement rend difficile l'estimation du bilan calorique et protéinique du système. Si les besoins calorifiques semblent couverts, les besoins en protéines (végétale et animale) et en micronutriments sont quant à eux largement non couverts. Combiné à une faible diversité alimentaire, et un accès lacunaire à l'eau potable, cela explique en partie des taux de malnutrition

chronique importants.

18. Comme le montre la figure 7, la productivité céréalière est restée pratiquement inchangée depuis l'indépendance. Cela est dû à un certain nombre de facteurs, notamment le manque d'investissement dans le secteur. Une expansion de la superficie cultivée n'a pas entraîné une augmentation de la production céréalière totale, ce qui indique une stratégie d'extensification, qui est en réalité une stratégie d'extraction de la fertilité des sols pour un gain à court terme. D'autre part, à partir du milieu des années 90, une décennie d'expansion des terres cultivées s'est au moins traduite par une augmentation proportionnelle du rendement total. La récente période de crise politique est associée à un déclin spectaculaire des deux facteurs cités hauts. En conséquence, le coût d'importation des aliments devient élevé (Figure 8).

Figure 7 : Production des Céréales en RCA

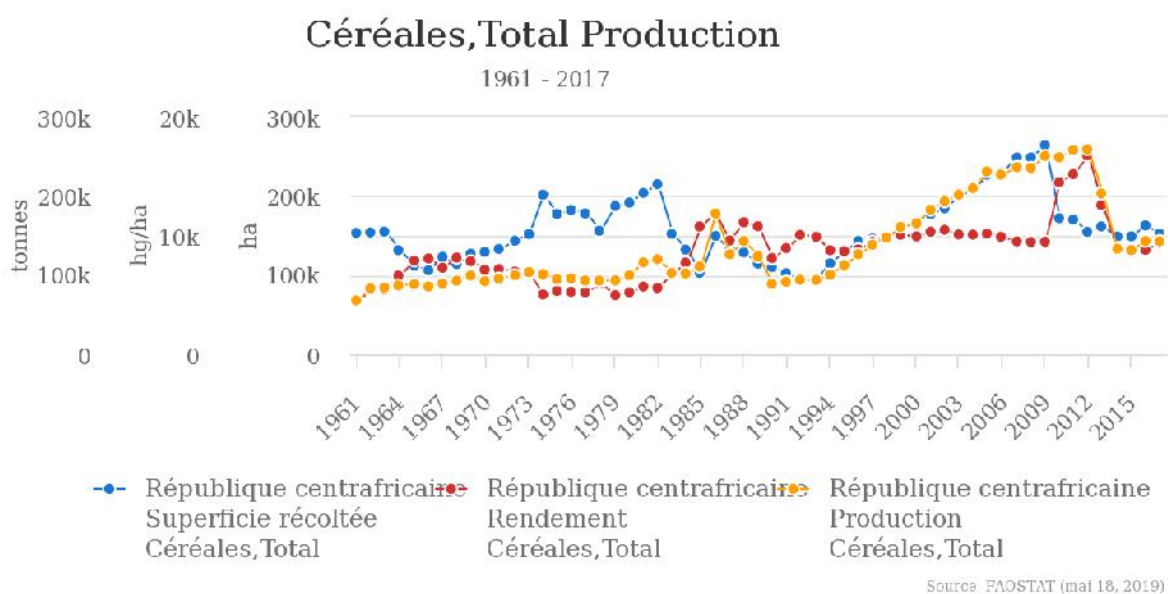


Figure 8: Valeur Importations : Exportations Alimentaires au RCA



19. Les champs nouvellement défrichés sont cultivés un ou deux ans avec des céréales et légumineuses. Après plusieurs cycles de cultures et jachères, le sol s'appauvrissant et étant abandonné, les cultures s'éloignent progressivement des villages. La distance des champs atteignant parfois 20 à 25 km (4-5 h de marche) par rapport aux principaux axes de peuplement, des campements de culture sont établis, afin que les paysans puissent séjourner plusieurs jours

- d'affiliée à proximité de leurs cultures.
20. Le système des communautés agricoles est resté spécialisé dans la production végétale, dominée par la culture de manioc. La traction animale est très peu pratiquée et le cheptel des agriculteurs est principalement composé de porcins, petits ruminants et volailles. Ce cheptel ne permet pas de transfert de fertilité des sols car actuellement les animaux sont conduits en divagation. Une meilleure conduite de ces élevages permettrait à la fois de limiter les maladies et d'améliorer la fertilité des terres cultivées.
 21. La crise a renforcé la séparation des activités avec de part et d'autre des pillages et vols de biens, ce qui a entraîné le déplacement des éleveurs dans les pays voisins et une hostilité des agriculteurs. Le contexte actuel ne permet pas aujourd'hui une intégration des deux activités mais le potentiel à la fois technique et social de cette coopération est non négligeable. Aussi, en raison de la crise que le pays a connue, les ménages les plus pauvres en premier lieu, ont modifié leurs habitudes alimentaires pour s'orienter vers la consommation d'aliments « moins préférés » ou d'aliments issus de la cueillette. Ainsi, environ 60% des ménages ont une consommation alimentaire qui n'est pas satisfaisante avec 27% des ménages ayant une consommation alimentaire pauvre et 33% des ménages avec une consommation alimentaire limitée (ENSA, 2016).
 22. En effet, les ménages avec une consommation alimentaire pauvre ont un régime très peu diversifié et très insuffisant. Ils consomment principalement des céréales (3 jours par semaine) et des légumes (2 jours par semaine). Les protéines, les légumineuses et les fruits sont consommés moins d'une fois par semaine. Le lait n'est pratiquement pas consommé.

Genre, Pauvreté et Production rurale

23. Les systèmes de sécurité sociale axés sur le secteur formel sont en désavantage pour les femmes car les programmes de protection sociale sont neutres et ne prennent pas en compte les considérations de genre, en dépit de l'impact différencié des risques sur les hommes et les femmes. La plupart de ces programmes de protection sociale sont liés à l'exercice d'un emploi et axés sur les employés du secteur formel, ils excluent donc la majeure partie des femmes dont l'emploi se concentre dans le secteur informel et rural.
24. Au niveau de l'inégalité du genre qui constitue un des sous-critères du classement, la RCA occupe le 149^{ème} rang mondial avec un Indice d'inégalité de genre (IIG). La plupart des ménages dirigés par les femmes ont un faible accès aux patrimoines aussi bien résidentiels que matériels. La vulnérabilité des femmes s'y traduit par une plus grande pauvreté des ménages. En général, ce sont les ménages dont le chef est sans instruction et vivant en milieu rural qui sont les plus pauvres, quel que soit leur sexe, mais la situation est pire chez les chefs de ménage de sexe féminin.
25. En zone rurale, l'on note une forte proportion des hommes analphabètes atteignant 60,4% contre 30,3% en zone urbaine. De plus, 87,4% des femmes de 10 ans et plus en zone rurale sont analphabètes contre 56% en zone urbaine.
26. La nature patriarcale de la société centrafricaine, la prédominance des unions libres, la polygamie, le mariage précoce et les règles coutumières privilégiant l'homme en matière d'héritage exercent une forte influence sur les relations entre hommes et femmes et sous-tendent la situation défavorisée de la femme. Comme on peut le voir dans le tableau 2, la RCA se comporte mal, même par rapport à d'autres pays africains à faible IDH, en termes d'autonomisation des

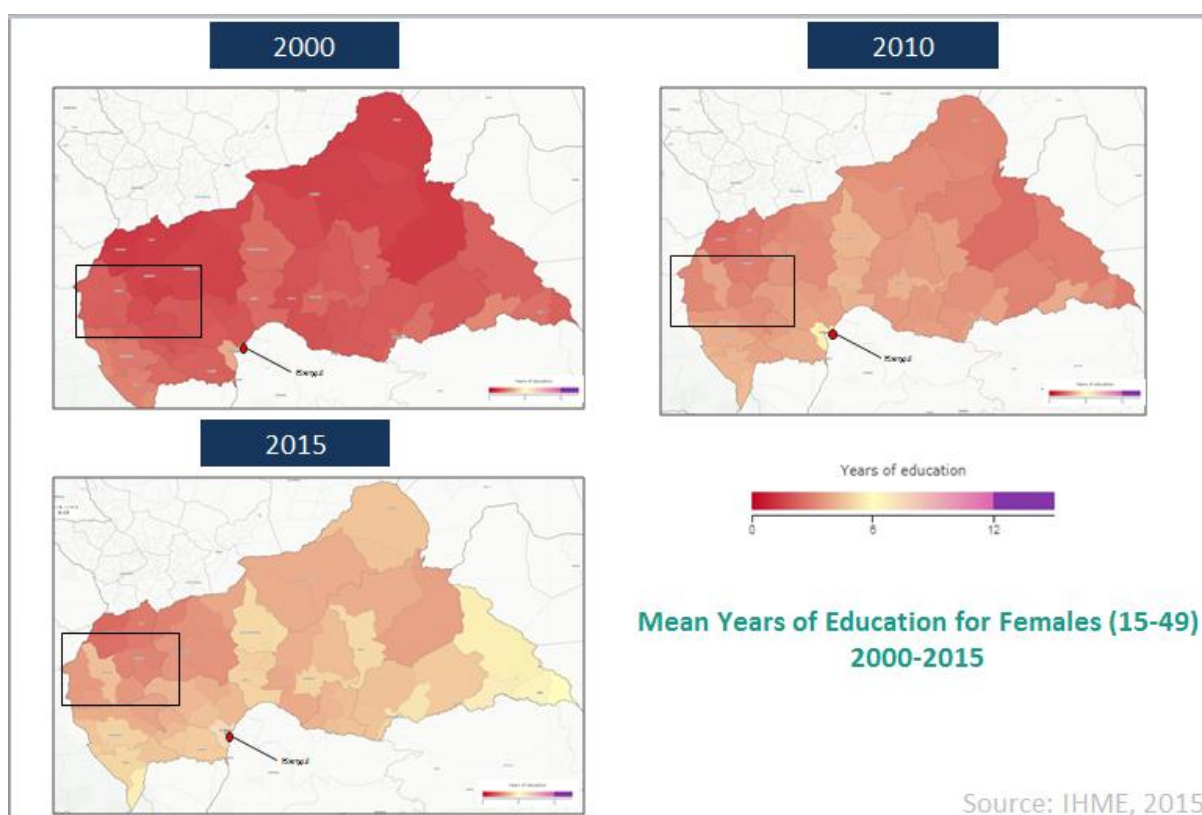
femmes. Néanmoins, il y a du progrès dans certains domaines, par exemple accès à l'éducation, malgré une différence entre les régions (Figure 9).

Table 2: Comparaison entre la RCA et d'autres pays africains à faible IDH en termes d'autonomisation des femmes (PNUD 2018) [GII = Gender Inequality Index]

	GII value	GII Rank	Maternal mortality ratio	Adolescent birth rate	Female seats in parliament (%)	Population with at least some secondary education (%)		Labour force participation rate (%)	
						Female	Male	Female	Male
Central African Republic	0.673	156	882	103.8	8.6	13.2	30.8	63.3	80.0
Gambia	0.623	149	706	79.2	10.3	29.0	42.3	51.2	67.7
Liberia	0.656	154	725	127.5	9.9	18.5	39.6	53.9	57.4
Sub-Saharan Africa	0.569	—	549	101.3	23.5	28.8	39.2	65.2	74.0
Low HDI	0.586	—	554	98.4	21.7	18.5	30.7	59.3	74.7

Maternal mortality ratio is expressed in number of deaths per 100,000 live births and adolescent birth rate is expressed in number of births per 1,000 women ages 15-19.

Figure 9: Nombre moyen d'années d'études des filles (15-49 ans) 2000-2015 et zones des projets FIDA



27. Le secteur agricole occupe 80% de la population active en RCA. On y dénombre 81% de main d'œuvre féminine contre 67% d'hommes. Les femmes jouent un rôle prédominant par rapport aux hommes. Dans les opérations culturales, une division du travail selon le sexe est observée au niveau de la main-d'œuvre familiale. Les travaux de semis, de récolte et de post-récolte sont spécifiquement dévolus aux femmes, tandis que les hommes s'occupent prioritairement du défrichage, du dessouchage, du labour et du sarclage. Les femmes agricultrices pratiquent essentiellement les cultures vivrières et maraîchères dont elles sont les principales productrices et dont elles ont l'usufruit sur les lopins de terres attribuées par les hommes. Ces cultures leur permettent non seulement de se procurer des revenus personnels, mais aussi de compléter le revenu familial alloué par les époux. Elles contrôlent également les activités d'élevage domestique et elles participent efficacement à la gestion du terroir.

28. Toutefois, la faiblesse des revenus, la pauvreté de la population rurale, et la féminisation de la pauvreté dans l'agriculture sont particulièrement visibles. Elles s'expliquent par : (i) les difficultés d'accès des femmes à la terre; (ii) l'étranglement de la superficie des exploitations; (iii) les difficultés d'accès aux facteurs de production; (iv) le bas niveau d'instruction; (v) la difficulté d'accès aux prises de décision en matière de développement local à tous les niveaux; (vi) le mauvais état des routes voire l'enclavement des exploitations.
29. Dans le domaine de l'élevage, les femmes sont en majorité impliquées dans l'élevage des animaux à cycle court (petits ruminants, porcins, volailles). Dans les familles, l'homme est traditionnellement le chef de famille et contrôle toutes les activités rapportant des revenus, bien que dans la pratique, il ne soit pas impliqué dans l'entretien des animaux. D'une manière générale, on attribue à la femme, les tâches et les responsabilités de l'aviculture et l'élevage ainsi que dans la transformation et la commercialisation des produits.

Jeunes, Emploi et Agriculture

30. Historiquement, la population centrafricaine est marquée par un faible potentiel démographique à croissance lente. La croissance démographique néanmoins a augmentée dans la période plus récente. Il faut cependant relever que l'accroissement rapide de la population est relatif et varie dans l'espace.
31. La pyramide des âges révèle que la population est très jeune : 49,4% des habitants sont âgés de moins de 18 ans, dont 50,1% de garçons et 49,9% de filles; 38% des hommes et des femmes ont entre 20 ans et 49 ans et 4% sont âgés de 60 ans et plus (MEPCI, 2003). Les deux groupes extrêmes de la population, les plus jeunes et les plus âgés, présentent des profils de problèmes sociaux liés à leurs catégories d'âge qui engendrent d'importants besoins à couvrir notamment dans les domaines de l'éducation, de la santé, du logement, de l'emploi, etc.
32. Celle-ci comprend une jeunesse urbaine de plus en plus nombreuse, et une jeunesse rurale essentiellement agricole. Selon l'analyse nationale participative des besoins et aspirations des adolescents et des jeunes de 10 à 35 ans (février 2017), les principaux secteurs d'emploi pour les jeunes sont l'agriculture et l'élevage (37%) et le commerce (35,7%). Ce capital humain devrait constituer un atout pour le développement durable du pays mais n'est pas suffisamment valorisé.
33. Etant donné que l'emploi des jeunes est vital dans la transformation des conflits et qu'il revêt une grande importance pour le gouvernement centrafricain, un programme national de travaux publics de forte intensité de main d'oeuvre (THIMO) a été lancé par le gouvernement et financé par la Banque mondiale. Dans ce programme, les entreprises publiques emploient des jeunes indépendamment de leurs antécédents ou de leur niveau d'études. THIMO est devenu un outil important dans la lutte contre la violence et le chômage, et pour l'amélioration de la stabilité et la promotion de la cohésion sociale dans les communautés locales.

Peuples autochtones

34. En Afrique Centrale et particulièrement en République Centrafricaine, la notion de « peuples autochtones » est surtout utilisée pour désigner les peuples de chasseurs - cueilleurs des forêts tropicales humides, communément appelés « Pygmées » et qui représentent une minorité importante de la population de la zone forestière tropicale. Il importe de préciser que les « Pygmées » font partie intégrante du groupe des populations marginalisées d'Afrique Centrale. Cela est perceptible dans les rapports qu'ils entretiennent avec les Etats et leurs administrations ainsi que dans leurs relations avec les populations Bantu

voisines. En effet, malgré l'intérêt qu'ils ont suscité auprès de certains Etats, des organisations non gouvernementales nationales et internationales et des agences de développement au cours des dernières décennies, les populations Pygmées d'Afrique Centrale restent encore marginalisées de la vie politique, économique, sociale et culturelle de leurs pays respectifs, et leurs conditions de vie demeurent précaires et incertaines.

35. Les politiques successives de développement mises en œuvre à différents niveaux et les efforts déployés par leurs propres initiatives n'ont pas encore produit un impact important sur leurs conditions de vie et n'ont pas réussi à faire d'elles les principaux artisans de leur propre développement. Leurs aspirations ne semblent pas suffisamment comprises et prises en compte dans les politiques publiques de développement et les programmes qui leur sont proposés ne sont pas toujours adaptés à leurs besoins et à leurs attentes.

Nutrition dans le contexte de la saisonnalité et de la sécurité alimentaire

36. Selon le rapport de l'indice de la faim en Afrique 2016 publié par le Nouveau Partenariat pour le Développement en Afrique (NEPAD), la RCA est le pays qui connaît le score d'indice de la faim le plus élevé dans le monde. Le pays enregistre un indice de 46,1 points, un score néanmoins en baisse par rapport aux 48 points de l'année 2008. Il connaît de graves insécurités alimentaires localisées, entraînées par des récoltes précoces déficitaires, de mauvaises récoltes, un faible niveau de stocks alimentaires, la persistance des prix élevés, la crise politico-militaire, des tensions et une situation d'insécurité limitant l'accès aux travaux agricoles et à des sources de nourriture, la situation de déplacés internes etc.
37. Le concept de durabilité se réfère à l'accessibilité alimentaire de manière durable en raison des fluctuations en matière de disponibilité, d'accessibilité physique et économique (infrastructures routières dégradées ne permettant pas une circulation facile des produits alimentaires, pouvoir d'achat limité, fluctuations des prix, insécurité perturbant la production et la commercialisation des denrées alimentaires). Ces situations sont changeantes au point où on ne peut parler de durabilité ou stabilité alimentaire plongeant une partie de la population dans une situation d'insécurité alimentaire. La production agricole s'améliore depuis deux ans, le prix de la viande dans les principales zones urbaines a baissé mais cela ne se perçoit pas dans les zones rurales
38. L'enquête nationale sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle (2017) a révélé que l'insécurité alimentaire touche dans l'ensemble quasiment un ménage sur deux (48%). Elle est plus ressentie en milieu rural (56%) qu'en milieu urbain (37%). En Centrafrique, sur la période de 2014 à 2018, l'insécurité alimentaire affecte de façon récurrente les ménages des préfectures de Vakaga, Bamingui-Bangoran, Nana-Gribizi, Ouham, Ouaka, Ouham-Pendé, Nana-Mambéré, Mambéré-Kadéï, Lobaye, Ombella M'Poko, Basse-Kotto, Mbomou et Haut-Mbomou
39. Le nombre de repas par jour consommé dans les ménages reste faible en général, avec environ 1,3 repas par jour en moyenne. Par ailleurs on note un lien entre la consommation alimentaire et les statuts des ménages. Les plus fortes proportions de ménages avec une consommation alimentaire pauvre se retrouvent chez les réfugiés (63%) et chez les ménages déplacés dans des camps ou des sites spécifiques (42%).
40. Le contexte nutritionnel de la RCA présente toutes les formes de malnutrition. Il s'agit notamment de la malnutrition chronique, de la malnutrition aiguë, de l'insuffisance pondérale et des carences en micronutriments (minéraux et vitamines). Ces différentes formes de malnutrition affectent majoritairement les femmes enceintes, les femmes allaitantes, les enfants de moins de cinq ans, les personnes âgées, les personnes vivant avec le VIH (PVVIH) et les déplacés

internes depuis la recrudescence des crises politico–militaires dans le pays. La malnutrition chronique affecte plus les garçons que les filles.

41. Comme on peut le voir sur la figure 10, la production alimentaire présente une dimension saisonnière distincte, qui diffère également entre le nord et le sud et produit une «saison de la faim» dans le cycle production-consommation. Cela devrait normalement être satisfait par le stockage, l'échange ou l'achat; Cependant, la situation dans le pays a limité les moyens de subsistance des producteurs ainsi que leurs stratégies d'adaptation. Cela a conduit un grand nombre de personnes à l'insécurité alimentaire chronique, comme le montre la figure 11

Figure 10 Calendrier agricole saisonnière en RCA (PAM, 2019)

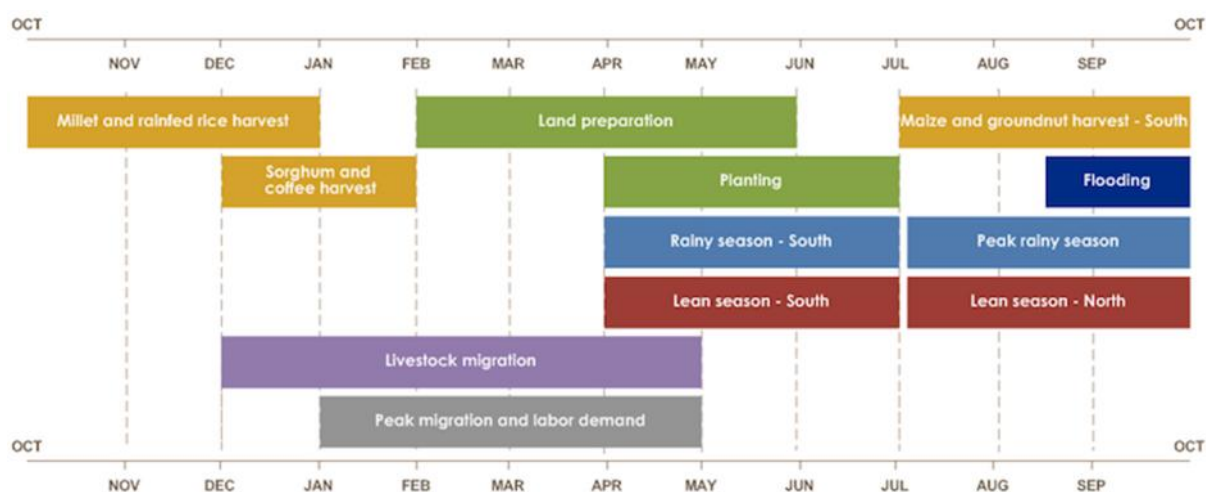
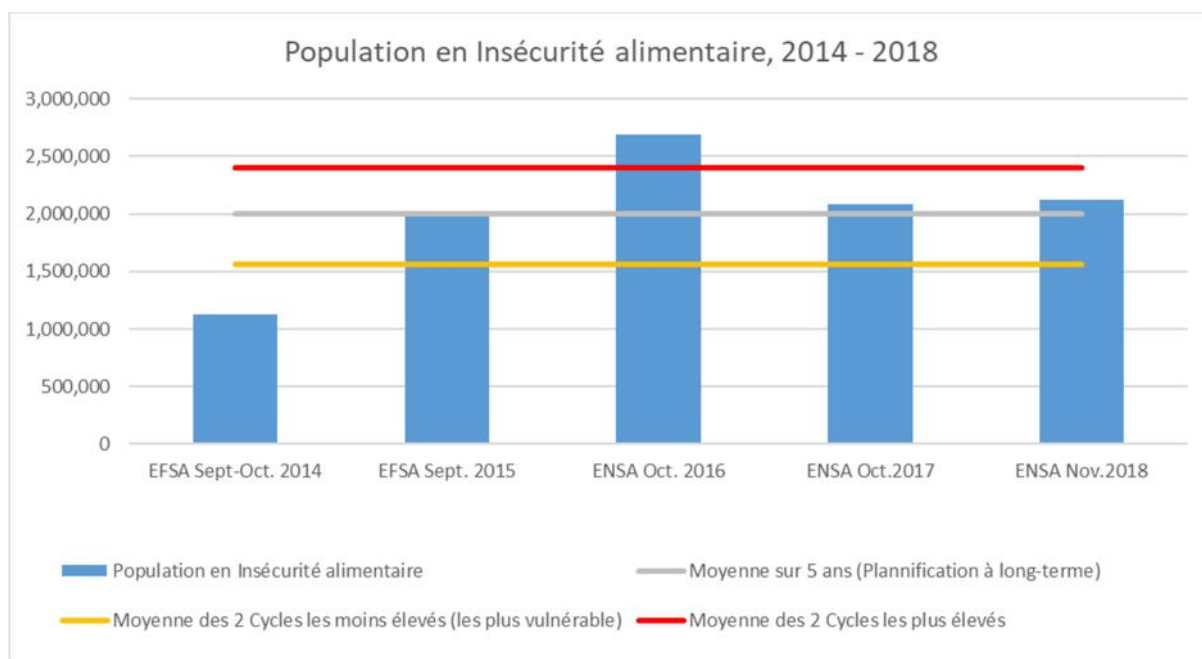


Figure 11 Population en Insécurité alimentaire en RCA, 2014-2018 (PAM, 2019)

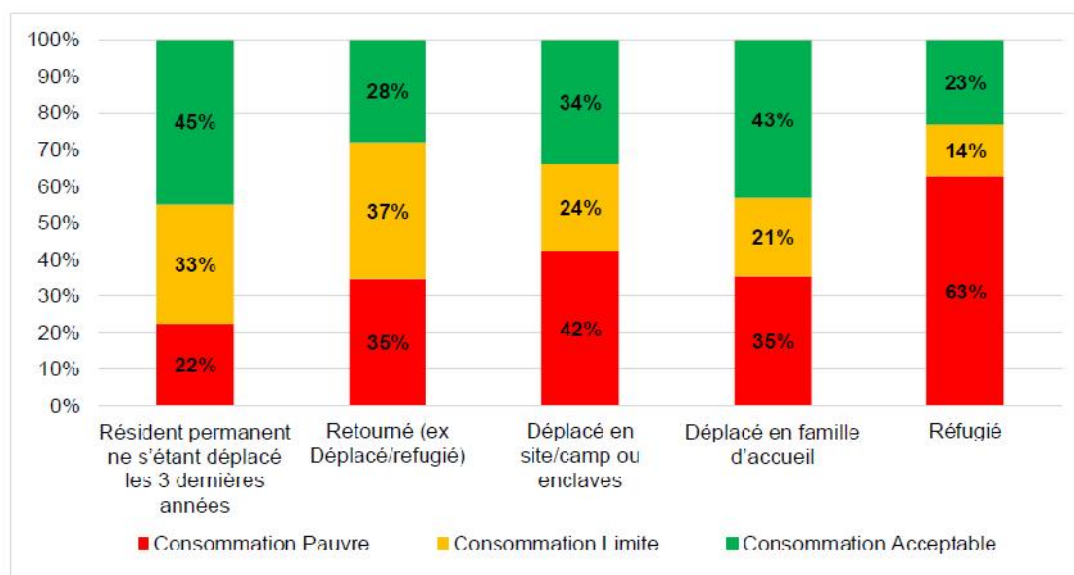


42. La malnutrition chronique affecte 40% ou plus des adolescents (SMART, 2014), en 2016, elle touchait 364 000 enfants de moins de 5 ans de la forme sévère ou modérée. La prévalence de la malnutrition aiguë globale atteint 6,6% chez les enfants de moins de 5 ans dans le pays. La forme aiguë sévère avec des complications médicales a atteint une prévalence de 1,9%, le seuil d'urgence étant fixé à 2% selon l'Organisation Mondiale de la Santé (SMART, 2014).

L'insuffisance pondérale est la conséquence visible de la malnutrition chronique et de la malnutrition aiguë. Sa prévalence est de l'ordre de 20,2% dans le pays. Toutes les tranches d'âge sont concernées (SMART, 2014). Les garçons sont les plus touchés par l'insuffisance pondérale que les filles, toutes les tranches d'âge sont presque touchées de la même manière.

43. Le taux d'allaitement maternel exclusif des nourrissons de moins de six mois est de 28% selon les résultats disponibles (SMART, 2014). L'introduction de l'aliment de complément à partir de 6 mois est assurée à 70%. On dénombre 76% d'enfants qui reçoivent un allaitement maternel continu jusqu'à 24 mois
44. La sécurité alimentaire, certes, est aussi - au moins en termes moyenne - fortement influencée par la situation individuelle post conflit, en particulier si on est déplacé et maintenant comment accueilli (Figure 12).

Figure 12: Sécurité alimentaire en fonction de la situation individuelle post conflit



Source : ENSA, 2016.

Les principaux handicaps au processus de garantie de la sécurité alimentaire

45. Dans le domaine de la production agricole : (i) faible accessibilité physique et financière des petits producteurs/productrices aux intrants (engrais, pesticides, emballages adaptés) et aux équipements de transformation; (ii) absence de source d'énergie en milieu rural pour le soutien de petites unités de stockage et de transformation des produits vivriers; (iii) absence de mécanisme de gestion de la production/multiplication et la distribution de semences améliorées et faible capacité d'intervention des services de contrôle/certification des semences.
46. Dans le domaine de la production animale : (i) faible accessibilité des éleveurs de petit bétail aux géniteurs améliorés et aux services vétérinaires de proximité; (ii) non maîtrise des techniques de l'embouche et de transformation des produits d'élevage; (iii) manque de sécurisation des activités d'embouche.
47. En ce qui concerne les Produits Forestiers Non Ligneux (PFNL) : (i) manque d'organisation du sous-secteur PFNL; (ii) manque de connaissance sur les techniques/technologie de valorisation/domestication des PFNL; (iii) non-respect des codes de la Faune Sauvage, Forestier et de l'Environnement.
48. Dans le domaine de l'alimentation scolaire : (i) faible intérêt et implication des

parents d'élèves et des instituteurs dans les programmes de cantines scolaires; (ii) faible financement du Programme National des cantines scolaires par le Budget de l'Etat surtout dans les zones vulnérables.

49. Dans le domaine de la nutrition : (i) déficit en information nutritionnelle; (ii) insuffisance de cadres dans le domaine de la nutrition; (iii) faiblesse de financement spécifique dédié aux activités de nutrition;
50. Dans le domaine de gestion des activités de sécurité alimentaire : (i) insuffisance de la coordination des interventions et du suivi de la situation d'insécurité alimentaire et nutritionnelle; (ii) inexistence d'un dispositif institutionnel de prévention et de gestion des catastrophes.
51. Dans le domaine des infrastructures rurales, de la capacité des organisations de producteurs : (i) difficultés de développer un programme de réhabilitation des pistes dans les zones post-conflits du fait de la prévalence de l'insécurité (groupes armés); (ii) faible capacité des groupements de producteurs à fonctionner de manière participative; (iii) difficulté des petits groupements à acquérir un statut et à formuler des initiatives/projets; (iv) difficultés pour étendre la couverture du territoire en EMF et manque de formation et de solvabilité de la demande; (v) faible organisation du circuit de commercialisation des produits agricoles etc.

Environnement, Ressources et gestion d'agro-biodiversité, Tendances

52. La République Centrafricaine est un pays enclavé de l'Afrique qui s'étend sur une superficie d'environ 623 000 km². Le relief est constitué d'une vaste péninsule dominée par deux massifs montagneux à ses extrémités Est et Ouest et reliée par une dorsale centrale qui sépare les deux principaux réseaux hydrographiques à savoir, le bassin du Chari-Logone au nord et le bassin du Congo au sud. Le climat est équatorial chaud et humide caractérisé par deux saisons : une saison sèche et une saison pluvieuse. La pluviométrie varie entre 800 mm au Nord et 1600 mm au Sud et la température moyenne annuelle oscille entre 15 °C au Sud et 38 °C au Nord.
53. Du Sud au Nord, la diversité biologique s'organise en cinq (5) grandes zones phytogéographiques dotées chacune d'une faune spécifique : la zone guinéenne forestière de la forêt dense humide; la zone soudano-oubanguienne abritant les forêts denses semi-humides, claires et sèches; les zones soudano-guinéenne et soudano-sahélienne composées de divers types de savanes et la zone sahéenne constituée de steppes.
54. Pour ce qui concerne l'agro-biodiversité, l'agriculture est au centre des activités économiques en RCA où elle occupe 52% du PIB et 42% des valeurs d'exportation. Les activités principales sont l'agriculture vivrière (28,3% du PIB) et l'élevage (12,7% du PIB)
55. Néanmoins, la RCA compte environ 23 millions d'hectares de forêts, soit environ 37% de sa superficie totale. Cette ressource représente un important levier économique pour le développement de la Centrafrique, représente l'une des plus importantes réserves en biodiversité, et propose de nombreux services écosystémiques. Le secteur forêt-bois contribue à hauteur de 11% du PIB et 13% des recettes d'exportation du pays mais fournit 50% des taxes à l'exportation du pays. Il est le premier employeur du secteur privé en dépit de la crise militaro-politique. Il occupe une place prépondérante dans l'économie du pays, soit 34% des recettes budgétaires
56. Les ressources forestières tiennent une place importante dans l'économie non monétaire des ménages ruraux les plus pauvres. Les produits forestiers non

ligneux (champignons, insectes, miel, feuilles), et les produits de la chasse sont les seules sources de nutriments (protéines et micronutriments) accessibles pour eux en milieu rural.

57. Les principales menaces sur la biodiversité en RCA sont liées à la déforestation et la dégradation des forêts, au braconnage, à l'exploitation non contrôlée des ressources biologiques, à l'absence d'inventaire national des ressources biologiques et de centre de référence en taxonomie, à l'introduction incontrôlée des espèces exotiques invasives, à la perte de l'agro biodiversité, au changement climatique et aux conflits armés.
58. Les forêts de la RCA sont relativement bien préservées; La forêt dense humide de la RCA a perdu 4% de sa superficie totale (4067 km²) en 20 ans soit une moyenne de 0,20% par an (Rapport Nationale au CDB, 2017). Néanmoins, la RCA a encore des efforts à faire pour réduire sa déforestation.
59. D'une manière générale les principales pressions, qui pèsent directement sur la forêt centrafricaine sont l'exploitation non contrôlée des ressources forestières; la perte importante de la biodiversité liée à la faiblesse de la politique nationale en matière de gestion des ressources, au braconnage et à la perte des habitats; et la dégradation des sols due surtout à l'absence de plan d'utilisation des terres.
60. Les changements importants observés dans l'état et les tendances de la diversité biologique en RCA sont dus aux conflits militaro-politiques à répétition que le pays a connus depuis 1996. Ces conflits se sont manifestés pour la plupart par les mises à feu des zones d'habitation et de végétation. L'usage abusif des engins explosifs a beaucoup contribué à détruire les écosystèmes naturels et les agro systèmes.

Agroécosystèmes et Systèmes de production

61. L'agriculture est dominée par de petites exploitations agricoles familiales pratiquant la culture manuelle sur des surfaces très restreintes (0,5 à 0,75 ha par actif). La fertilité du système agraire est assurée par l'abatis-brulis. Chaque année, une exploitation renouvelle entre 1/4 et 1/3 de sa surface cultivée, soit approximativement 0,5Ha. L'abatage des arbres est sommaire. Le bois et le feuillage des arbres abattus sont majoritairement brûlés sur place pour produire des cendres afin de fertiliser le sol. Les arbres d'intérêt sont préservés. Les parcelles ne sont pas dessouchées et les arbres rejettent rapidement.
62. La productivité agricole est très faible. Les cultures étant principalement autoconsommées, une partie réduite est commercialisée. La prédominance du manioc dans l'assolement rend difficile l'estimation du bilan calorique et protéinique du système. Si les besoins caloriques semblent couverts, les besoins en protéines (végétale et animale) et en micronutriments sont quant à eux largement non couverts. Combiné à une faible diversité alimentaire, et un accès lacunaire à l'eau potable, cela explique en partie des taux de malnutrition chronique importants.
63. Les producteurs sélectionnent leurs semences dans leur récolte. Les ménages décapitalisés sont contraints de semer du grain issu du marché. La diffusion de variétés améliorées et reproductibles est encore très limitée malgré les investissements réalisés auprès du système semencier. L'engrais et les produits phytosanitaires sont peu disponibles et inabordables au prix du marché.
64. L'élevage de bovins jouait jadis un rôle important. C'est une activité récente à l'échelle de l'histoire, les Peuhls étant arrivés du Cameroun au début du siècle

dernier. Ils ont trouvé dans les plateaux des zones de pâturage relativement exemptes de glossine. L'ouverture de l'espace forestier par la défriche des agriculteurs leur a également permis d'exploiter les jachères disparates. La mise en place d'une couverture sanitaire et la diffusion des déparasitants et tripanocides, a donné l'opportunité aux éleveurs de coloniser rapidement ce terroir. Ces éleveurs réalisent une petite transhumance à la recherche de pâturages de qualité sur un axe nord-ouest durant la saison des pluies et sud-est durant la saison sèche. La sédentarisation de l'élevage a été une stratégie adoptée par certains éleveurs

65. L'espace pastoral est en accroissement grâce à l'augmentation des surfaces cultivées puis remises en jachère. Cependant, cet espace est morcelé, et son accès ne fait pas l'objet d'accords sociaux. Aussi les besoins en pâturage ont augmenté plus vite que l'accroissement des surfaces pâturables. D'autant plus que les pâturages sous couvert arboré dense sont faibles et temporaires. Les pâturages naturels non arborés subissent également un envahissement par *Chromolaena odorata*, plante non appréciée par le bétail.

66. La crise a provoqué un déplacement important des éleveurs, comme le montre la carte ci-dessous (Figures 13,14). Les circuits de transhumance ont été complètement stoppés et les éleveurs adoptent des stratégies de survie basées sur des mobilités plus aléatoires dans un contexte social troublé, et créent de nombreux conflits.

Figure 13 Dynamique Pastorale au RCA historique; pré-crise (Actes du Colloques, 2018)

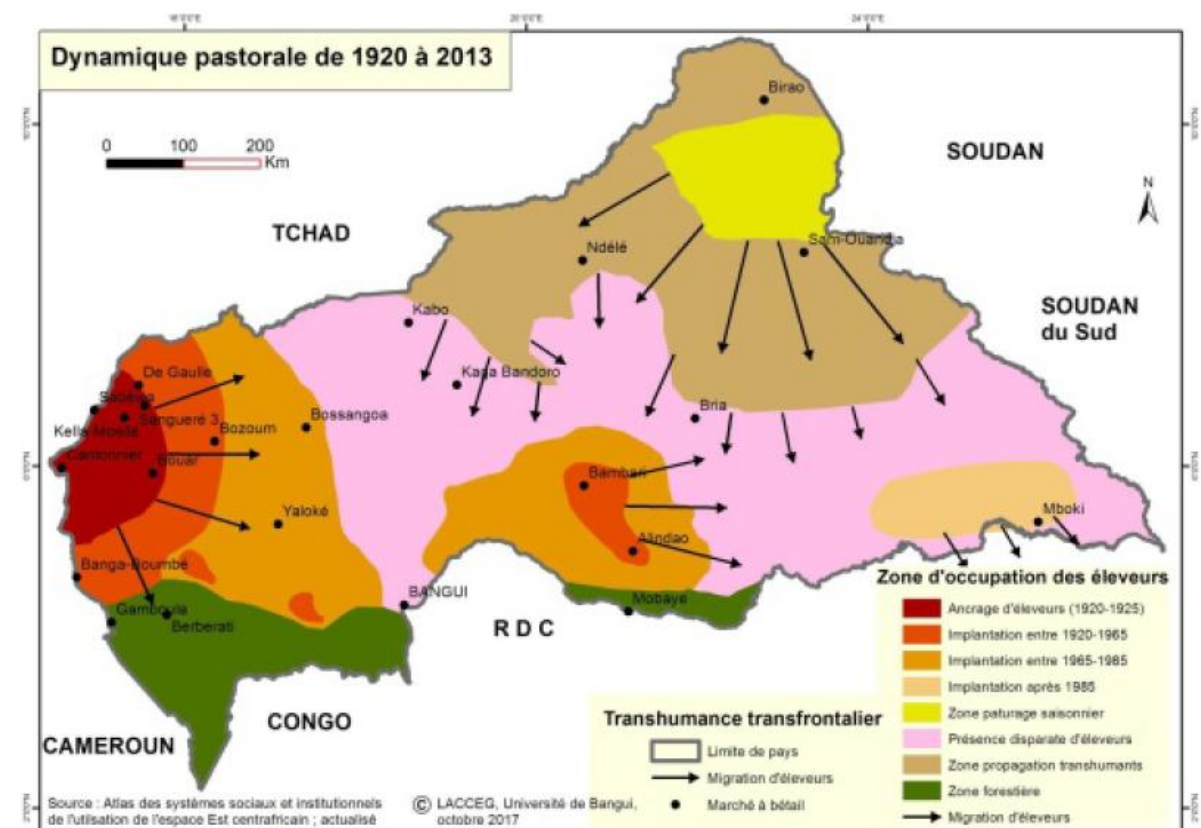
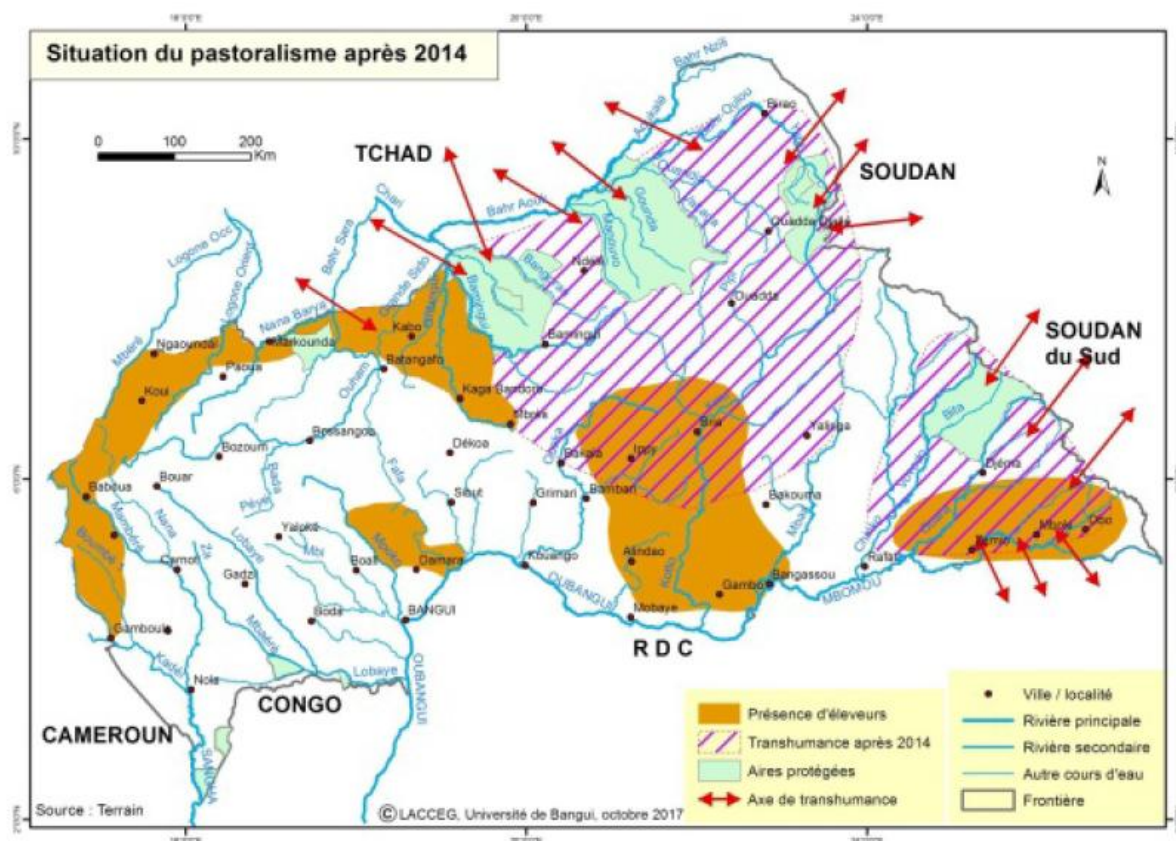


Figure 14: Situation du Pastoralisme au RCA **post crise** (Actes du Colloques, 2018)



Changements climatiques et implications agronomiques

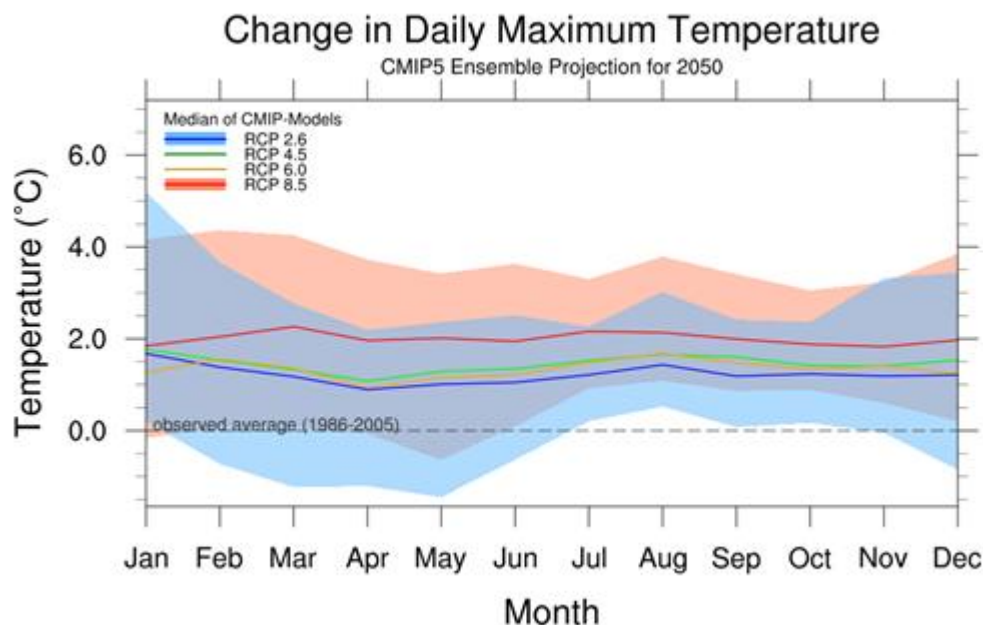
67. Il existe deux principaux types de climat :

- Le climat équatorial, dans la partie sud en deçà du 5° N du pays est caractérisé par des précipitations très abondantes et des températures élevées et constantes entraînant une amplitude thermique faible;
- Le climat tropical humide, dans la zone nord comprise au-delà du 5° N est caractérisé par des précipitations abondantes, et une amplitude des températures modérée.

68. Les risques liés aux changements climatiques (mauvaise répartition des pluies, sécheresses, pluies violentes, etc.), combinés aux effets de la croissance des surfaces cultivées, vont accroître dans les années à venir la pression sur les ressources naturelles (hausse des ruissellements et du risque érosif, etc.) De ce fait, il est important d'introduire dans les projets d'investissement agricoles des pratiques permettant d'adapter le système agricole à cette variabilité accrue du climat.

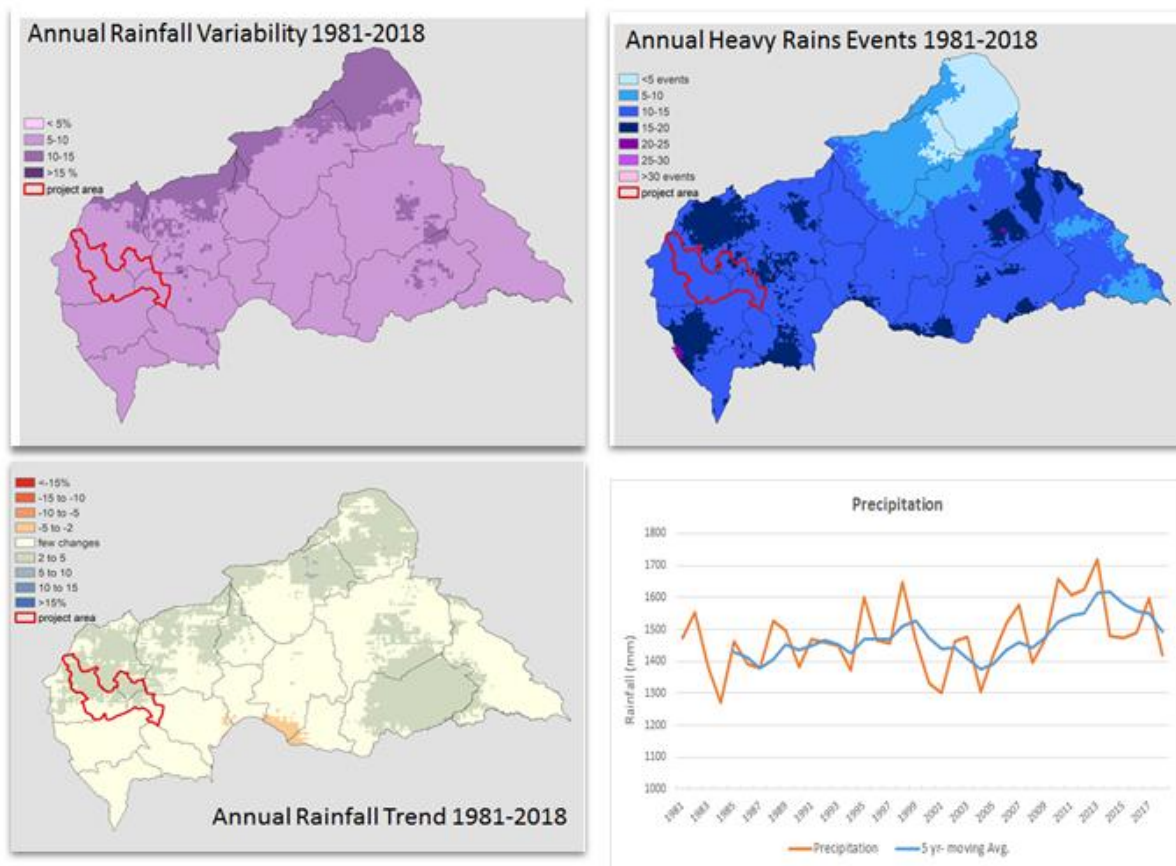
69. Figure 15 montre l'évolution prévue de la température mensuelle maximale quotidienne en 2050 par rapport à la période de référence (1986-2005) dans tous les RCP de la modélisation d'ensemble CIMP5. Les valeurs positives indiquent que les températures maximales quotidiennes les plus élevées augmenteront vraisemblablement par rapport à la ligne de base. La zone ombrée représente l'intervalle ou l'étendue entre le 10ème et le 90ème percentile de tous les modèles analysés.

Figure 15 Projection de la variabilité saisonnière de la température en 2050 en RCA (Banque mondiale, 2015)



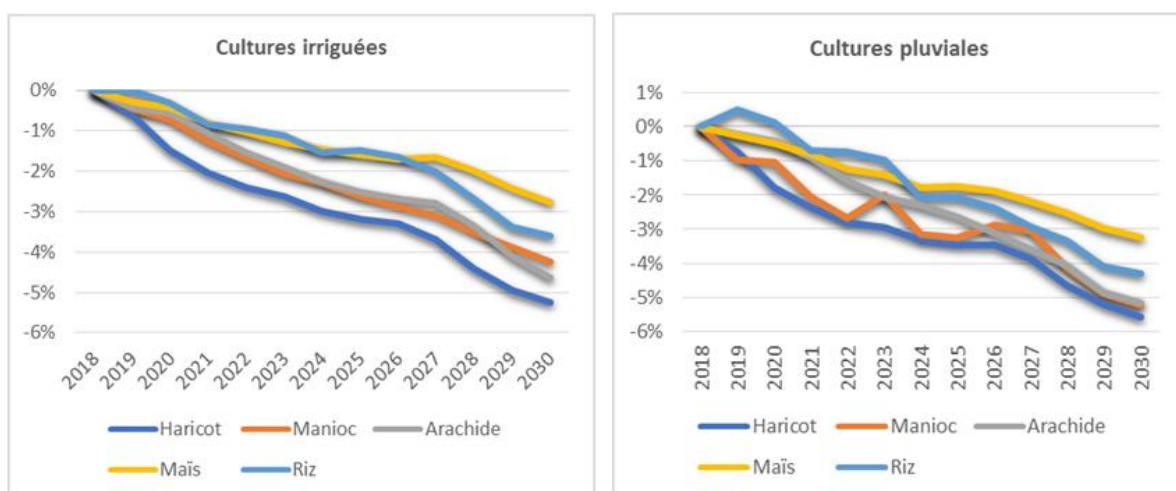
70. Les conditions chaudes du jour sont importantes pour les cycles de croissance des cultures. Cependant, il existe des seuils de chaleur supérieurs au-delà desquels la productivité des cultures est réduite ou stagnée. Ce seuil est différent pour chaque type de culture. Dans mesure que les températures augmentent à l'échelle mondiale, il est important d'évaluer les tendances locales des températures maximales quotidiennes, car cela permet d'évaluer si les seuils supérieurs peuvent être atteints plus fréquemment et les impacts potentiels que ceci pourrait avoir sur les rendements globaux.
71. L'évolution de la pluviométrie durant les dernières années a connu une dépression marquée durant les années 1970-1980. Depuis le régime hydrique a retrouvé des cumuls de pluviométrie comparables aux années 1950-1960. L'évolution du cumul pluviométrique annuel vers des quantités de pluie similaires à la période 1950-1960 cache cependant une modification de la répartition intra-annuelle des pluies. Il est remarqué que les mois de la saison pluvieuse sont proportionnellement moins affectés par la diminution que ceux de la saison sèche. Les mois de juillet à septembre ont reçu des pluies excédentaires au cours de cette même période.
72. Les projections sur du cumul pluviométrique est quant à lui en croissance (entre +150 et +50 mm), croissance sans effet sur l'agriculture car compensée par la hausse de l'évapotranspiration (ETP) (entre +100 et +150 mm). Les projections climatiques à horizon 2060 mettent en évidence une augmentation de l'indice d'aridité sur les régions nord-ouest, et une augmentation du nombre de périodes sèches dans les zones actuellement les plus arrosées (Figure 16).

Figure 16: Caractéristiques de la pluviométrie 1981-2018 en RCA et zones des Projets FIDA (FIDA, 2019)



73. En utilisant l’outil CARD (Climate Adaptation in Rural Development) développé par le FIDA, on remarque que les rendements des cultures sont sujets à des baisses significatives en raison des risques climatiques selon les simulations du model ISIMIP sous le scénario de projections climatiques RCP8.5. Les cultures les plus impactées (Figure 17) sont le haricot, l’arachide et le manioc, qui peuvent atteindre jusqu’à 5% de baisse de rendement en 2030 pour les cultures irriguées et jusqu’à 6% de baisse pour les cultures pluviales. Des mesures d’adaptation seront alors nécessaires afin d’assurer la résilience de ces cultures aux multiples impacts du changement climatique.

Figure 17 : Impacts du CC sur les rendements en RCA (calcul du CARD - FIDA)



Partie 2 - Institutions et cadre juridique

74. A l'issue des élections présidentielle et législatives de 2016, les Institutions de la République en RCA ont été restaurées. Ce retour à l'ordre constitutionnel a permis de définir les priorités nationales et de mettre en place un Gouvernement afin d'attaquer les secteurs prioritaires et sensibles. Les questions spécifiques à la nutrition, à l'environnement et changement climatique, au genre et aux questions féminines et à la jeunesse sont gérées à travers les Ministères de l'Agriculture et du Développement Rural, le Ministère de l'Elevage et de la santé animale, le Ministère de l'Environnement, du développement Durable, des Eaux, Forêts, Chasse et pêche, le Ministère de la santé, hygiène Publique et population, et le Ministère de l'éducation nationale, de l'enseignement supérieur et de la recherche. A ces Ministères s'ajoutent plusieurs autres dont ceux en charge de l'Economie, du Plan et de la Coopération, de l'emploi rurale et de l'entrepreneuriat qui interviennent dans la coordination et la mise en œuvre des politiques.
75. Plusieurs autres structures dont les services de vulgarisation et de recherche aux niveaux central et déconcentrés de l'Etat assurent les fonctions régaliennes et apportent des services aux populations dans la mise en œuvre, le suivi et la gestion des questions liées aux thématiques transversales. Elles sont appuyées par des ONG nationales et internationales actives dans les différents domaines.
76. Du point de vue institutionnel, plusieurs politiques et stratégies définies par le Gouvernement prennent en compte le changement climatique, la nutrition, le genre, les questions de jeunesse et des peuples indigènes. C'est le cas entre autres de la Politique Nationale de Sécurité Alimentaire et Nutrition adoptée en décembre 2017.
77. Les structures faitières, les fédérations des maraichers et des éleveurs sont associées de plus en plus aux questions liées à la gestion des ressources naturelles. Le code de l'environnement, en RCA a prévu la création de l'Agence Centrafricaine de l'Environnement et du Développement Durable qui prendra en charge la gestion de l'environnement mais les décrets d'application ne sont pas encore pris.

L'Architecture Institutionnel des secteurs Agricole et Rural

78. Les secteurs Agricole et Rural comporte beaucoup de domaine il s'agit de :
- L'Agriculture qui prend en compte la production végétale (cultures de rente et cultures vivrières) et la production Animale (le gros bétail les petits ruminants, la pêche, la pisciculture, et aussi l'apiculture);
 - L'Environnement qui prend en compte la forêt et la faune;
 - L'hydraulique qui est très important pour la production;
 - Le Commerce et moyens entreprises.
79. Étant donné que tous ces domaines sont complémentaires pour la population Agricole et rurale les départements qui s'occupent de ce secteur agricole et rural sont :
- ✓ Le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural;
 - ✓ Le Ministère de l'élevage et de la Santé Animale;
 - ✓ Le ministère des eaux et forêts;
 - ✓ Le Ministère de l'Environnement et du Développement Durable;

- ✓ Le Ministère de l'hydraulique;
- ✓ Le Ministère du Commerce et moyens Entreprise
- ✓ Le Ministère de la santé;
- ✓ Le Ministère de l'Affaire Sociale et humanitaire.

80. Selon la structuration technique des actions prévues au titre de la RCPCA, le MADR s'occupe de la composante trois (3) qui est « Assurer la Sécurité Alimentaires et la Résilience ». Pour permettre d'améliorer le secteur agricole, il y a aussi le pilier trois (3) du RCPCA qui vise le « Relèvement économique et la relance des secteurs productifs » en prenant aussi en compte le secteur agricole et rural.

81. Les fonctions partagées du Ministère de l'agriculture et du Développement Rural avec les autres ministères s'articulent autour de l'objectif général du document du Programme Nationale d'Investissement Agricole de Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle (PNIANSAN) qui s'intitule « contribuer de manière durable à la satisfaction des besoins alimentaires de la population, au développement économique et social et à la réduction de la pauvreté ainsi que des inégalités entre les populations. Ceci se décline par les objectifs spécifiques de ce même document qui sont:

- Développement des filières végétale fonction de Ministère de l'Agriculture;
- Développement des filières animale fonction du Ministère de l'élevage;
- Développement des produits forestiers non ligneux alimentaires et promotion des filières pêches et aquaculture fonction du Ministère des eaux et forêts;
- Amélioration des services de recherche et appui agricole fonction du Ministère de l'Agriculture et Ministère de l'enseignement supérieur;
- Amélioration de la sécurité alimentaire, nutrition et action transversale fonction du Ministère de l'agriculture, Ministère de la santé et Ministère des affaires sociales

82. Il est important de souligner aussi l'amélioration de la commercialisation des produits agricole prise en charge par le Ministère de l'agriculture et du Ministère du commerce. Les fonctions de sensibilisation sur les effets de changement climatique sur les productions agricoles et l'exploitation des terres agricoles par les techniques respectueuses de l'environnement sont partagés entre le Ministère de l'Agriculture et celui de l'Environnement Durable. L'amélioration de la qualité de l'eau et le mettre à la disposition de tous y compris la population rurale et agricole est une fonction que le Ministère de l'Agriculture partage avec le Ministère de l'hydraulique.

83. Au niveau de la production vivrière nous pouvons citer trois (3) faitières qui sont :

- CNOP-CAF : Confédération National des Organisation paysannes en Centrafrique;
- ONFR : Organisation Nationale des Femmes Rurales.

84. Ces deux faitières sont des faitières qui ont été mises en place avant de rechercher l'adhésion des membres au niveau des préfectures et sous-préfectures alors que la logique serait que les groupements à la base soient mises en place avant leurs fédérations.

85. Il est important de souligner aussi l'existence des groupements des producteurs de semences au niveau des communes, groupements fédérés en réseau des producteurs de semence au niveau des sous-préfectures dont la mise en place de certains et la redynamisation d'autres a été appuyé par le projet FIDA PREVES:

- La FNEC Fédération Nationale des Eleveurs Centrafricains est une faitière d'envergure nationale qui s'occupe de l'élevage. A sa création, elle ne s'occupe rien que du gros bétail mais avec la crise cette faitière s'occupe aussi des petits élevages.
- La FNMC : Fédération Nationale des Maraichers de Centrafrique qui est opérationnelle au niveau de Bangui et ses environs

Situation de la chambre d'Agriculture

86. Une chambre d'agriculture, eau, forêt, chasse et pêche existe en Centrafrique. Cette chambre normalement devrait être dirigé par les représentants des producteurs élue par ses pairs mais toujours dirigée par un fonctionnaire nommé par le gouvernement. Actuellement appuyé par la FAO la chambre est en phase de restructuration. La vision du Ministère de l'agriculture pour la chambre d'agriculture est de mettre en place des chambres régionales et à la suite remettre cette chambre aux producteurs après l'organisation d'élections à la base.

Cadre règlementaire et institutionnel

Concernant les femmes et les jeunes en RCA

87. La RCA a ratifié la plupart des instruments internationaux reconnaissant aux femmes et aux hommes l'égalité en droits et en devoirs et interdisant toute discrimination à l'égard des femmes. Cependant, la mise en conformité de la législation nationale par rapport aux instruments ratifiés demeure un défi, et leur mise en œuvre relève de la compétence exclusive du ministère en charge du genre. Au niveau institutionnel, depuis septembre 2017, le Ministère de la Promotion de la Femme, de la Famille et de la Protection de l'Enfant est l'institution responsable de la promotion de l'égalité entre les sexes et l'autonomisation des femmes. Il a en son sein une Direction des programmes en matière du genre, une Direction de la promotion et sauvegarde de la famille ainsi qu'une Direction de l'information et de l'éducation en matière du genre.
88. Quant au cadre juridique, la RCA a ratifié en 1991 la Convention sur l'élimination de toutes formes de discrimination à l'égard de la Femme (CEDEF). Le pays dispose d'une constitution (2004 article 5) égalitaire pour l'homme et la femme, d'un code de la famille en cours de relecture et de quelques lois en faveur de la femme. Le Document de Stratégie de la Réduction de la Pauvreté (DSRP 2011-2015) a comme objectif majeur, de promouvoir l'égalité et l'équité de genre, d'instaurer l'égalité de genre notamment dans l'enseignement primaire et secondaire et d'éliminer toutes les formes d'exclusion. Enfin, la politique nationale de promotion de l'égalité et de l'équité (2005) et de son plan d'action (2007), élaborés avec l'appui technique et financier de l'UNFPA, constituent le troisième élément majeur dudit cadre. Une Stratégie Sectorielle Égalité de Genre et Réduction de la Pauvreté, MASSNF a été mise en place en 2010.
89. L'Assemblée nationale de la RCA a adopté, lors de sa session ordinaire de novembre 2016, la loi instituant la parité entre les hommes et les femmes. La parité est définie comme « l'égalité numérique des hommes et des femmes aux mandats électoraux, aux fonctions électives et aux postes à caractère nominatif dans les secteurs publics et privés. Cette loi est inédite dans un contexte centrafricain où les disparités entre les hommes et les femmes dans les postes de décision au sein de l'administration publique sont profondes. L'Assemblée Nationale Centrafricaine exige 35% de femmes dans les sphères de prise de décision en Centrafrique.

90. A propos de la jeunesse, au niveau institutionnel, la Centrafrique a toujours été dotée d'un département ministériel de la jeunesse et des sports qui inclue un Conseil National de la Jeunesse (CNJ). Il est aussi représenté par les conseils au nivèle sous régional

Concernant la sécurité alimentaire et nutritionnelle

91. La RCA a souscrit aux différents engagements et initiatives mondiaux visant à réduire la pauvreté, l'insécurité alimentaire et la malnutrition, tels comme le mouvement Scaling Up Nutrition (SUN) et la Déclaration de Brazzaville de 2016 pour repositionner la nutrition comme facteur de développement économique et humaine du pays.
92. En dehors de la Politique Nationale de Sécurité Alimentaire et de Nutrition, en cours de validation, ils existent plusieurs documents stratégiques qui visent l'amélioration des interventions liées à la nutrition dans ses différents aspects, y compris la Stratégie Nationale d'Alimentation du Nourrisson et du Jeune Enfant (ANJE), le Protocole de Prise en Charge Intégrée de la Malnutrition Aiguë (PCIMA), le Protocole de la prise en charge intégrée des maladies de l'enfant (PCIME 2011), la Stratégie de Développement Rural, de l'Agriculture et de la Sécurité Alimentaire (SDRASA 2011-2015), le Programme National d'Investissement Agricole et de Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle (PNIASAN 2013-2018) et le Feuille de route du secteur de l'agriculture (2016-2018). Néanmoins, la priorisation politique de la nutrition est prise en compte dans les allocations budgétaires qui sont importantes pour l'hygiène publique mais très bas dans les secteurs productives agro-pastorales / développement rural et gestion de l'environnement / forets (Tableaux 3).

Tableaux 3: Allocations budgétaires des départements ministériels en lien avec la SAN

Départements ministériels	Budget alloué
Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural	2,7%
Ministère de l'Elevage et de la Santé Animale	0,3%
Ministère de l'Environnement, du Développement durable, des Eaux, Forêts, Chasse et Pêche	0,6%
Ministère de la Santé, de l'Hygiène Publique et de la Population	13,3%
Ministère de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche	14,7%

Source : Loi de finances 2017.

Les Plans Stratégiques Nationaux et Conventions Internationales Environnementaux

93. La signature des conventions internationales a été traduite par les plans nationaux stratégiques sur la biodiversité, d'adaptation et de lutte contre le changement climatique et la lutte contre la désertification.
94. La Stratégie Nationale pour la conservation de la biodiversité biologique en République Centrafricaine a été élaborée en 2000 avec des objectifs adaptés au contexte du pays. Malgré toutes les difficultés que connaît le pays, la RCA se place parmi les pays d'Afrique dont le réseau d'aires protégées est ancien et relativement bien réparti sur son territoire. Le pays est l'un des plus avancés d'Afrique centrale en termes de gestion communautaire de la faune sauvage. Associant la chasse sportive, des zones villageoises ont été créées à l'initiative

du Programme de Développement de la Région Nord (PDRN), dans ses phases I et II, consolidées par le Programme de Développement des Zones Cynégétiques Villageoises (PDZCV).

95. Le coût annuel de la dégradation des sols en République centrafricaine est estimé à 700 millions de dollars (USD) (2010). Cela équivaut à 40% du produit intérieur brut du pays. La dégradation des sols entraîne une réduction de la fourniture de services écosystémiques sous différentes formes - détérioration de la disponibilité alimentaire, de la fertilité des sols, de la capacité de séquestration du carbone, production de bois, recharge des eaux souterraines, etc. - avec des coûts sociaux et économiques importants pour le pays.
96. L'objectif de développement durable 15, la vie sur terre » et son objectif 15.3 sur la neutralité de la dégradation des terres (LDN) est une opportunité unique pour les pays de réduire les menaces croissantes de dégradation des sols et de récolter de multiples avantages socio-économiques de la NDT. La République centrafricaine a déjà fixé des objectifs nationaux volontaires en matière de LDN, établi une base de référence pour le NDT et formulé des mesures associées pour atteindre le NDT.
97. Les orientations stratégiques de la Contribution Prévue Déterminée au niveau National (CPND) de la Centrafrique étaient présentées lors de la Conférence des Parties à Paris. Les secteurs d'activités prioritaires de la CPND en termes d'adaptation sont l'agriculture, la sécurité alimentaire, la foresterie, l'énergie, la santé publique, les ressources en eau et l'aménagement du territoire. Le pays propose comme mesures d'adaptation : l'ajustement du cadre politique, l'amélioration de la connaissance de la résilience aux changements climatiques, la gestion durable des systèmes agro-sylvo-pastoraux, l'aménagement du territoire, l'amélioration et le développement des infrastructures de base, la garantie de la sécurité énergétique, l'amélioration des systèmes de santé publique, l'amélioration de la gestion des déchets et la gestion durable des ressources en eau.
98. Le secteur de l'agriculture, de la foresterie et des autres utilisations des terres ('AFOLU') représente 71% du total des émissions de gaz à effet de serre du pays. La République Centrafricaine ambitionne de réduire ses émissions d'au moins 5% et 25% respectivement aux horizons 2030 et 2050 par rapport à ses émissions de référence (ou BAU, 'Business as Usual' en anglais) et d'augmenter son potentiel de séquestration. En bénéficiant de l'appui international, elle émettra en 2050 environ 33 076,1 kt éq-CO₂ de moins par rapport aux émissions de référence annuelle.
99. La CDN actuel comprend un certain nombre de plans spécifiques pour l'agriculture, en particulier en ce qui concerne l'adaptation. Cependant, beaucoup d'entre eux ne disposent pas de coûts ventilés ni de précisions sur les contributions nationales / internationales.

Programmes et partenariats

100. Le FIDA développera des partenariats avec : (i) la BAD pour le cofinancement de projets d'infrastructures liés au PREPAS et le renforcement du pouvoir économique des acteurs y compris ceux en amont et aval de la production (à partir des allocations SAFP 2019 – 2021 et 2022-2024); (ii) le PAM dans le cadre de l'achat Institutionnel des produits agricoles et la résilience des communautés; (iii) la FAO et la Banque mondiale principalement sur le dialogue politique, l'amélioration du suivi-évaluation par des systèmes de

gestion d'information informatisée (MIS) et le renforcement des capacités institutionnelles des principaux ministères et du secteur privé (y compris les OP). Le FIDA et la BM ont convenu d'établir des liens dans leurs interventions durant ce COSOP à l'occasion de l'élaboration des projets : (iv) le BIT pour renforcer les capacités des OP (femmes et de jeunes) en matière d'entrepreneuriat rural et de travail décent dans le cadre de l'approche fondée sur les Droits Humains et UNOPS dans la passation de marchés.

101. Le Programme se propose dans le cadre du présent COSOP de mobiliser des fonds verts afin d'accompagner toutes les interventions prévues sur la dimension de changement climatique et de résilience des populations vulnérables.

Part 3 - Recommandations Stratégiques

102. Le programme du FIDA dans le pays devrait former les communautés et groupements autour des bonnes pratiques, par exemple:

- De gestion d'intérêts collectifs, via le renforcement de la dynamique coopérative et l'appui aux comités de gestion des points d'eau;
- De nutrition, via la diversification alimentaire et l'accès à l'eau potable;
- De gestion intégrée de la fertilité des sols;
- D'hygiène et d'assainissement, via une approche éco-san.

103. Les sensibilisations et les formations seront également accompagnées d'alphabétisation fonctionnelle afin de ne pas exclure des personnes analphabètes du processus de développement.

104. Les activités de ciblage des bénéficiaires devraient s'appuyer sur l'élaboration des critères objectifs et une démarche de ciblage transparente et participative afin de favoriser l'appropriation des activités par les communautés ciblées et éviter l'accaparement de certains appuis par des personnes non motivées ou par des élites.

105. En terme de production, la gestion des risques devrait être appuyée; à travers des actions comme (i) la diversification des variétés cultivées de maïs, manioc, arachide, haricots rouges et niébé. (ii) la culture des plantes annuelles, biennuelles et pérennes qui permet de mieux gérer le risque climatique au niveau des stratégies des producteurs.; (iii) un appui au système semencier qui permettra de tester, puis de diffuser de nouvelles variétés. Cette nouvelle offre variétale assurera une meilleure sécurité face aux aléas agro climatiques actuels en permettant aux producteurs de disposer d'un panel variétal propice aux nouvelles conditions.

106. La variable la plus maîtrisable de l'environnement productif est la fertilité du sol qui prend plusieurs formes. Actuellement une fertilité minérale et pauvre en azote est obtenue par le brûlis de la végétation, il s'agit de la substituer par une fertilité plus organique et plus riche en azote. La fertilité organique pourrait être obtenue grâce aux gros ruminants qui transfèrent de la fertilité des pâturages aux champs. Cependant, à la vue de la situation de l'élevage dans le pays, on ne peut avoir l'ambition de réaliser une intégration agriculture-élevage de bovins à moyens termes. Ainsi, l'option d'un amorceur composé d'engrais minéral, et d'un travail sur l'assainissement productif et la gestion de la fumure issue du petit élevage devrait être retenue pour démarrer des transferts de fertilité minérale et organique entre les lieux d'habitation et les champs.

107. En alignement avec le Plan national d'adaptation aux changements climatiques (PNACC), le programme pays appuiera l'amélioration de la résilience des populations grâce à l'accroissement de la productivité de l'ensemble du système agraire, ce qui réduira la vulnérabilité et l'exposition aux risques climatiques. La transition vers une agriculture plus durable passera par :

- Une meilleure gestion de l'eau. Dans les aménagements prévus pour le maraîchage, un effort particulier sera porté sur la gestion de l'eau avec des techniques plus efficaces d'irrigation. De plus, les formations spécifiques au maraîchage seront orientées sur la gestion de l'irrigation et les risques liés à l'usage des produits phytosanitaires.
- Une intégration entre agriculture et élevage. Dans le cadre des formations, l'intégration agriculture élevage sera un thème récurrent. La formulation d'un module de gestion intégré agriculture élevage afin de créer des compétences à moyen terme dans ce domaine. Cette entrée « technique » sera un point d'entrée pour également améliorer les liens sociaux entre agriculteurs et éleveurs.
- La conservation du couvert forestier. L'intensification agricole réduira la vitesse du processus de dégradation de la forêt par l'abatis brûlis. Bien que les surfaces cultivées augmentent, leur relative stabilisation dans l'espace permettra de préserver les surfaces forestières de leur dégradation. L'introduction d'essences ligneuses, pour préserver des droits sur le foncier des parcelles éloignées aurait un impact positif sur le couvert arboré, sur le couvert des sols et participera à la séquestration de carbone.
- La limite de la pollution phytosanitaire. Afin de limiter les risques liés à l'usage des produits phytosanitaires, deux stratégies seront employées: d'une part en favorisant la culture attelée afin de réaliser le désherbage de manière mécanique par le labour et d'autre part en travaillant avec les services de vulgarisation sur les produits de synthèse : (i) par la formation à la reconnaissance des produits de qualité parmi ce qui est disponible sur le marché; (ii) par la formation à l'usage raisonné de ces produits et; (iii) par l'apprentissage des techniques de protection des utilisateurs et des consommateurs.

Leçons apprises

108. Le PREVES, malgré le contexte difficile dans lequel il a été mis en œuvre a tout de même enregistré des réalisations appréciables qui méritent d'être notées. Il s'agit de (i) renforcement des capacités des OP et l'alphabétisation qui ont favorisé la cohésion sociale; (ii) production de semences par le réseau de groupements de producteurs de semences partenaires de l'ICRA; (iii) mise en œuvre de micro-projets répondant à une demande d'appui exprimée par les populations; (iv) amélioration de l'accès à l'eau potable pour contribuer à améliorer les services sociaux de base; (v) renforcement des capacités des structures étatiques (ACDA, ANDE, ICRA); (vi) flexibilité et adaptabilité des approches du projet FIDA PREVES qui ont permis de maintenir des activités vitales durant la crise. Cette flexibilité devrait être reconduite dans les projets futurs.

109. Néanmoins, il est aussi évident que les approches participatives de développement communautaire n'ont pas été suffisamment internalisées au niveau des structures chargées de la décentralisation et du développement local. Cette internalisation peut faciliter le ciblage, appuierait le processus politique et garantirait la pérennisation des acquis.

110. Les enseignements tirés d'une intégration efficace incluent l'importance de la ventilation par sexe et par âge dans le suivi et l'évaluation. Cela devrait commencer par un profil systématique de la population bénéficiaire par le biais d'une enquête de base complète et de l'inclusion des mêmes indicateurs dans chaque mission de supervision et d'autres formes d'évaluation de l'avancement du projet.

Orientation stratégique

111. Le COSOP 2020-2024 se propose de contribuer aux efforts du gouvernement en se fixant l'objectif global de Contribuer d'une manière durable à la réduction de la pauvreté, à l'amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des ménages pauvres en milieu rural et à l'insertion économique des femmes et des jeunes. Il sera décliné en trois objectifs spécifiques : (ii) OS1. Accroître la production, la productivité agricole et la résilience des petites exploitations et entreprises agricoles, animales et halieutiques; (iii) OS2. Améliorer de manière durable, les revenus des producteurs à travers une meilleure valorisation des productions et l'accès aux marchés; et (iii) OS3. Renforcer les capacités des acteurs en matière de coordination, suivi-évaluation et dialogue politique pour tirer un plus grand bénéfice des investissements dans le secteur.
112. Toutes les OS se traduiront par plus de performances et de compétitivité du secteur privé rural, plus de création d'emplois durables, plus de parts de marchés; plus de revenus; plus d'attractivité et d'insertion des jeunes et des femmes; le tout contribuant à une véritable transformation du monde rural.

Actions stratégiques et ciblage

113. L'intensification proposée se base sur l'association agriculture-élevage. Association au niveau (i) individuel (culture attelée, petit élevage en claustration) et (ii) également au niveau collectif (gestion des terroirs et organisation de la vaine pâture afin de réaliser les transferts de fertilité).
114. Même en l'absence des éleveurs de bovins et de leurs troupeaux, l'association agriculture-élevage peut toutefois être amorcée. La gestion intégrée de la fertilité des sols est la première étape à réaliser. Après un starter de fertilisation minérale compris dans les modules d'appuis, le renouvellement de la fertilité sera réalisé en partie grâce aux élevages de porcins et de petits ruminants, et principalement grâce à l'assainissement productif (Ecosan). La fertilité accrue des sols permettra une stabilisation progressive de l'agriculture, et l'amélioration des parcelles (dessouchage, épierrage) en vue de la réalisation des labours attelés. La plus grande sensibilité aux questions de fertilité, associée avec une agriculture plus sédentarisée crée un contexte plus favorable aux approches communautaires de gestion des territoires.
115. Les groupes cibles du Programme sont les couches les plus pauvres et défavorisées des sous-préfectures d'intervention et faisant partie des catégories suivantes :
116. Les Petits producteurs engagés dans la production agricole, l'élevage et la pêche se caractérisant par une production de subsistance avec des tailles réduites en superficie agricole et en capital bétail. Les soutiens permettront d'attaquer la faiblesse de moyen de production (outillages, fonds d'investissements, intrants) et des capacités techniques de leurs productions.

117. Les Personnes déplacées et retournées victimes d'un niveau très élevé de décapitalisation et qui sont en instance d'insertion socio-économique dans les milieux d'accueil. Le contexte de sortie de crise de la RCA nécessite une prise en compte de cette catégorie social.
118. La catégorie extrêmement vulnérable de la population composée de personnes Vivants avec le VIH SIDA, les filles mères, les handicapés, les personnes de troisième âge, veuves et veufs, l'ensemble se caractérisant par une Vulnérabilité structurelle, une Faible insertion sociale et une absence d'opportunités socio-économique.
119. Les jeunes scolarisés et non scolarisés, les femmes chefs de ménages et les peuples autochtones (Pygmées et nomades M'bororos) caractérisés tous par une faiblesse prononcée ou une absence de capital de production (terre agricole et bétail) et un manque d'opportunités économiques et d'emplois.

Stratégie de ciblage.

120. Dimension géographique pour éviter des dispersions et maximiser les impacts, le FIDA restera dans les régions 1, 2 et 3 du pays : (i) Zone PREPAS, sous-préfectures de Yaloké, Baoro, Bouar, Bossempaté et Bozoum,; (ii) zone PADECAS dans le cadre du cofinancement avec la BAD, sous-préfectures de Damara, Boali, Bossembélé, Boganagone et Boda; et (iii) sous-préfectures de Baboua, Carnot et Bocaranga identifiées lors des consultations nationales
121. Dimension sociale basée sur une démarche inclusive impliquant toutes les communautés rurales bénéficiaires dans la définition des critères de ciblage et de classification des ménages. Un focus sera fait sur le ciblage des jeunes, des femmes dans une démarche différenciée prenant également en compte les peuples autochtones.
122. Dimension technique. Le ciblage procèdera à une collecte de données socio-économiques issues des statistiques nationales et du Système des Nations Unies comme la FAO, le PAM, UNHCR Intervenant dans le pays. Ces informations concerneront l'agriculture familiale, notamment sur les filières porteuses (maïs, manioc, haricot rouge, maraîchage, petit élevage).
123. Le FIDA s'attachera à favoriser l'autonomisation des jeunes et à renforcer leur participation. Plusieurs activités sont prévues en ce qui concerne l'autonomisation : l'alphabétisation fonctionnelle, les activités de renforcement de capacités techniques (champs écoles paysans, utilisation des nouvelles technologies, etc.) et transversales (gestion, entrepreneuriat, négociation, marketing et accès aux marchés, éducation financière, etc.); la facilitation de l'inclusion par l'orientation vers des activités économiques spécifiques (fourniture de services dans la mise en location et la réparation de matériels agricoles, entretien des forages par des jeunes hommes, etc.). En ce qui concerne le renforcement de la participation des jeunes, le Projet les appuiera et veillera à ce que ces jeunes soient impliqués dans les organisations et dans les processus de prise de décision au niveau des différentes organisations (coopératives mixtes, organisations professionnelles agricoles, etc.).

Information, sensibilisation et communication:

124. Le COSOP 2020 – 2024 accordera une importance capitale à la communication à travers plusieurs canaux. Les radios rurales seront utilisées à plusieurs niveaux : (i) couverture médiatique et sensibilisation, y compris informatif, pour prévenir des formations, des dates et des thèmes afin d'assurer un taux de participation maximal, (iii) vulgarisation agricole avec des chroniques adaptées aux pratiques culturelles ou élevage du moment. De plus,

des campagnes de sensibilisation seront organisées par les animateurs, les conseillers techniques de l'agriculture (CTA) et les chefs de poste vétérinaires (CPV) à l'endroit des populations cibles. Ces campagnes diffuseront les informations sur les actions prévues, ses modes d'intervention, les modalités d'accès aux appuis et de participation des potentiels bénéficiaires.

Suivi

125. Le cadre de gestion des résultats reste l'outil principal pour le suivi-évaluation (SE) des résultats du COSOP 2020 – 2024 grâce à un dispositif de collecte de données et de renseignement qui sera mis en place. Les indicateurs de produits et de résultats des projets exécutés renseignent ceux du COSOP qui intègrent le système au niveau du FIDA à travers l'ORMS.
126. Une revue à mi-parcours (RMP) du COSOP sera effectuée en 2021 afin de faire un bilan de la mise en œuvre, apprécier le niveau d'atteinte des résultats et la performance du Programme Pays, de tirer les leçons et procéder à des réajustements dans le cadre de gestion des résultats si cela s'avère nécessaire. La RMP qui sera conduite de façon conjointe par le Gouvernement Centrafricain et le FIDA appréciera aussi la période d'exécution du COSOP et la zone géographique afin de procéder à des mesures consensuelles de révision si nécessaire.
127. En tirant les leçons du passé, le COSOP 2020 – 2024 accordera une place importante à la gestion des savoirs et à la capitalisation des expériences des interventions du FIDA en RCA. Les projets seront outillés et accompagnés à ces exercices à travers le développement d'un système efficace de capitalisation, gestion et partage des connaissances utilisant les nouvelles opportunités en matière de ITC.
128. Le COSOP a retenu des indicateurs clés qui permettront de suivre et d'évaluer les performances du Programme dans le domaine de l'environnement et changement climatique, de la nutrition, du genre et la prise en compte de la jeunesse. Il s'agit principalement du Nombre d'emplois créés pour les femmes et les jeunes, Nombre de groupements jeunes/femmes appuyés dans leurs initiatives entrepreneuriales/plans d'affaire, Evolution du nombre d'emplois femmes et jeunes créés, Diminution du taux de malnutrition et d'insécurité alimentaire, Proportion de ménages adoptant des pratiques de production respectueuses de l'environnement, Augmentation du pourcentage des personnes en sécurité alimentaire et nutritionnelle.

Références clés

Analyse Intégrée du Contexte, RCA, PAM, Mai 2019

Rapport de l'Exam Nationale Faim Zéro en RCA, Gouvernement du RCA (avec d'autres), 2018

Human Development Report, Central African Republic, UNDP, 2018

Plan Nationale de la Relèvement et de la Consolidation de la Paix Gouvernement du RCA, 2017-2021 (avec d'autres)

Stratégie de l'Appui à la Résilience en RCA, FAO, 2018

Social and Gender Index, CAR, OECD, 2018

5ieme Rapport National sur la Biodiversité Biologique, Gouvernement du RCA, 2017

Le Développement Agricole en Central Afrique: Colloque Mars 2018; Gouvernement du RCA (avec d'autres)

Fragility Assessment Note

1. According to the World Bank (WB), countries are considered fragile when their average Country and Policy Institutional Assessment (CPIA) score is 3.2 or less. The average CPIA for the CAR was 2.5 as per last WB score (2017). Some type of foreign or UN Peacekeeping missions in CAR are constant since the 1990's to keep some sort of stability in the country, furthering its state of fragility.
2. The Fund for Peace, an organisation that ranks fragile countries through the "Fragile States Index" gives the CAR 111.1 points – making CAR the 5th most fragile state in world (2018) placing the country on "very high alert." The assessment made using a methodology of political, social and economic indicators also shows that the situation CAR in the car is not only alarming but worsening over time (Fund for Peace, 2018). It is estimated that 2.3 million people in CAR are in urgent need for humanitarian assistance.
3. For IFAD, fragile states are defined at country level using a mix of the two above classifications and have identified two main indicators: i) weak institutional capacity and ii) conflict. The CAR is a clear case living with weak institutional capacity as well as protracted conflict and can be classified as a very fragile state. As per IFAD's strategy for engagement in countries with fragile situations (2016), IFAD in its strategies and investments should give careful attention to risk management and resilience addressing root causes of conflict and fragility where possible and building on its comparative advantage or partnering with other organisations. Activities should also concentrate on institution building and have a flexible response to the fragile situation.

Nature of CAR's Fragility

4. CAR earned its independence from France in 1960 following a struggle starting as early as 1946 when Barthelemy Boganda (a Central African) was elected to the French Parliament for the Oubangui-Chari Departement (currently CAR) and in 1949. Founded the Social Evolution Movement of Black Africa (MESAN). MESEAN quickly gained popularity and Oubangui-Chari was given a special status from France leading the country towards its independence. Sadly, before independence was declared, Boganda tragically died in a plane crash. It was his nephew, David Dacko who brought CAR to independence on 13 August 1960. Dacko was overthrown in 1965 by Army Commander Jean Bedel Bokassa. The country is at the time bankrupted and facing social unrest. Bokassa declared himself President for life and later emperor of the Central African Empire. Political struggles and repeated coups up until 2007, when President Bozize signs a peace accord followed by several others in 2007 and 2008..
5. Military presence, whether foreign legions (France, Uganda) or multilateral cooperation (African Union or European Union) or United Nations has become standard since the 1990's in the CAR. Official permanent UN Peacekeeping missions entered CAR (and Chad) began in 2007 with the United Nations Mission in the Central African Republic and Chad (MINURCAT) that substituted other forces from EU and AU (MISCA). Then, in 2014 the Multidimensional Integrated Stabilisation Mission in the Central African Republic (MINUSCA) was officially established and is still present in the country in with 11 165 troops.
6. Despite continued support from UN Peacekeeping missions and attempts at institution building by development partners, the CAR continues to suffer from

turmoil, political instability, repeated armed conflict and corruption. Rebel groups become more and more prolific in the country and the divide between the Muslim North and the Christian South become more and more pronounced and the Muslim Seleka Rebels took over Bangui (the capital of CAR) in March 2013. Continuous fighting between the Seleka Rebels and the "Anti-Balaka" Rebels from the Christian South only plunges the population of the CAR into deeper distress. According to UNHCR, there 590 941 refugees from CAR in neighbouring countries (Cameroon, DRC, Chad, Republic of Congo). An additional 640 969 persons are internally displaced (IDP) due to burning of villages and other violence on civilians including on women and children. IDP and refugees amount to approximately 25% of the population displaced.

7. In 2019, fighting between religious factions continue and in February 2019, the Government of CAR and the 14 armed groups active in CAR signed a peace deal. The chances of there being an outbreak in the near future are high and factions are evident given the fragmented National Assembly. MINUSCA's role is to ensure that civil war does not break out again. The international community is also watching the situation closely. Nonetheless, the security situation outside the capital is dire and the presence of so much foreign military does not go unnoticed and have been accused on many occasions of human rights abuses.
8. As a result of close to 60 years of protracted crisis, the country is in the a constant state of chronic medical emergency where populations suffer from epidemic diseases and poor to non-existent health services, especially in IDP camps where overcrowding and lack of clean water and sanitation are major problems. Infrastructure is degraded/destroyed or non-existent due to the constant changes in government and absence of governance. Institutions are weak and capacity of government is very limited. Diamond exports have resumed in 2018 after they outlawed it in 2013 as they were presumed to finance militia groups.

Fragility of the Agriculture Sector in the CAR

9. Agricultural production accounts for more than 40% of CAR's GDP and 62% lives in rural areas. CAR's climate is tropical, with a humid equatorial climate in the south and a Sahelo-Sudanian climate in the north. Overall, CAR is endowed fertile land and enormous natural resources, forests cover 57.5% of the national territory and timber is an important economic lever contributing to 16% of export revenues. Agriculture is practised by smallholders in forest areas on very small areas. Livestock is also an important economic activity in the northern part of the country. Water resources are abundant and underused. Data on effects of climate change in CAR are scarce. Longer rainy seasons and longer droughts have been observed in the country.
10. Overall, the number of displaced people, security concerns and health are main factors affecting agriculture. In addition to the small number of people with the capacity to work because of security and conflict, value chains such as cereals (maize and cassava) and vegetables suffer from rudimentary agricultural practises along with lack of access to inputs as well as markets to sell the products. The timber sector, which is the most promising suffers from lack of infrastructure and from lack of security.

Risk mitigation for the CAR fragile state

11. The main risks posed to the IFAD portfolio in the CAR are the following:
 - High number of displaced people and abandoned land/farming
 - High malnutrition and incidence of disease
 - Lack of access to clean water, sanitation and health services
 - Lack of women empowerment and inclusion
 - Low employment opportunities for young people
 - Low capacity of institutions and government
 - Low capacity of project teams
 - Possible outbreak of armed conflict
12. The mitigating strategy for this COSOP would be to give a particular importance to nutrition focussed programmes addressing overall health issues for women and children who are most vulnerable in this volatile situation. The COSOP should also encourage the empowerment of women and young people to return to farming. This can be done through encouraging more modern farming and facilitating access to land. Alongside this, training for farmers would be necessary to increase yields, profitability and income, resulting in better livelihoods, better nutrition and correlations can be made with maintaining peace.
13. On a policy engagement side, policies could be put into place in order to favour greater investment in agriculture and easier access to land for women and young people. Also, IFAD could coordinate a donor group on agriculture to try and re-launch agriculture so that the country slowly moves away from humanitarian assistance and into longer term development – security situation permitting. Through the leadership of the donor group, IFAD can push for a scaling up of the humanitarian- development-peace nexus with the RBAs and OCHA. IFAD should also promote good governance and transparency mechanisms to improve performance and accountability.
14. On the Government side to include at all levels institution and capacity building for Governments, project teams, organisations as well as some private sector operators. The agriculture sector needs to be modernised at the COSOP suggests in order to attract young people to farming and give them employment opportunities as well as increase yields, profitability and livelihoods, which will also have an effect on nutrition and peace.
15. Further, flexibility is important in designing any new operation for the CAR, the changing political scene and overall fragility and vulnerability of the country make it important to have activities that can be adapted as things change. Capacity building for all levels of government, projects and institutions, organisations as well as some private sector operators will be essential to have a minimum

COSOP preparation process

1. L'élaboration de ce document de programme d'options stratégique Pays (COSOP) pour la République Centrafricaine a été le fruit d'un processus participatif de collecte de données et de consultations nationales à distance et dans le Pays. Le processus est totalement arimé aux principes et procédures du FIDA en la matière avec le suivi des étapes clés, gage d'une meilleure réussite et d'une appropriation nationale.
2. Cadre de mise en œuvre et acteurs. Le processus de formulation du COSOP a été un exercice conjoint au FIDA et à la partie Nationale Centrafricaine. Un niveau élevé d'appropriation et d'implication a permis une large participation des Ministères de tutelle des Projets appuyés par le FIDA à savoir ceux en charge de l'Agriculture et de l'élevage, ainsi que des autres Ministères techniques sectoriels notamment les Ministères de l'Economie, des Finances, de l'Environnement, de la population et de la femme, de la jeunesse. Une participation très active de la société civile rurale a été constatée à travers les fédérations et coopératives d'agriculteurs et d'éleveurs et aussi des structures féminines. Les partenaires techniques et financiers (PTF) ont participé aux échanges à tous les niveaux. Le FIDA a piloté le processus à travers son bureau sous régional de Yaoundé et l'implication active de la division WCA à Rome.
3. Revue documentaire. Une revue documentaire a accompagné le processus d'élaboration du COSOP depuis sa phase préparatoire jusqu'à l'obtention du document final. Les différentes politiques publiques et stratégies nationales du Gouvernement Centrafricain ont fait l'objet d'une exploitation minutieuse de la part des différents membres de l'équipe de rédaction. Cette revue a nourri les réflexions dans le cadre des consultations nationales avec les différents acteurs en permettant un diagnostic et un rapprochement cohérent des éléments de stratégies ayant émergé du COSOP.
4. Consultations Nationales. Les consultations nationales ont été conduites de deux façon.
5. Les rencontres et échanges ont lieu avec les autorités centrafricaines, les partenaires techniques et financiers, l'équipe de Projet et certains niveaux centraux des départements Ministériels. Ces rencontres ont permis d'asseoir une compréhension croisée du contexte national et des éléments de diagnostic du secteur rural et agricole.
6. Un atelier technique national s'est tenu à Bangui au cours de la période du 15 au 17 Mai 2019 avec la participation des parties prenantes composées des représentants des Ministères techniques sectoriels, des institutions techniques centrales de l'Eta, de la société civile rurale et des partenaires techniques et financiers. Les travaux de l'atelier organisés en présentations introductives et travaux de groupe ont été focalisés vers le diagnostic du secteur, les éléments de risque et de fragilité, le ciblage des bénéficiaires et le cadre de gestion des résultats du COSOP. Plusieurs autres centres d'intérêts non moins importants ont fait l'objet de collecte de données et de réflexions séparées. La qualité des travaux lors des séances de groupe et plénière ont eu une grande plus-value dans l'élaboration de ce document de stratégie.
7. Rédaction et Echanges avec la partie nationale. Tout au long de la phase de rédaction du document, une collaboration rapprochée a été maintenue avec la partie nationale Centrafricaine et spécifiquement avec le groupe technique mis en place par le Gouvernement à cet effet.

8. Une consultation particulière a été menée avec la Coordinatrice Résidente des Nations Unies qui est aussi en charge des aspects humanitaires, Madame Denise Brown pour échanger sur les grandes lignes du COSOP en arrimage avec les grands axes du UNDAF+ qui opérationnalise le document stratégique de la République Centrafricaine, RCPCA. La RC a reçu la délégation de IFAD conduite par la Directrice pays et les deux se sont promises une collaboration mutuelle dans la mise en œuvre du cadre des Nations Unies de Développement et Assistance dans le pays. Le document COSOP lui a aussi été partagé pour revue et dans un email du 08 aout, elle a répondu qu'elle n'a pas d'autres commentaires ni ajouts au document tout en promettant sous soutien dans sa mise en œuvre. Le FIDA au travers de l'équipe pays continuera à cimenter ces relations par un dialogue politique nécessaire avec la CR et les autres organisations des Nations unies pour une meilleure coordination des interventions en RCA.
9. Autres Etapes
 - Revue du document par les instances du FIDA
 - Atelier de validation et d'endossement au niveau national
 - Finalisation du document et validation par le CA du FIDA

Strategic Partnership for the CAR COSOP 2020-2024]

Partnering Functions	Partners/Networks/ Platforms	Specific Results and Outcomes from Partnership	Justification for Partnership	Monitoring and Reporting (to be completed for CRR and CCR)
Mobilizing co-financing	Central African Government	USD 0.9 Million as domestic cofinancing – Tax exemption	Counterpart that provides strategic direction to the agricultural sector–	
	Beneficiaries	USD 3.5 Million as beneficiaries contributions to production modules		
	African Development Bank	USD 11.9 Million as International co-financing	Have Common objective focus on value chain development and rural infrastructure on agreed project	
Strengthening private sector engagement	FAO WB/IFC	Private sector led inputs legislation and regulations in place/implemented	These key partners have strong focus on Private sector development throughout value chains and support to Chamber of Commerce.	
	WFP	Fostering strategic PPPs for the supply and demand chains	WFP is key partner to increase access to markets to POs through contract farming regulations in the school feeding programs and other potential market led	

Partnering Functions	Partners/Networks/ Platforms	Specific Results and Outcomes from Partnership	Justification for Partnership	Monitoring and Reporting (to be completed for CRR and CCR)
			partnerships.	
Engaging in policy and influencing development agendas	World Bank FAO WFP	Enabling policy environment and enhanced citizen engagement in agricultural policy processes.	Common resilience objective, Engagement on targeting issues and market aspects	
Enabling coordinated country-led processes	Government World Bank FAO WFP ILO UNICEF AFD EU Etc	IFAD co-chairs with Government the Agriculture Sector Working Group and ensures the investments of the sector are well mobilised and utilized efficiently. IFAD work is understood and profiled Key development partners all participate along with Government	A vibrant and coordinated agriculture sector which enables all actors to engage inclusively in developing and implementation of profitable business plans.	
	Agricultural Donor Working Group	Improved programs/ alignment and effective resources mobilization	Ensures information sharing and alignment of all development efforts in the agricultural sector	

Partnering Functions	Partners/Networks/ Platforms	Specific Results and Outcomes from Partnership	Justification for Partnership	Monitoring and Reporting (to be completed for CRR and CCR)
	UNCT	Increased collaboration and support to the country's development efforts	UNCT ensures the alignment of all development interventions of the United Nations	
Developing a strong M&E system and Brokering Knowledge and Innovation	WB FAO AfDB	Advocate for Co-financing the system between IFAD, WB, AfDB, FAO and Gov. Amount to be determined later. Accurate data and statistics to inform policy actions on food and nutrition security	Installing and operationalization of a Management Information System, MIS, for Monitoring and evaluation of Action plans and policy actions in the agriculture sector	
	WFP	Access to market for Small holder farmers Humanitarian needs met for the most vulnerable groups through better Emergency preparedness	Partnering on market access and contract farming humanitarian/emergency response when deemed necessary	
	UNOPS	Efficient procurement of services in equipment and infrastructure	Tripartite agreement between Government, IFAD and UNOPS in procurement	
	BIT/ILO	Contribution in skills and staff to support identified areas of capacity building to the women and youth	Capacity building on Entrepreneurship and decent work to cooperatives and youth/women groups	

Partnering Functions	Partners/Networks/ Platforms	Specific Results and Outcomes from Partnership	Justification for Partnership	Monitoring and Reporting (to be completed for CRR and CCR)
		entrepreneurs.		
Enhancing Visibility	UNCT, AgSWG, Key policy Forums	Increased visibility for IFAD and knowledge sharing among members of those forums/ institutions	Ensure IFAD, UN visibility through participation in UNCT and agriculture sector working groups. Co-organizing high level policy forums with likeminded institutions and organisations	
Enhancing safety/security	UNDSS/MINUSCA	Accurate information on security in the areas of IFAD operations and Bangui Providing logistics support to IFAD personnel when required	Very fragile situation and unsafe requiring additional support to staff in terms of communications and transport equipment	

South-South Triangular Cooperation Strategy

1. En République Centrafricaine, le partenariat sud-sud et tripartite s'inscrit comme les autres formes de coopération dans une problématique marquée par la situation d'instabilité quasi chronique du pays. L'importante potentialité en termes de ressources naturelles à elles seules ouvrent la voie à des opportunités de collaboration technique ou économique sous forme de partenariat sud-sud et tripartite.
2. Il y a un réel besoin de réaliser une coopération dynamique de la part du Gouvernement avec les pays du sud dans des domaines variés, tels que l'assistance technique pour le renforcement des capacités nationales, l'échange d'expériences en matière de développement économique et technologique pour le transfert de technologies nouvelles et de savoir-faire. Dans la phase actuelle de relèvement, la RCA doit : (i) parvenir à mettre en place un mécanisme en vue de centraliser et suivre systématiquement tous les accords de coopération économique, technique et financière avec les pays du sud et les organismes de coopération; (ii) prospecter les possibilités auprès de tous les organismes privés ou publics des pays du sud ou des organismes de coopération multilatérale et/ou bilatérale susceptibles d'appuyer des projets et programmes de développement ou d'apporter un concours en matière d'assistance technique, du savoir-faire ou de formation. Cette prospection visera principalement des acteurs extérieurs dont les pays du sud en particulier et des Organismes internationaux, Régionaux.
3. Etat des lieux : La RCA, malgré les nombreuses contraintes ayant jalonné son parcours vers le développement a pu créer et entretenir des partenariats encourageants avec des Etats ou organisations des pays du sud des fois avec la participation d'un troisième acteur. Le tableau suivant donne une situation dans tous les secteurs confondus.

Pays / Etats partenaires	Domaines de partenariat	Commentaires
Chine / Banque Mondiale	Construction d'un champ solaire au Nord de Bangui	Après une étude de faisabilité, un contrat a été signé entre l'Etat centrafricain et la société chinoise Power china pour la construction d'un champ solaire d'une puissance de 50 Mégawatts à Bangui. Cet accord permet aux deux parties de chercher le financement pour la mise œuvre du projet afin d'électrifier la ville de Bangui et ses environs. La Banque mondiale a décidé d'apporter sa contribution à hauteur de 45 millions de \$ pour couvrir une partie du financement du projet.
Chine / RCA	Développement d'une cimenterie et d'une fonderie	Le Gouvernement centrafricain et la société chinoise China Geo Energering Coopration ont signé le 3 Janvier 2017 à Bangui deux projets de conventions relatives à l'exploitation du ciment et d'une fonderie de fer en Centrafrique. Selon les conventions, une étude de faisabilité pour l'exploitation des gisements va se faire au préalable pendant six mois pour en arriver au démarrage de l'exploitation.

Maroc/RCA	Construction de 100 logements sociaux	<p>Le 20 janvier 2017, à Sakaï, dans la périphérie ouest de Bangui, la première pierre des travaux de construction de 100 logements sociaux, fruit de la coopération Sud-Sud entre le Royaume du Maroc et la République Centrafricaine a été posé.</p> <p>Le coût de ce projet est estimé à 10 millions de dirham, soit 500 millions de francs CFA, avec un délai d'exécution de six (6) mois. La réalisation de ce projet permettra à la RCA de bénéficier du savoir-faire marocain dans le domaine de l'habitat social et enfin de compte de reloger les déplacés internes, soit environ 550 personnes</p>
<ul style="list-style-type: none"> - Rwanda / RCA - Burkina-Faso/RCA 	Domaine de la formation militaire	
<ul style="list-style-type: none"> - Rwanda / RCA - Cote d'Ivoire/RCA 	Justice transitionnelle et réconciliation – comités vérités et réconciliations	Partage d'expériences des deux pays dans les domaines listés. Le Rwanda et la Cote d'Ivoire ayant connu des situations similaires de crises et de stratégies de relèvement et restauration de la paix.

4. Opportunités pour le Programme Pays du FIDA : La collaboration sud-sud et tripartite en RCA touche faiblement le secteur du développement agro pastoral et halieutique. Dans le cadre du présent COSOP, des opportunités seront identifiées avec le Gouvernement afin d'intéresser les volets de production agricole, l'élevage, la pêche et l'aquaculture, la formation professionnelle et technique et la coordination et suivi évaluation pour l'atteinte de meilleurs effets et impacts des actions de développement. Les pays comme l'Inde et la Chine seront des partenaires privilégiés pour le domaine de la Formation Professionnelle et Technique.

Country at a glance

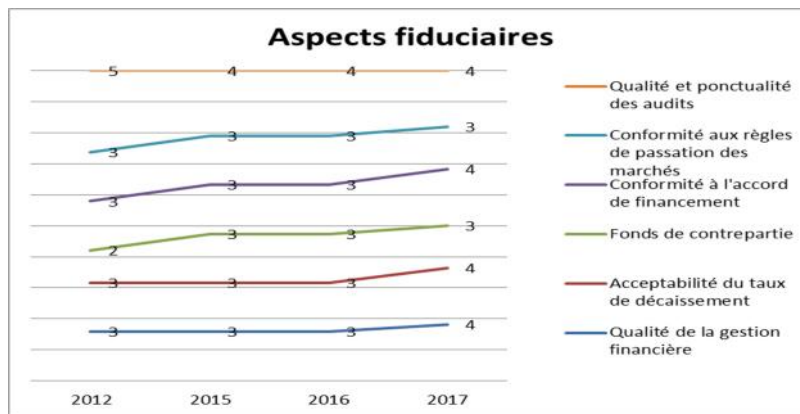
Sources :				
www.fao.org/faostat/fr/#country/37				
https://unctadstat.unctad.org				
www.worldbank.org				
http://hdr.undp.org/en/2018-update				
http://hdr.undp.org/en/data				
http://hdr.undp.org/en2018-update				
www.indexmundi.com/facts/cameroon				
www.africaneconomicoutlook.org/en/countries/central-africa/cameroon/				
Land area (km² thousand) 2013 1/	622 980		GNI per capita, Atlas method (USD) 2017	663
Total population (million) 2017 5/	4.7		GDP growth (annual %) 2017	4.33
Population density (people per km²) 2019	8		Inflation, GDP deflator (annual %) 2012 1/	
Local currency	XAF			
Social Indicators			Economic Indicators	
Population (average annual growth rate) 2017/	1.4		GDP current (USD million) 2017	1993
Infant mortality rate (per thousand live births) 2018/	88.5		GDP growth (annual %) 2017	4.33
Life expectancy at birth female (years) 2018	54.8			
Life expectancy at birth male (years) 2018	51.0			
Population below national poverty line (%) 2018	66.3		Value added (% to GDP) 2017 estimate	
Rural population (% of total population) 2018	59		% Agriculture 2017	39.6
Total labour force (thousand) 2018	71.5		% Industry (including constructions) 2017	15.4
Female labour participation rate (15+) as % of total 2018	63.3		% Services 4/	
Education			Consumption	
School enrolment, primary (% gross) 2018/	106		General government final consumption expenditure (annual % growth) 2011 3/	
Adult literacy rate (% age 15 and above) 2018	36.8		Gross domestic savings (as % of GDP) 2012 1/	
Ratio of girls to boys in primary and secondary education (%) 2018	13.2			
Ratio of girls to boys in primary and secondary education (%) 2018	30,8			
Nutrition			Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita (kcal) 2005 – 2007/			Merchandise exports (Current USD millions) 2017	140
Malnutrition prevalence, underweight (% of children under 5) 2005 - 2012 1/	61.8		Merchandise imports (Current USD million) 2017/	368
			Balance of merchandise trade 2017	-228
Health			Merchandise trade (% of GDP) 2016	-22.06
Total health expenditure (as % of GDP) 2011 1/				
Public health expenditure (% of total health expenditure) 2011 1/			Current account balances (USD million) 2/	
Private health expenditure (% of GDP) 2011 1/			Foreign direct investment, 1/	
Physicians (per 1000 people) 2009 1/				
Population using improved water sources (%) 2011 1/	54.1		Government Finance	
Rural			Cash surplus / deficit (% of GDP) 2005 1/	
Urban			Total expenditure (As % of GDP) 2006 1/	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2018	25.1			
Rural				
Urban			Agriculture and Food	

HIV prevalence (% age 15-49) 2012 1/	4.0		Food imports (% of merchandise imports) 2016	15.92
Child immunization rate, measles (% children ages 12-23 mths) 2012 1/	49		Fertilizer consumption (kg / ha of arable land) 2016	0.2
			Food production index (2004-200=100) 2014	112.63
Land Use			Cereal yield (kg per ha) 2017	9.374
Arable land as % of land area 2016/	8			
Forest area (% of land area) 2016	36			
Irrigated land as % of cropland				

Financial management issues summary

1. Le PREVES a été l'unique Projet exécuté ces dernières années dans le cadre du Programme Pays. Par conséquent les questions liées à la gestion financière se basent sur les leçons tirées de ce projet et les aspects fiduciaires de sa mise en œuvre. La performance d'ensemble du PREVES au cours des 6 dernières années appréciée dans les domaines relatifs aux aspects fiduciaires, à la gestion et exécution du projet, aux produits et réalisations et à la durabilité suggère une performance globale modérément insatisfaisante avec une moyenne de près de 3.4 obtenue au cours des 6 dernières années. La performance globale est restée quasiment constante au cours de l'exécution.

Tableau : Performance de la gestion fiduciaire du PREVES de 2012 à 2017



55. La mission d'achèvement du PREVES a passé en revue le dispositif de gestion financière qui permet d'apprécier les éléments suivants : (i) le contrôle interne, (ii) la planification et la budgétisation et son exécution (iii) la comptabilité, (iv) le flux de fonds: la mobilisation des ressources (FIDA et Fonds de contrepartie) à travers les DRF et DPD, (v) la communication (reporting) financière (vi) l'audit et l'implémentation des diligences de clôture. Il ressort que malgré les différentes assistances et formations de l'équipe SAF sur le logiciel de gestion, l'optimisation de l'utilisation de TOMPRO n'est pas effective, en conséquence le projet peine à exploiter les données comptables et produire des informations financières fiables.

Enseignements tirés en matière de gestion fiduciaire.

56. A la conception du PREVES, une leçon tirée était que les anciens projets ont été affectés par des problèmes récurrents de gestion financière et de gouvernance. Un soin particulier devait donc être apporté au choix judicieux d'un personnel de projet compétent sur la base d'un processus de recrutement compétitif et d'un investissement important en formation de l'équipe. Des dispositions devaient également être prises pour assurer une assistance technique périodique dans le domaine ainsi que des missions d'appui ou de supervision régulières.
57. La gestion des partenariats et la passation des marchés dans le cadre de l'exécution des projets requièrent de la part des cadres des équipes de gestion beaucoup de professionnalisme et de rigueur dans les procédures de contractualisation, suivi-évaluation et de contrôle afin d'en optimiser les résultats. La RMP du PREVES a mis à jour des lacunes organisationnelles et d'optimisation des outils de gestion qui ont limité la capacité du Projet à « bâtir » le dispositif fiduciaire du PREVES sur une logique de pilotage financier et opérationnel, permettant un meilleur contrôle du ratio coût/résultat, grâce à un suivi rigoureux de la relation entre les coûts récurrents et le niveau réel des investissements sur le terrain.
58. Le service administratif et financier est un des piliers importants du dispositif de gestion du projet. Le respect des dispositions de l'accord de financement, la mise

en place à temps d'un manuel de procédures administratives, financières et comptables clair, l'élaboration et l'utilisation réelle des outils de gestion sont des préalables essentiels pour maîtriser le risque fiduciaire pendant la mise en œuvre. Il est dès lors primordial que le personnel affecté dans ce service soit compétent et respecte la déontologie du métier. De même, la mise en place et l'effectivité d'un système de contrôle interne doivent être une préoccupation de l'UCG comme du CNP. Une supervision rapprochée des aspects fiduciaires est nécessaire sur les projets exécutés dans le cadre du présent COSOP afin d'éviter les dérives qui peuvent survenir et aussi améliorer la performance, notamment le traitement rapide des DRF, le rapportage financier, la combinaison des résultats du S&E et du suivi financier pour un réel contrôle de gestion permettant d'orienter efficacement les décisions de gestion. Par ailleurs, l'accompagnement fiduciaire par une assistance technique dès le démarrage déjà prévu au PREPAS doit être renforcé afin de relever les capacités d'exécution et d'inscrire les Projets dans une dynamique de gestion prévisionnelle.

FIDUCIARY SUMMARY OF COUNTRY PORTFOLIO



COUNTRY	Central African Republic					
Project	Financing instrument	FLX Status (1)	Lending Terms	Currency	Amount (million)	Completion date
PREVES	G-I-DSF-8080-	EXPD	DSF HC GRANTS	XDR	3.45	30/12/2017
PREVES	L-I--834-	EXPD	HIGHLY CONCESSIONAL TERMS 0.75 pc	XDR	3.45	30/12/2017
PREPAS	200000234500	DSBL	DSF HC GRANTS	USD	12.40	30/03/2025
(1) APPR – SIGN – ENTF – DISB – EXPD – SPND						
CURRENT LENDING TERMS	D: DSF Grant for an amount of USD 28.26 million and Highly Concessional for an amount of USD 7.06 million, which are optional.					
A. INHERENT RISK (TI, PEFA relevant extracts)						
High risk	<p>TI (2018): The 2018 CPI score for Central African Republic is 26/100, which is well below the average score of 32 for Sub-Saharan Africa. On a global scale, Central African Republic is ranked 149th out of 180 countries.</p> <p>CPIA Score (2017): The overall CPIA score for Central African Republic is 2.5, below the SSA average of 3.2. While the ratings for Fiscal Policy and Monetary and Exchange Rate Policy are in line with the regional average, the Debt policy, the Business Regulatory Environment and the Quality of Budgetary and Financial Management fall well below this average.</p> <p>PEFA (2010): The last PEFA assessment conducted in CAR is dated back to 2010 and therefore presents a picture of the country's public financial systems which is far from being up to date. According to the report, Central African Republic's Public Finance Management is extremely weak concerning all aspects such as budget credibility, exhaustively, transparency, and execution control. This is despite some progress in the areas of budget classification and the establishment of a new State chart of accounts, accounting system remains unreliable in terms of both accounting standards and recording of operational transactions. Although internal audit exists through the "Inspection General des Finances" (IGF) and the "Inspection Générale de l'État (IGE)", it is limited and ineffective due to lack of resources.</p>					

IMF Article IV Mission (2018): Over the past decades, poor governance, lack of opportunities, and a proliferation of armed groups have led to political instability and eroded state control across the territory. As a result, per capita GDP has declined steadily. The economic recovery continues but, remains muted. Since 2016, growth averaged 4.4 percent and is estimated to reach 4.3 percent in 2018. Parliament passed a revised budget for 2018 in July. Data through end-June confirms that the fiscal program, including revenue, is on track. The global oil price increase poses a slight risk to the 2018 revenue projection.

IMF Debt Sustainability Analysis (2018): Central African Republic continues to be assessed at high risk of external debt distress. This rating is unchanged from the previous analysis in 2017. However, Debt indicators deteriorated significantly following the 2013 crisis when GDP collapsed, and domestic and external arrears were accumulated. Since then, conditions have improved, supported by economic recovery, stronger revenue mobilization, arrears clearance and limited new borrowing. At end-2017, total external public debt stood at 35.5 percent of GDP in 2017, down from 36.4 and 39.8 percent of GDP in 2016 and 2015, respectively. Total public and publicly-guaranteed (PPG) debt (external plus domestic) decreased from 64.2 percent of GDP in 2015 to 51.5 percent in 2017, reflecting a reduction of domestic debt by 6.2 percentage points of GDP and of external debt by 4.8 percentage points of GDP.

B. PORTFOLIO, FM RISK & PERFORMANCE

Project	Financing instrument	Curr.	Amount (million)	Project risk rating	PSR quality of FM	PSR audit	PSR disb. rate	Disbursed to approved
PREVES	G-I-DSF-8080-	XDR	3.45	High	Mod. satisfactory	Mod. satisfactory	Mod. unsatisfactory	94 %
PREVES	L-I--834-	XDR	3.45	High	Mod. satisfactory	Mod. satisfactory	Mod. unsatisfactory	93 %
PREPAS	200000234500	USD	12.40	Medium				1 %

Comments: The project PREVES reached its financial closure. While significant amounts of PREVES ineligible expenditures related to Mercy CORPS MOU have been recovered, but 84,858.32 EUR of other ineligible expenditures are still pending. The weak performance of PREVES in terms of financial management during the project life cycle need to inform all new operations in the Country with a closer support and supervision from the Fund to be ensured in this sense. The project PREPAS on the other hand entered into force in February 2019 and received its first disbursement in April 2019.

C. SUMMARY – APPROVED AND DISBURSED AMOUNTS

APPROVED AMOUNTS (PBAS)

USD million (4)	2013 - 2015	2016 - 2018	2019 - 2021	Notes
-----------------	-------------	-------------	-------------	-------

	(IFAD9)	(IFAD10)	(IFAD11)	
PBAS allocation	7.13	12.40	35.33	
Amount approved	Not Available	12.40	0.00	
(4) Source = GRIPS.				
DISBURSEMENTS BY FINANCING SOURCE				
USD million equivalent disbursed during the period (5)	2013 - 2015 (IFAD9)	2016 - 2018 (IFAD10)	2019 - 2021 (IFAD11)	Cumulative undisbursed balance (6)
IFAD financing	3.79	4.02	0.18	12.84
(5) Historical total disbursed, in USD. Source = Oracle Business Intelligence.				
(6) At 26/05/2019 IMF exchange rate. Includes financing instruments in approved, effective, signed and disbursable status.				
D. AUDIT				
<p>The Final Audit report for the project PREVES was received on time, the audit opinions were qualified due to several inconsistencies within the financial statements that were highlighted during the audit exercise. Among those inconsistencies, the ineligible expenditures for which had already been highlighted by an IFAD ad-hoc mission in February 2018 for an amount of FCFA 122 210 447 and that were related to the contract with the NGO Mercy Corps were also indicated. Among the other issues highlighted in the report concerned: expenditures in fuel not sufficiently justified; the lack of a final fixed assets inventory and an overstatement of the PNL account. The audit report is acceptable to IFAD.</p>				
E. SUPERVISION				
<p>The last supervision mission for the project PREVES took place in April 2017. The mission found several weaknesses in the project's financial management system with the accounting software not fully exploited, a weak segregation of duties within the project financial team and several discrepancies between the financial statements and the reconciliation of the designated account.</p>				
F. DEBT SERVICING				
89,710.39 USD in arrears for the loan L-I-245.				
G. COMMENTS ON COSOP / CONCEPT NOTE				
<ol style="list-style-type: none"> 1) Given the institutional and procedural weaknesses at the country level IFAD will not be likely to rely on country systems in the near future. Therefore, a ring fenced implementation unit will be created and IFAD procedures will be adopted together with international accounting standards. However, in the context of the constant effort of the Fund to rely more heavily on country systems in order to enhance projects and programs appropriation, a constant monitoring of the Country system status will be put in place. 2) In case the in Country security situation will not improve in the near future IFAD will need to tailor its supervision missions and field visits taking this aspect into consideration. In the case of financial management and control, the setup of a centralised accounting unit in Bangui where all financial records will be treated, consolidated and stored will be considered in order to allow an effective and complete access to project records during audit and supervision missions. 				

3) In terms of staffing and recruitment of project officers and managers, IFAD will need to fully commit on an early start-up of the recruitment process. This will mitigate the risk of slowing down project implementation and allow the project to be staffed with qualified personnel recruited through a competitive process.

Prepared by: Radu Damianov
Date: 18/07/2019

Transparency and Citizen Engagement

Afin de pallier aux faiblesses des institutions et d'améliorer la redevabilité et la performance des acteurs clés des projets FIDA en RCA, le COSOP prévoit une stratégie de renforcement de la transparence et d'engagement citoyen dans tout au long de sa mise en œuvre. A cet effet, les capacités des acteurs non-étatiques (organisations de base, les jeunes, les femmes, les coopératives, les organisations de la société civile et les ONG) seront renforcées pour jouer un rôle clé dans la définition et mise en œuvre des politiques agricoles, le plaidoyer en faveur des législations et réglementations de qualité, de leur participation au dialogue politique et au suivi de la mise en œuvre des engagements pris par le gouvernement et ses partenaires dans le cadre de ce COSOP.

Avec l'appui du FIDA, les bénéficiaires de projets, les groupements et coopératives agricoles seront identifiées par secteur pour mettre en place des mécanismes et des groupes de surveillance pour contrôler la qualité des prestations fournis par les services étatiques et privés (e.g vulgarisation agricole, qualité des intrants vendus et distribués aux agriculteurs, la fixation des prix du marché, la qualité des infrastructures construites et utilisées, etc); la transparence dans les processus de passation de marche publics et l'instauration de system de contrat de performance pour les services publics et les prestataires de services privés. Ce système permettra de récompenser les mieux performants de par la qualité de leurs services et réprimander les manquements graves.

Ce système d'engagement citoyens facilitera leur contribution à la responsabilisation des acteurs, à la conception des politiques, programmes et projets répondant à leurs besoins, au ciblage des bénéficiaires vulnérables, ainsi qu'à plus de performance des services publics et privés et d'impact des programmes agricoles.

Pour être effectif, l'instauration d'un mécanisme de prise en charge des plaintes et réclamations sera nécessaire en respect avec les politiques du FIDA et du gouvernement Centrafricain.

De plus, les bénéficiaires des projets et coopératives seront formés en bonnes pratiques de gestion de projet, en intégration du genre et leadership féminin au sein des conseil d'administration, en suivi-évaluation pour pallier aux faiblesses liées à la mauvaise planification et faiblesses des instances de prise de décisions des leaders des groupements coopératifs.

Collaboration RBA

Les trois agences du système des Nations Unies basées à Rome : la FAO, le FIDA et le PAM sont présentes en République Centrafricaine et mènent des actions d'appui au Développement de l'Agriculture en générale, à la résilience des communautés éprouvées par les crises successives ainsi qu'au soutien à l'urgence.

Tableau des domaines d'intervention des Agences RBA.

Agence	Domaine	Observations
FAO	- Appui à la production – - Appui aux politiques dans le domaine de l'Agriculture	
FIDA	- Appui à la Production Agricole, animale, pêche et pisciculture - Appui à la chaîne des valeurs et accès aux marchés - Résilience des populations	
PAM	- Achats locaux auprès des petits producteurs locaux - Résilience des populations et Activités de Food for Asset - Appui à l'éducation à travers les cantines et jardins scolaires	

Dans le cadre de la préparation du COSOP 2020 - 2024, les consultations ont commencé afin de renforcer la collaboration entre Agences sur des actions spécifiques afin de permettre l'atteinte des meilleurs résultats pour amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des populations pauvres

Ce partenariat sera axé sur la réalisation conjointe autour des thématiques suivantes :

Dans le domaine des politiques publiques et dialogue politique

- (i) Appui à la Politique de Développement Agricole et plans d'investissements en arrimage avec les exigences du PDDAA: (vulgarisation, déclinaison sous-sectorielle, plans d'action, formation des acteurs publics et privés, cadre de concertation sectorielle, etc)-
- (ii) Suivi-évaluation (appui à la mise en place d'un système sectoriel en relation avec le SE du M. du Plan, formation des acteurs, diffusion)
- (iii) Développement d'une approche commune d'évaluation des SDG1 et SDG2
- (iv) Statistiques agricoles: analyses annuelles sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle.
- (v) Approche commune de Structuration et renforcement des capacités des OP et d'appui à la chambre de commerce.
- (vi) Appui institutionnel au secteur et Cadre de concertation sectorielle.

Dans le cadre des activités opérationnelles

- (i) Le ciblage des populations bénéficiaires dans les zones communes d'intervention.
- (ii) Appui à la résilience des communautés à travers les opérations de Food for Asset et travaux HIMO.
- (iii) Les opérations d'achat locaux des produits agricoles auprès des petits producteurs appuyés.

Ces différents éléments pourront se matérialiser par la formulation d'un projet conjoint sur les aspects de résilience en cofinancement ou par la mise à disposition des expertises propres à chaque agence.

Sommaire sur les réalisations du PREVES

1. Bien que n'étant pas un projet humanitaire, les activités du PREVES ont contribué à renforcer la résilience des populations affectées par les conflits.
2. Le projet a permis de générer des effets et des impacts notoires dont on peut relever :
 - La baisse plus marquée de l'ordre de 2 à 6% en ce qui concerne l'insuffisance pondérale (rapport poids/âge) des enfants de moins de 5 ans mais des réductions pratiquement équivalentes pour ce qui est de la malnutrition aigüe (2%) et chronique (5%).
 - L'étude SYGRI finale du PREVES a également fait ressortir une diminution substantielle de la durée moyenne de la période de disette de près de 2 mois (passant de 6,2 mois à 4,5 mois) entre le démarrage du projet et son achèvement.
 - Des améliorations ont été notées en matière de niveau de pauvreté avec une augmentation plus importante (plus de 9%) des ménages riches par rapport aux augmentations mineures des ménages les plus pauvres (2%) et ceux ayant un niveau de vie moyen (5%).
3. Ces indicateurs en fin de projet montrent donc une amélioration substantielle de l'état nutritionnel général des populations qui devrait être intimement liée à l'augmentation des productions agricoles. Des améliorations ont été notées en matière de niveau de pauvreté avec une augmentation plus importante (plus de 9%) des ménages riches par rapport aux augmentations mineures des ménages les plus pauvres (2%) et ceux ayant un niveau de vie moyen (5%).
4. En matière de renforcement des capacités, les réalisations comprennent :
 - La structuration de 355 organisations de producteurs partenaires sur une cible de 350;
 - Le renforcement du dispositif endogène d'appui conseil à travers la formation de 912 délégués techniques villageois;
 - La mise en place de 40 groupements de femmes ayant initiés des opérations commerciales avec le PAM;
 - L'ouvertures de 52 centres d'alphabétisation dont 729 auditeurs comprenant 487 femmes ont été déclarés alphabétisés.
5. L'amélioration de la production vivrière quant à elle, s'est traduite par :
 - La relance de la filière semencière de l'arachide, du maïs, du haricot (2), du niébé et du manioc en partenariat avec les services de recherche de la RCA et du Cameroun;
 - La mise à disposition de matériel végétal et de petit outillage agricole à 1 625 ménages décapitalisés sur une cible de 1000;
 - La distribution de 50.8 tonnes de semences entre 2013 et 2015
 - La mise en place de 148 organisations des producteurs de semences qui comptent 2677 membres dont 1261 femmes;
 - La mise de place de de 62 ha de parcs à bois de manioc.